وقائع ندوة المشروع الوطني الفلسطيني - رؤى وآفاق

تحرير محمد دار خليل

مركز رؤية للتنمية السياسية
إسطنبول - تركيا

الكتاب: «وقائع ندوة المشروع الوطني الفلسطيني – رؤى وآفاق»

المؤلف: مركز رؤية للتنمية السياسية

تصميم الغلاف: الرقمية

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو أي جزء منه، أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات، أو نقله بأي شكل من الأشكال، بدون إذن خطي مسبق من المؤلف.

الطبعة الأولى 2016م

إسطنبول - تركيا

ISBN: 978-605-66664-0-7

www.vision-pd.org
Tel: 0090 212 631 01 07
Email: info@vision-pd.org

الفهرس

كلمة الافتتاح - د. أحمد عطاونة	٥
الجلسة الأولى: إدارة أحمد غنيم	١١
برنامج المقاومة: الواقع والآفاق – **أسامة حمدان**	١٢
تعقيب – **حلمي الأعرج**	٢٦
الجلسة الثانية: إدارة د. أحمد قاعود	٢٩
التسوية السياسية: فرص النجاح، التحديات، البدائل - **نبيل عمرو**	٣٠
تعقيب – **د. نشأت الاقطش**	٤٥
الجلسة الثالثة: إدارة د. سعيد الحاج	٤٩
السلطة الفلسطينية ومشروع التحرر الوطني: بين الضرورة واشكالية الدور – **د. علي الجرباوي**	٥٠
تعقيب – **جواد الحمد**	٦٨
الجلسة الرابعة: إدارة خليل المبروك	٧٣
دور الضفة النضالي في مشروع التحرر: الأهداف، الإمكانيات، الوسائل – **د. مصطفى البرغوثي**	٧٤
تعقيب – **حسام بدران**	٨٠
الجلسة الخامسة: ادارة خليل عساف	٨٥
دور قطاع غزة في مشروع التحرر: الأهداف، الإمكانيات، الوسائل – **د. محمد الهندي**	٨٦
تعقيب – **خالد بركات**	٩٤
الجلسة السادسة: إدارة د. عمار دويك	٩٩
السيناريوهات الوطنية الواقعية لإنهاء الانقسام – **هاني المصري**	١٠٠
تعقيب – **محمد الحوراني**	١٠٧
المداخلات	١١١
التوصيات	١٢٢
المشاركون في ندوة المشروع الوطني الفلسطيني – رؤى وآفاق	١٢٣
المتحدثون	١٢٣
المعقِّبون	١٢٣
مدراء الجلسات	١٢٤
المشاركون	١٢٤

الآراء الواردة في هذا الإصدار، لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر
مركز رؤية للتنمية السياسية

المشروع الوطني الفلسطيني - رؤى وآفاق

كلمة الافتتاح

د. أحمد عطاونة[1]

بداية اسمحوا لي أن أرحب بكم جميعًا، واسمحوا لي أن أخص بالترحيب سعادة سفير فلسطين في تركيا د. فائد مصطفى، وأن أشكر لكم تلبيتكم لدعوتنا وتجشم عناء السفر في هذه الأجواء شديدة البرودة، كما وأعبر باسمي وبالنيابة عن فريق مركز رؤية للتنمية السياسية عن سعادتنا البالغة باستضافة هذه النخبة السياسية الفلسطينية التي حرصنا على أن تعبر عن غالبية مكونات الطيف السياسي، فقد بذلنا أقصى الجهد للوصول إلى الجميع، إلا أن ظروفًا موضوعية كثيرة حالت دون وجود البعض الذين كنا نرغب في وجودهم. فأهلاً وسهلاً بكم جميعًا.

الضيوف الأعزاء: نلتقي اليوم في ندوتنا هذه والمنطقة العربية تعيش لحظة تاريخية غاية في التعقيد، تتداخل فيها مجموعة من المشاريع السياسية والفكرية، الطائفية والمذهبية واستدعاء مشوهٍ للتاريخ، وتشتبك فيها مصالح الجماعات والأنظمة مع المصالح الإقليمية والدولية، وتغيب فيها الرؤية والقيم والمبادئ التي طالما ادعى القاصي والداني أنه صاحبها وراعيها. ويتكشف كل يوم حجم الوحشية والإجرام الكامن في عدد من المكونات السياسية للإقليم والقوى الدولية، فها نحن نشاهد ملايين البشر، من أبناء جلدتنا، وهم يقتلون ويشرَّدون وتنتهك كل حقوقهم ويسقطون ضحايا لحروب ومعارك لا يبدو أنها تخدم أيًا من أهدافهم وطموحاتهم في إنجاز الحرية والعدل والحياة الكريمة. لقد وقعت المنطقة فريسة مثلث من التطرف الأعمى، يتمثل في عدد من الأنظمة الشمولية الفاسدة وجماعات متطرفة وقوى دولية أعمتها مصالحها.

---

١. المدير العام لمركز رؤية للتنمية السياسية

وسط هذه الاضطرابات والصراعات الدموية وفقدان الرؤية التي تعيشها منطقتنا، تعاني القضية الفلسطينية من مأزق سياسي ووطني على أكثر من صعيد:

فالاحتلال يزداد تطرفًا وعنصرية ويضاعف من جهوده للحيلولة دون الفلسطينيين وحقوقهم، فالمواطن الفلسطيني محل استهداف بالقتل والتصفية الجسدية بشكل يومي، والاستيطان يلتهم كل يوم المزيد من الأراضي، ومشاريع التهويد تسير بوتيرة متصاعدة وصلت إلى حد التجرؤ على المسجد الأقصى، وجدار الفصل العنصري مزق أرجاء ما تبقى من وطن، وهو في ذلك كله يستند إلى دعم دولي وانحياز أمريكي كامل.

مسيرة التسوية السياسية، بآلياتها المعهودة، وصلت إلى نهاياتها دون أن تتمكن من بلوغ الأهداف التي وضعها الطرف الفلسطيني لنفسه. فهي وبعد مرور عقدين ونيف من الزمن لم تتمكن من إقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967 ولا من حماية الإنسان والأرض الفلسطينية من الاستهداف، وتحولت السلطة التي نتجت عنها إلى عبء على الفلسطينيين في مسيرتهم الوطنية نحو التحرير، إذ إن الجدل محتدم حول دور السلطة والجدوى من وجودها. وقد قاد هذه المسار السياسي، فيما قاد إليه، إلى انقسام حاد في أوساط الفلسطينيين منذ اللحظة الأولى لبدايته وصل ذروته بالانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة عام 2007 والمستمر حتى اليوم.

المقاومة أيضًا، وبالذات المسلحة منها، أصبحت محل خلاف فلسطيني، فبين من يراها مسارًا إستراتيجيًا في التعامل مع الاحتلال، وبين من يراها عبثية لا جدوى منها. وقد قاد الانقسام الفلسطيني على المقاومة وحولها إلى دخولها في مأزق جدي، فلا هي متاحة في الضفة الغربية لسيطرة التيار الراغب في لجمها على الأوضاع هناك، وفي قطاع غزة أصبحت في وضع يصعب معه إحداث تغيير على الوضع القائم، والمعادلة في القطاع إما الحرب أو الهدوء، في ظل استمرار

حصار خانق على شعبنا الفلسطيني هناك جعل الأولوية فيه لتوفير الحاجات الأساسية واليومية.

أما السلطة الفلسطينية، التي كان يُعوَّلُ أن تكون نواة للدولة الفلسطينية العتيدة، فهي الآن ممزقة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، لا تقوى على القيام بما ينبغي عليها القيام به وطنيًا، وزاد الانقسام الفلسطيني من حدة التشوه في دورها وهويتها، فلا هي سلطة مقاومة، كما يرغب في تسميتها أهلها في القطاع، ولا هي سلطة حقيقية قادرة على ممارسة أي من معالم السلطة أو السيادة في الضفة، إذ الاحتلال هو صاحب الكلمة العليا هناك.

أما علاقاتنا الوطنية فهي في أسوأ حالاتها، حيث يسود اليوم انعدام للثقة يرافقه موجة لا تتوقف من التشهير والقذف والتخوين والشيطنة وغيرها من المواقف التي تعبِّر عن أزمة عميقة وهوَّة كبيرة تحتاج إلى جهد مخلص ومتواصل لردمها، إذا لا سبيل غير جسر الهوة وترميم العلاقة. لقد قاد الانقسام إلى تشويه صورة الفلسطيني وقضيته وإضعاف موقفه، فالعبارة التي نسمعها أينما حللنا من مناصري ومحبي الشعب الفلسطيني أن توحدوا حتى نستطيع مساندتكم. وكم هو مؤلم أن تسمع متعاطفًا في أقصى بقاع الأرض يسألك أأنت من غزة أم من رام الله.

أما على صعيد الشعب الفلسطيني، والذي هو صاحب القضية وحاميها، والذي دفع أثمانًا باهظة وقدَّم تضحيات جسام على طريق الحرية والاستقلال، وهو الذي لا يفقد بوصلته الوطنية، ويتقدم دائمًا لحماية مشروعه الوطني عندما يستشعر الخطر وهو بوعيه الجمعي كثيرًا ما يتفوق على قيادته، إلا أن الحالة الوطنية القائمة والانقسام المستمر زاد من إرهاقه وشتت قواه ومزق نسيجه الوطني والاجتماعي وأدخله في حالة من التيه الوطني.

خلاصة القول: إن الوضع الفلسطيني مأزوم على كل مستوى، على الصعيد

الوطني الداخلي، وفي مساراته السياسية سواء المقاومة أو التسوية، إضافة إلى غياب رؤية قادرة على الخروج من هذا المأزق، وإقليم متفجر مفتوح على كل الاحتمالات، وقيادة، وبكل أسف عاجزة عن تقديم شيء مقنع لشعبها.

إن مجموعة من الأسئلة مطروحة على النخب والقيادات الفلسطينية، وهي بالتأكيد مطروحة هنا:

- ما هي الوسائل الممكنة للتصدي للاحتلال ودحره؟
- هل وصل مسار التسوية السياسية إلى نهاياته؟ وما هو البديل؟ وكيف يمكن الوصول إليه؟
- ما هو الموقف من المقاومة، بالذات المسلحة منها؟ وما هي الوسائل الممكنة لها؟ ومن يتولى إدارتها؟
- ما هو الموقف من السلطة الفلسطينية؟ وهل هي رافعة للمشروع الوطني أم عقبة في طريقه؟ هل يمكن أن تكون جزءًا من أدوات التحرير؟ وكيف؟
- هل يمكن الخروج من حالة الانقسام؟ وكيف؟ أم علينا التسليم به كأمر واقع، والتعايش معه ومن ثم البحث في كيفية إدارته؟
- في ظل التباين الكبير في واقع الضفة الغربية وقطاع غزة، ما هو الدور المطلوب من كل منهما وكيف سيشارك كل منهما في المسيرة الوطنية في المدى المنظور؟
- كيف يمكن التعامل مع التحديات الإقليمية والأخطار المحيطة بالقضية الفلسطينية؟

إن هذا الواقع الذي نحياه، والأسئلة الصعبة المطروحة على الفلسطينيين، هو ما دفع مركز رؤية للتنمية السياسية لعقد هذه الندوة، واستضافة هذه النخبة من السياسيين، وقد حرصنا على أكبر قدر من التنوع السياسي والفكري،

وكنا نرغب في المزيد من التنوع المعبر عن التعددية الفلسطينية التي نعتقد بضرورتها وإيجابيتها، لأننا نؤمن أن الحكمة في العمل السياسي والوطني تكمن في القدرة على الاستفادة من التنوع والتعدد، لا التعامل معها كمشكلة وعقبة تستمر المحاولة لتجاوزها والالتفاف عليها. إن التعددية التي نؤمن بها، لا بد من العمل على ترسيخها وتعزيزها بما يخدم المشروع الوطني، ولتكون قاعدة انطلاق للعمل المشترك والتعاون لبلوغ الأهداف.

إننا نأمل أن تسود هذه الندوة روح المسؤولية الوطنية والإيجابية والموضوعية وتفهم الآخر ومنطلقاته، وأن تبقى البوصلة متجهة دائمًا إلى الوطن ومصلحته وإلى المواطن المسحوق وآماله وطموحاته، كما نأمل أن تساهم بشكل مباشر وغير مباشر بجسر الهوة بين الفرقاء وتلمس مخرج لأزماتنا الوطنية المستعصية.

مرة أخرى اسمحوا لي أن أشكركم جميعًا على تلبيتكم لدعوتنا، وأن أتوجه بالشكر للسفارة الفلسطينية في أنقرة على تعاونها معنا، وكذلك طاقم القنصلية التركية في القدس على تعاونهم وتسهيلهم الحصول على تأشيرات السفر لعدد من الضيوف.

الجلسة الأولى

برنامج المقاومة: الواقع والآفاق

« أسامة حمدان »

برنامج المقاومة: الواقع والآفاق

- أسامة حمدان -

مقدمة

منذ الاحتلال البريطاني لفلسطين عام 1917 دخل الشعب الفلسطيني في طور المقاومة ضد الاحتلال ولا يزال، وكانت أول ثوراته ثورة موسم النبي موسى في نيسان (أبريل) 1920، تلتها ثورة يافا في أيار (مايو) 1921، والتي اتسعت لتشمل الشمال الفلسطيني، تلتها ثورة البراق التي انتشرت في كافة أرجاء فلسطين، واستهدفت الوجود الصهيوني على أرض فلسطين، رغم قمعها على يد القوات البريطانية.

وكان أول تشكيل تنظيمي مقاوم «منظمة الكف الأخضر» التي ظهرت في أعقاب ثورة البراق شمال فلسطين بزعامة أحمد طافش، ونفَّذت العديد من العمليات حتى تم القضاء عليها والقبض على زعيمها في شباط (فبراير) 1930. كما ظهر تنظيم «الجهادية» الذي أسسه الشيخ عزالدين القسام، والذي انطلقت عملياته خلال النصف الأول من ثلاثينيات القرن الماضي، ورغم استشهاد الشيخ القسام في أحراج يعبد في تشرين الثاني (نوفمبر) 1935، إلا أن تنظيم الجهادية واصل العمل بقيادة الشيخ فرحان السعدي.

وكانت الثورة الكبرى (1936-1939) المحطة المفصلية التي عبَّرت عن تطور في الأداء السياسي والعسكري الفلسطيني، إذ اتسعت لتشمل الأراضي الفلسطينية، وتشكلت لها قيادة سياسية (اللجنة العربية العليا) وحددت أهدافًا سياسية، وأدارت الصراع المسلح ضد القوات البريطانية والعصابات الصهيونية.

في أعقاب النكبة عام 1948 انتقل الشعب الفلسطيني من مقاومة الاحتلال البريطاني إلى مقاومة الكيان الصهيوني، وانطلق العمل الفدائي بضغط شعبي

فلسطيني في أيلول (سبتمبر) 1955 بإشراف الضابط المصري مصطفى حافظ، وحتى تشرين الأول (أكتوبر) 1956. ورغم استشهاد حافظ في تموز (يوليو) 1956 وتوقف العمل الفدائي إثر العدوان الثلاثي على مصر، إلا أن ذلك لم يوقف المقاومة الفلسطينية، فقد بدأ تأسيس حركة فتح عام 1957، وشكلت حركة القوميين العرب، عام 1958 لجنة فلسطين، التي قادت لتشكيل الجبهة القومية لتحرير فلسطين أيار (مايو) 1964وجناحها العسكري شباب الثأر الذي باشر العمل الفدائي في تشرين الثاني (نوفمبر) 1964.

ومثلت انطلاقة حركة فتح مطلع عام 1965 نقلة نوعية في المقاومة الفلسطينية، وتمكن جناحها العسكري (العاصفة) من تنفيذ 200 عملية عسكرية حتى حزيران (يونيو) 1967. وتلاها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في كانون الأول (ديسمبر) 1967. ومثلت الفترة منذ 1967-1970 الفترة الذهبية للمقاومة الفلسطينية، التي رفعت شعار التحرير والعودة.

وشكلت خطوة إقرار برنامج النقاط العشر في الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني عام 1974، أول محطة انقسام فلسطيني بسبب البرنامج السياسي، وتشكلت جبهة الرفض لمواجهة التراجع في البرنامج السياسي لفصائل المقاومة.

غير أن قوة البرنامج السياسي تصاعدت، ما أدى لتراجع في برنامج المقاومة وللأهداف السياسية التي كان يتبناها. وعلى الرغم من الرفض الفلسطيني لاتفاقية كامب ديفيد التي وقَّعها السادات مع الكيان الصهيوني عام 1978، إلا أن هذا لم يحل دون استمرار برنامج التسوية لاسيما بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982.

وقد مثل عام 1987 نقلة جديدة في النضال الفلسطيني مع انطلاق انتفاضة الشعب الفلسطيني (1987-1992)، والذي برز معه تيار مقاوم ينادي بالتحرير الكامل لفلسطين، وأثبت على أرض الواقع ترسخه وامتداده في الشعب

الفلسطيني. وبالتوازي دخل البرنامج السياسي لمنظمة التحرير في مفاوضات مع الاحتلال، وتم التوصل لاتفاق للتسوية مع الكيان الصهيوني عام 1993 (اتفاقية أوسلو).

القضية الفلسطينية بين المقاومة والتسوية

من الواضح أن القضية الفلسطينية تنازعها، على المستوى الداخلي، منذ الاحتلال البريطاني صراع بين مشروعين، مشروع المقاومة التي حملت مشروعًا سياسيًا عنوانه التحرير الكامل وتقرير المصير. ومشروع التسوية، الذي يقبل الاحتلال في صيغة من الصيغ وعلى جزء من أرض فلسطين. غير أن مشروع التسوية وحتى عام 1974 كان مجرد أفكار ومبادرات سياسية سرعان ما تنتهي في ظل زخم المقاومة.

كان عام 1974، وبرنامج النقاط العشر (البرنامج المرحلي) محطة انعطاف مهمة في التاريخ الفلسطيني، كرست حالة الانقسام السياسي حول القضية الفلسطينية، وتواصل هذا الانقسام في أعقاب الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، لاسيما مع انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في عمَّان عام 1984، وتفويض الأردن بالتفاوض مع إسرائيل بالنيابة عن الفلسطينيين، وهو الأمر الذي لم يكتب له النجاح.

كانت الانتفاضة الفلسطينية عام 1987 فرصة لاستعادة البرنامج المقاوم للشعب الفلسطيني، غير أن فريق التسوية سرعان ما عمل للاستفادة منها لتعزيز برنامجه، فأطلق المجلس الوطني إعلان الاستقلال عام 1988، معترفًا بإسرائيل ومحققًا الشروط الدولية للدخول في عملية تسوية مع الكيان الصهيوني، والتي قادت إلى اتفاق أوسلو عام 1993، وما لبثت السلطة الفلسطينية الوليدة وفي إطار التنسيق الأمني أن بدأت في ملاحقة المقاومة واعتقال قياداتها وكوادرها.

في ظل تعطل عملية التسوية، وفشل قمة كامب ديفيد 2000، استعاد الشعب الفلسطيني زمام المبادرة بانتفاضة عام 2000، والتي كان من أهم نتائجها انسحاب قوات الاحتلال من غزة عام 2004، وما تلا ذلك من انتخابات فلسطينية رئاسية وتشريعية. ومع فوز حركة حماس بغالبية مقاعد المجلس التشريعي بدأت مظاهر الانقسام السياسي الفلسطيني تظهر أكثر عمقًا، ولتجاوز الأزمة بين المشروعين (المقاومة والتسوية) فقد توافقت الفصائل جميعها على توقيع وثيقة الوفاق الوطني (وثيقة الأسرى) في حزيران (يونيو) 2006، والتي اعتبرت أن الحدَّ الأدنى المقبول على المستوى الوطني هو إقامة الدولة الفلسطينية على خطوط الرابع من حزيران عام 1967، دون أن يعني ذلك تنازل فصائل المقاومة عن برنامجها بتحرير كامل الأراضي الفلسطينية. ولم يؤد ذلك إلى النتيجة المرجوة لجهة تخفيف حدة الانقسام السياسي وإنهائه، بل أدى تصاعد الأحداث إلى حالة من الانقسام العملي والميداني منذ عام 2007.

في كانون أول (ديسمبر) 2008 شنَّ الكيان الصهيوني عدوانًا واسعًا على قطاع غزة استمر اثنين وعشرين يومًا، ما أدى إلى استشهاد وإصابة الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني، ورغم قسوة العدوان وهمجيته فقد صمد الشعب الفلسطيني ومقاومته في مواجهة هذا العدوان، وفتح ذلك الباب لحوار وطني لإنهاء الانقسام.

ومثل صمود المقاومة عام 2008 عنوانًا لمرحلة جديدة في الواقع الفلسطيني، إذ تتشكل وللمرة الأولى منذ الاحتلال البريطاني 1917 نقطة ارتكاز إستراتيجية للمقاومة داخل الأراضي الفلسطينية، ورغم العدوان الإسرائيلي عام 2012 والعدوان عام 2014، فإن الكيان الصهيوني فشل في تقويض المقاومة، ومن جهة أخرى فلم يقدم لفريق التسوية أي جديد، وظلت التسوية مرتهنة للقرار الإسرائيلي، في ظل عجز دولي وإقليمي، ودعم أمريكي للكيان الصهيوني.

وبشكل عام فقد تجاذب تياران الواقع الفلسطيني، وتبلورا بشكل واضح في العقدين الأخيرين، تيار المقاومة لتحقيق التحرير، وتيار التسوية الذي يسعى لتحقيق حل سياسي على أساس الدولتين وفق خطوط الرابع من حزيران 1967. ولا شك أن هذا الانقسام السياسي أربك المشروعين، فقد كان مشروع التسوية يستعجل استثمار التضحيات بأبخس الأثمان، بل ويسعى لتعطيل برنامج المقاومة أمنيًا، فيما كان مشروع المقاومة لا يعبأ كثيرًا بما يعتبره فريق التسوية ضرورات لاستمرار برنامجه.

العوامل الإقليمية والدولية

لعب العامل الإقليمي والدولي دورًا مؤثرًا بشكل كبير في القضية الفلسطينية، فقد كانت نشأة المشروع الصهيوني على أرض فلسطين مهاجرين ثم كيانًا محتلاً لفلسطين، ابتداءً من وعد بلفور 1917، مرورًا بتمكين العصابات الصهيونية من إقامة كيانها الغاصب، وصولاً لدعم تفوق وبقاء هذا الكيان على أرض فلسطين.

وإذ بذلت سلطات الانتداب البريطاني كل جهدها لإقامة الكيان الصهيوني، فقد بذلت كل جهد في قمع الثورة الفلسطينية، وبالمقابل بذلت جهودًا كبيرة لإيجاد حالة سياسية فلسطينية ترفض المقاومة، ومارست الخداع السياسي في مواجهة الثورات لاسيما الثورة الكبرى، واليوم تصر البيئة الدولية على شروط الاعتراف بإسرائيل ووقف المقاومة (نبذ العنف) والموافقة على اتفاقيات التسوية (قرارات الأمم المتحدة قبل ذلك)، لنيل الاعتراف الدولي، وعدم إدراج الفصائل الفلسطينية على لوائح الإرهاب.

ومن يستجيب لهذه الشروط عليه أن يقبل الشرط الأول بعدها، لتأكيد التزامه، وهو الموافقة على الشروط الأمنية الإسرائيلية التي تبدأ بالتنسيق الأمني ولا تنتهي عند سقف محدد. وعلى صعيد آخر فإن التجاوب مع شروط الأطراف الدولية

ذات العلاقة لا تقدم للجانب الفلسطيني المفاوض الحد الأدنى من مطالبه، بل تمارس الضغوط عليه، ولا تضغط بالمقابل على الجانب الإسرائيلي. ورغم ذلك فهي تضغط على الجانب المفاوض لتستمر علاقاته متأزمة مع المقاومة الفلسطينية.

على الصعيد الإقليمي فقد لعبت البيئة العربية والإسلامية دورًا مهمًا على صعيد القضية الفلسطينية، فقد قررت الدول العربية إدخال جيوشها إلى فلسطين للدفاع عنها عشية رحيل الانتداب البريطاني عام 1984. ورغم النكبة وهزيمة الجيوش العربية آنذاك، فلم يُسمح للفلسطينيين بإقامة دولة على ما بقي من أرضهم، حيث أسقطت مصر حكومة عموم فلسطين التي شكلت برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي، ورفضت الحكومات العربية الاعتراف بالجوازات التي أصدرتها تلك الحكومة، وقامت السلطات المصرية بتعيين حاكم إداري لغزة، وبسط الأردن نفوذه في الضفة، ولاحقًا تم ضمها للأردن في إطار المملكة العربية المتحدة.

وفي عام 1959 اتخذ مجلس الجامعة العربية قرارًا دعا إلى إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني وإبرازه كيانًا موحدًا بواسطة ممثلين يختارهم الشعب، وهو ما أسفر عن إنشاء م.ت.ف في 1964/5/28. غير أن الوضع الفلسطيني الذي حظي بدعم عربي وصل عام 1974 إلى اعتبار م.ت.ف ممثلاً شرعيًا وحيدًا للشعب الفلسطيني، لم يسلم من تدخلات وضغوط أدت لتورط في صدام مع الأردن عام 1970، وتورط في الحرب الأهلية في لبنان بعد ذلك بسنوات، وموورست عليه ضغوط كثيرة لدفعه للمشاركة في التسوية السياسية.

وبشكل عام فقد كانت ضغوط البيئة الدولية والإقليمية ذات أثر هام على القضية الفلسطينية، وتركزت جهود معظم الأطراف الدولية والإقليمية في العقود الثلاثة الأخيرة على دعم التسوية وفريقها والضغط على المقاومة في فلسطين.

واقع المقاومة فلسطينيا

لقد أدى المسار العام للقضية الفلسطينية إلى بلورة مشروعين في البيئة السياسية الفلسطينية، مشروع التسوية (الحل المرحلي)، ومشروع المقاومة (التحرير)، ورغم طول مسار الثورة الفلسطينية فإنها لم تتمكن من معالجة ثنائية البرنامج السياسي والمقاوم، ولم تنجح حتى الآن في تشكيل برنامج مشترك بالجناحين. وهذا الأمر ما زال يعكس نفسه على شكل انقسام عمودي في البيئة السياسية الفلسطينية، ويعكس نفسه فشلاً في إعادة بناء وتطوير المؤسسات الوطنية، ويضع كلا البرنامجين في كثير من الأحيان في حالة مواجهة، الأمر الذي أربك المشروعين كليهما، وعطل كثيرًا من مكاسب المقاومة، فيما اندفع مشروع التسوية لتقديم المزيد من التنازلات، لمجرد أن يظل المشروع قائمًا ومهيمنًا في الساحة الفلسطينية.

يعيش الشعب الفلسطيني ظروفًا متباينة، بحسب البيئات التي يتواجد فيها، ففي الأراضي الفلسطينية عام 1984 يسكن حوالي مليون ونصف فلسطيني، حافظوا على هويتهم رغم كل المحاولات الصهيونية لضربها، وخاضوا نضالات سياسية طويلة لتحقيق ذلك، واليوم باتت هذه الكتلة مهددة أكثر من أي وقت مضى في ظل دعوات اليمين لمزيد من الضغوط على فلسطينيي الداخل وصولاً لإسقاط حقوقهم المدنية وطردهم. ولعل حظر الحركة الاسلامية في الداخل الفلسطيني مؤخرًا يشكّل علامة فارقة في محاولة النيل من الشعب الفلسطيني هناك، دون أن نغفل استهداف النشطاء السياسيين والبرلمانيين الفلسطينيين، أو الدعوات التي كانت تتحدث عن ترحيل أبناء الأراضي المحتلة 48 (ترانسفير) من خلال تبادل الأراضي في إطار عملية التسوية (تبادل أراض وسكان)، وملاحقة القرى الفلسطينية والتجمعات البدوية لاسيما في النقب المحتل وإزالتها بمختلف الحجج. كل ذلك يشير إلى أن الواقع الذي بدا مستقرًا لأبناء 48 رغم ما فيه من عيوب، قد لا يكون كذلك في المدى المتوسط.

أما في الضفة التي تضم قرابة 2،9 مليون نسمة، فإنها تخضع لإدارة تتوزع بين السلطة الفلسطينية، والكيان الصهيوني أو بإدارة مشتركة. وعَكَسَ ذلك نفسه في تكريس برنامج التسوية، وحرب شعواء ضد المقاومة من الطرفين، بشكل مباشر من كليهما أو بالتنسيق الأمني بينهما. ومع انطلاقة الانتفاضة في تشرين أول الماضي فإن بيئة الضفة تشهد تحركًا نشطًا في الميدان ضد الاحتلال، تشارك فيه بشكل أساسي الشرائح الشبابية، ورغم جهود السلطة لضبط الأمور ومنع تطورها، وصولاً لوقفها مقابل أثمان سياسية على صعيد التسوية، إلا أن الأمور لا تسير على هذا النحو على ما يبدو، فالعدو ليس بوارد تقديم أثمان، والمجتمع الدولي لا يبدو معنيًا، في حين تنشغل البيئة الإقليمية بأزماتها الذاتية، ناهيك أن بعض أطرافها قد طالب أبومازن صراحة بوقف الانتفاضة. وقد يفضي ذلك إلى مزيد من التفاعل في قواعد الفصائل المختلفة لتتجاوز سياسات السلطة، بما لا يمكن السيطرة عليه. خاصة في ظل ما يشهده فريق التسوية من حراك يرتبط بمستقبل قيادته.

أما في غزة والتي يبلغ سكانها 1،8 مليون نسمة، فهي تدار من قبل المقاومة، وواجهت ثلاث حروب عدوانية شنها الاحتلال عليها بصمود كبير. ولا يزال الشعب الفلسطيني في غزة يعاني من الحصار رغم عدم وجود قوات الاحتلال على أرضه. وقد أنشأت الحروب الإسرائيلية على غزة، وما أنتجته اتفاقات لوقف إطلاق النار والتهدئة، علاوة على مواقف فريق التسوية خلال هذه الحروب، أنشأ كل ذلك معادلات قد تضغط على قدرة المقاومة على المبادرة، لكنها لم تمنع مواصلة الإعداد وتطوير قدرة المقاومة بما في ذلك عمقها الشعبي، ولن تمنعها من الرد على العدوان إن وقع، وربما ليس في حدود الرد وحسب.

وهنا يجب ألا نُغفل الشعب الفلسطيني في الخارج الذي يشكل قرابة نصف الشعب الفلسطيني، فهو يعيش ظروفًا متفاوتة، ولكنه معني بالدرجة الأولى باستمرار التمسك بحقه في العودة إلى وطنه، وعدم إسقاط حق اللاجئين في

العودة والتعويض، ودعم القضية الفلسطينية وصمود أهله في فلسطين بشتى الوسائل. وقد تنشئ ظروف البيئة المتقلبة فرصًا لدور أكثر فاعلية للشعب الفلسطيني في الخارج لاسيما في الجوار الفلسطيني.

ومن الواضح أن هذه الكتل المختلفة من حيث مواصفاتها الديمغرافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، تفتقد إلى التواصل والتكامل بسبب الفشل في الإطار السياسي (م.ت.ف)، وبدل أن تكون كتل إثراء لخيارات الشعب الفلسطيني صار الواقع يدفعها للضعف، وما يعنيه ذلك من إضعاف للقضية، وبهذا فإن هذه الكتل لن تكون قادرة على لعب الدور الأمثل لصالح القضية الفلسطينية ما لم يتم ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني سياسيًا.

المصالحة

تأثرت المقاومة كما الشعب الفلسطيني بالانقسام، ورغم كل ما قدمته المقاومة من تنازلات لإنجاح المصالحة وتطبيقها بشكل دقيق ونزيه، إلا أن السلطة ظلت تعرقل ذلك حتى الآن.

ولعل من أسوأ نتائج تعثر المصالحة ما نشهده من مواقف متباينة تجاه انتفاضة القدس، ففي حين ترى المقاومة فيها فرصة لصالح القضية الفلسطينية، فإن السلطة تنظر إليها بقلق وكتهديد لمكانتها، وكأن الانتفاضة ضد السلطة وليست ضد الاحتلال، ومن شأن هذا الانقسام أن يحبط جهد وتضحيات الشعب الفلسطيني.

المؤسسات الوطنية

يشهد الواقع الفلسطيني تراجع دور م.ت.ف لصالح السلطة، ورغم أن عملية التسوية تُعَدُّ أهم أسباب هذا التراجع، إلا أن العجز الفلسطيني عن جعلها إطارًا وطنيًا جامعًا لا يقل أهمية كسبب، فما زالت قيادة مشروع التسوية تصر على إحكام السيطرة على م.ت.ف وترفض فتح أبوابها لتكون إطارًا وطنيًا جامعًا.

وقد أدى هذا التدهور في مكانة المنظمة إلى عجزها عن لعب الدور المطلوب في إدارة الصراع مع الاحتلال، وفي استخدام وسائل المقاومة كافة، وفقًا للحاجات والظروف والبيئات التي يتواجد فيها الشعب الفلسطيني، ولضرورات إدارة الصراع مع الاحتلال في كل ذلك.

ولم يكن يدرك من يحاول احتكار م.ت.ف أن مثل هذا الأمر لن يترك آثاره السلبية على شرعية فريق المقاومة كما يتوقع، بل إنه ترك آثاره على شرعية م.ت.ف التي لم تعد تمثل الكل الفلسطيني، ولا تستطيع أن تقدِّم أي تعهدات موثوقة باسم الشعب الفلسطيني.

أما على صعيد السلطة فإن الانقسام لا زال يترك آثاره الواضحة على مؤسساتها على الرغم من توقيع اتفاق المصالحة والبدء في تنفيذه، وينعكس ذلك على أداء مؤسساتها. ففي حين تفرض أجهزة السلطة التنسيق الأمني في الضفة لصالح الاحتلال، فإن الأجهزة الأمنية تقوم بالتنسيق مع المقاومة في غزة. وحيث أن السلطة في رام الله ملتزمة بعملية التسوية فإنها تمنع حتى التعبير السلمي الشعبي ضد الاحتلال، فيما يتاح ذلك في غزة. ولا شك أن ما تجده المقاومة في غزة من تسهيلات يقابله في الضفة معاناة على المستوى الأمني من خلال التنسيق وملاحقة المقاومة واعتقال كوادرها. أما التعقيدات على المستوى السياسي فقد تمثلت في تعطيل المجلس التشريعي وإقفال قنوات الحوار، والتعامل بسلبية مع أي مبادرة تقدِّمها المقاومة، أو الفصائل في محاولة لتقريب وجهات النظر.

الظروف الإقليمية

تعيش المنطقة هذه المرحلة، ومنذ سنوات، حالة من السيولة السياسية والميدانية، عكست نفسها على القضية الفلسطينية بشكل عام، وعلى المقاومة كذلك كجزء من القضية الفلسطينية، إذ لا يختلف أحد حول آثار ما يعيشه الإقليم من تقلبات، كان من نتائجها حالات التغيير التي شهدتها وتشهدها

دول عديدة وأفضت إلى صراعات داخلية، أضعفت قدرة الدول والشعوب واهتمامها بقضية فلسطين، لكن سمتها الأبرز اليوم هي تغيير معادلات الإقليم التي حكمته عقودًا عديدة، ودخول الإقليم في مرحلة من الصراعات الإثنية والطائفية أدت إلى سيولة قد لا يستقر الإقليم معها في المدى القريب.

وقد انعكست هذه التقلبات على الواقع الفلسطيني بشكل عام، وعلى المقاومة على وجه الخصوص، وأبرز سماته اليوم تراجع الدور المصري على صعيد القضية، والموقف السلبي من قطاع غزة، وضعف قدرة كثير من دول الإقليم على دعم القضية والمقاومة.

ويتلخص المشهد الإقليمي في أن بيئة الإقليم المتقلبة التي لا تعطي استقرارًا لدوله، من الصعب عليها أن تعطي الدعم والاستقرار السياسي المطلوب لدعم المقاومة أو أن تحمل أعباءها وتبعاتها.

المقاومة في فلسطين، نظرة مستقبلية

تواجه المقاومة الفلسطينية جملة من التحديات، يشكِّل الانقسام الوطني أبرزها لأسباب عديدة ليس هذا مقام الحديث عنها، وهو ما أدى إلى خلق تحد آخر يتمثل في عدم الاتفاق أو حتى التفاهم على برنامج وطني موحد، وكرس أجواء عدم الثقة بين الأطراف والقوى الفلسطينية. فيما يشكِّل حصار غزة، وضعف بنية المقاومة في الضفة تحديات جدية، علاوة على البيئة الإقليمية وما يجري فيها من تطورات.

ولا شك أن المشروع الوطني الفلسطيني (التحرير والعودة وتقرير المصير) في ظل ذلك كله يمر بمأزق كبير، كما أسلفنا، فعلى صعيد المقاومة تحاصَر غزة منذ قرابة عشر سنوات، تصدت فيها لثلاث حروب كبرى. ورغم كل جهود سحق إرادة المقاومة في الضفة بالتنسيق الأمني من جهة، والجهد الأمني الإسرائيلي المباشر

من جهة ثانية، وهو ما لا يتوقف عند حدود المقاومة المسلحة، بل يتعداه لكل أشكال المقاومة وحتى الشعبية السلمية فيها، فقد انطلقت انتفاضة جديدة. ويلاحق أبناء القدس بسياسة العصا والجزرة لقمع أي روح للثورة هناك. فيما يلاحق أبناء شعبنا في الأرض المحتلة عام 1948 لكسر إرادتهم. ورغم ذلك فإن المقاومة لا تزال راسخة في غزة، بل وتنمو قدراتها مع الوقت، وفي الضفة يعبِّر شعبنا عن إرادة المقاومة بصورة تستحق الإكبار، ويعبِّر أبناء شعبنا في الأراضي المحتلة عن إرادة صمود عالية ووحدة وتماسك كبيرين في مواجهة الضغوط الإسرائيلية ودفاعًا عن هويتهم وعن القدس. وكل ذلك يؤسس ليس لاستمرار المقاومة فحسب، بل لصعود دورها في المرحلة القادمة.

وفي موازاة ذلك فإن المشروع السياسي لفريق التسوية مجمد عمليًا، ولا قدرة لدى الإدارة الأمريكية على تحقيق اختراق في المسار السياسي منذ سنوات، ولا إرادة لديها لا سيما في العام 2016 (عام الانتخابات الرئاسية) لطرح مبادرات جديدة. علاوة على ذلك فإن البيئة الداخلية لفريق التسوية تشهد صراعًا بين أجنحتها تتباين أسبابه، ولكنها تلتقي في المخرجات حول خلافة أبو مازن وترتيب البيت الفتحاوي بشكل أساسي. وهو ما يثبت عقم عملية التسوية السياسية ووصولها إلى نقطة الاختناق.

أما اقليميًا فإن البيئة المفككة للإقليم، والتي بدأت تستقر فيها الصراعات الإثنية والطائفية والمذهبية بما يضعف دورها كبيئة حاضنة للقضية الفلسطينية سياسيًا، يضاف إلى ذلك تراجع الدور المصري الرسمي على صعيد القضية، وتقدم أدوار لدول أخرى، مما قد يؤدي لتغيير نقطة الارتكاز الإقليمية لمشروع التسوية، وربما للقضية الفلسطينية برمتها.

في ظل هذه البيئة ورغم التحديات سيكون من الطبيعي استعادة الشعب الفلسطيني لمسار قضيته الأصيل، كقضية تحرير وعودة، قد تكون لها أدواتها

الجديدة. تجدر الإشارة هنا إلى أن الاحتلال ورغم استفادته من حالة الفوضى في المنطقة، إلا أنه بات يخشى منها، ومما يمكن أن تفضي إليه في المدى المتوسط، وهو بات أقل ثقة بالواقع السياسي للمنطقة وإن بدا أنه لصالحه في الظروف الراهنة، ذلك أنه واقع رخو، يمكن أن يفقد فيه السيطرة في أي لحظة، وهو ما يشكِّل نقطة قوة لصالح برنامج المقاومة.

إن دفع القضية باتجاهات إيجابية في المستقبل يعتمد بشكل كبير على القدرة على صياغة إطار تنظيمي جامع للشعب الفلسطيني (في ظل عدم وجود كيان سياسي جامع كالدولة) وصياغة برنامج سياسي متفق عليه وطنيًا، بما يؤدي إلى إعادة تموضع كاملة للشعب الفلسطيني في إطار مواجهة متكاملة مع العدو.

إن من شأن بناء هذا الإطار الجامع للشعب الفلسطيني أن يطور فهمًا جماعيًا للكتل الفلسطينية البشرية (غزة، الضفة، 48، الشتات) لإدارة الصراع مع الاحتلال، ويطور فعلاً متكاملاً لها في هذا الصراع وإن اختلفت الأدوات أو الأساليب وفقًا لظروف هذه الكتل المتباينة.

بهذا المعنى فإن إنهاء الانقسام، وبناء التوافق الوطني يمثل أولوية أساسية للمقاومة في المستقبل، وهو كذلك يمثل العامل الأساسي في تحقيق إنجازات سياسية نتيجة فعل المقاومة وصمود وتضحيات الشعب الفلسطيني، وهو ما دفع حركة حماس وفصائل المقاومة لقبول دخول م.ت.ف وإحيائها وإعادة بناء برنامجها في إطار برنامج توافق وطني، لا يسقط برامجها المتمسكة بالتحرير الكامل لفلسطين، بل ويجعلها نقطة قوة مستقبلية للشعب الفلسطيني، وليس للمقاومة وحدها.

وهنا لا بد من التنبيه وبشكل كبير إلى ضرورة عدم التعاطي مع إنهاء الانقسام وإحياء م.ت.ف وإعادة بناء برنامجها، على قاعدة مكسب يحققه طرف دون الآخر، بل على قاعدة أن عدم إنهاء هذا الانقسام يعني الخسارة للجميع من

جهة، ويعني كذلك استمرار تقدم المشروع الصهيوني ليس على أرض فلسطين وحسب بل في المنطقة بأسرها، وما يعنيه ذلك من تداعيات كارثية على الشعب الفلسطيني وقضيته. علاوة على ذلك، فإن إنهاء الانقسام، وإعادة إحياء م.ت.ف، وبناء برنامج سياسي للتوافق سينهي حالة الارباك في الساحة الفلسطينية التي تعيق تحقيق الكثير من المكاسب للفلسطينيين.

إن برنامج المقاومة الذي صمد في وجه العدوان في غزة، لا يرى أن واجبه يقف عند هذا الحد، بل يسعى لتطوير إمكاناته وقدراته لما هو أبعد من مجرد الصمود أو تحقيق إنجاز ميداني محدود في جولة مواجهة قادمة. وفي الضفة فإن الفعل الشعبي المقاوم للاحتلال اليوم يشكّل بداية لتحول في الجيل الجديد الذي نشأ بعد أوسلو، ولا شك أن استمرار هذا الفعل، ليكون انتفاضة شعبية بشراكة كل القوى الفلسطينية، سيشكّل نقلة إيجابية كبيرة في الصراع مع العدو.

ويشكّل دعم النضال السياسي لأبناء شعبنا في الأراضي المحتلة عام 1948، في مواجهة العنصرية الصهيونية، عاملاً من العوامل المهمة والأساسية في الضغط على إسرائيل وإيجاد معادلة توازن معها.

وأما تفعيل دور أبناء الشعب الفلسطيني في الشتات في إطار المقاومة، فهو مهمة أساسية لبرنامجها، ويجب ألا يغفل أحد عن تاريخ الشتات في حمل مشروع المقاومة، وما قدم من تضحيات، وأدى من أدوار كان لها أكثر الأثر في مشروع المقاومة.

إن المقاومة في فلسطين وبغض النظر عن مسمياتها الفصائلية، ورغم كل الظروف القاسية التي تعيشها قضية فلسطين، باتت تمثل الفرصة الحقيقية لشعبنا مستقبلاً في نضاله وصراعه لاستعادة حقوقه، لاسيما بعد تجربة التسوية السياسية، وفي ظل ما يجري إقليميًا ودوليًا. والمقاومة في ظل هذا لا تبحث عن مكاسب داخلية، بل هي تسعى لبناء مشروع وطني مقاوم ضد الاحتلال، تمثل

فيه المقاومة المسلحة ركيزة القوة الأساسية، ولكنها تعمل في إطار منظومة مقاومة متكاملة من المقاومة الشعبية، والاحتجاج السلمي، ونظام تعليم وطني لا يعترف بالعدو بل ويعبئ الأجيال الصاعدة ضده، وإعلام مقاوم للاحتلال ويخاطب العالم ليكسب تأييده، وبرنامج سياسي لا يفاوض على الحقوق بل يسعى لتحقيقها. وكل ذلك ممكن التحقيق كما تعتقد قيادات المقاومة.

تعقيب حلمي الأعرج

تسرد هذه الورقة الهامَّة المقاومة الفلسطينية في كل مراحل النضال الوطني الفلسطيني، والتي أكدت أن الشعب الفلسطيني في كل مراحله كان مقاومًا ومناضلاً ضد الاستعمار والانتداب من جهة، وفي وجه الاحتلال الإسرائيلي والحركة الصهيونية في فترة ما قبل العام 48 وحتى اللحظة الراهنة من جهة أخرى.

وأعتقد جازمًا أنه لا ينبغي أن يكون هناك خلاف بين كل مكونات المجتمع الفلسطيني وفصائله حول ضرورة المقاومة، فلن يتحرر شعب تحت الاحتلال إلا بالنضال والمقاومة. إن كافة فصائل العمل الوطني التي تنطوي في إطار منظمة التحرير لم تتوقف عن ذلك حتى اللحظة وكذلك السلطة الوطنية الفلسطينية بكل مكوناتها. فقد أجبرت السلطة على الانخراط في الانتفاضة الثانية بكل قوتها أيضًا.

أعتقد أن ما نحن بحاجته هو الحوار المعمق للوصول إلى نتائج ملموسة تساهم في تحقيق المصالحة وتنهي الانقسام على قاعدة الشراكة السياسية الكاملة. هذا ما ينقصنا في الواقع، لقد ترتب على نتائج الانتخابات التشريعية اهتزاز في وحدة الشعب الفلسطيني بسبب غياب هذه الشراكة السياسية الحقيقية والموضوعية، التي تأخذ بعين الاعتبار موازين القوى الداخلية على الأرض.

بعد أن اندلعت شرارة الانتفاضة الثالثة أثبت الشعب الفلسطيني أنه لن يستكين ولن يهزم، وقد ظهر جليًا أن المتغيرات الإقليمية لم تثنه عن مواصلة مسيرته. بل لا يزال يقدم مزيدًا من النضال. وهذا يؤكد ما كان يقوله الرئيس الراحل ياسر عرفات دائمًا، إن الشعب الفلسطيني هو الرقم الصعب، بل ينبغي أن يبقى الرقم الصعب لأنه رافعة النضال والمحرك للمنطقة العربية والإسلامية دولاً وشعوبًا ولكل الدول الصديقة.

وأذكر بأن الانتفاضة الأولى والثانية جاءتا بعد انسداد الأفق السياسي وتغيب القضية الفلسطينية، ومحاولة النيل من منظمة التحرير مكانة وتمثيلاً. إلا أن الإرادة الفلسطينية انتصرت تمامًا في المرتين. هنا تأتي الانتفاضة الثالثة بطريقة مشابهة ولكنها أكثر صعوبة وتعقيدًا. وهذا إن دلَّ فإنما يدلُّ على الوعي الوطني الجمعي للشعب الفلسطيني بكل مكوناته.

هناك درس في غاية الأهمية يمكن استخلاصه من الانتفاضة الثانية وهو غياب الإستراتيجية السياسية والكفاحية عنها رغم وحدتها الميدانية، وكل طرف أخذ المبادرة لنفسه كيف ما شاء. هنا يجب التنويه على أنه كان هناك حجم لا يستهان به من الشهداء والتضحيات غير المسبوقة، ولكن النتائج السياسية كانت مدمرة.

من الجدير ذكره أن هناك حذرًا ووعيًا في الانتفاضة الثالثة بناء على تجربة الانتفاضتين السابقتين. ولكن نحن بحاجة ماسة في هذا الظرف لمزيد من الحوار ومزيد من الوحدة. لقد اندلعت هذه الانتفاضة لتؤكد على دور العامل الذاتي الفلسطيني ليبقى العامل الأهم والرافعة النضالية الكبرى. وفي هذا السياق يجب التأكيد على ضرورة الوحدة وأهميتها، بل إنها أكثر أهمية وإلحاحًا في هذا الوقت.

بالرغم من البسالة النادرة التي يجسدها أطفال فلسطين ونساء فلسطين وأسرى

فلسطين وشهداء فلسطين إلا أنه لا يمكن للشعب الفلسطيني أن يحقق نتائج سياسية في هذه الانتفاضة إذا دخلها مفككًا لأنه سوف يكون ضعيفًا. ولتحقيق هذه الوحدة، يجب الاتفاق على خطوات عملية جدية وعملية.

أَتفق مع الأستاذ أسامة حول الإطار الوطني الجامع وبرنامج سياسي موحد، ولكن أحدد بوضوح أن هذا الإطار هو منظمة التحرير كمكان طبيعي وشرعي وبيت واسع للشعب الفلسطيني، فهي إنجاز تاريخي للشعب الفلسطيني، وهي ملك للكل الفلسطيني من كافة الفصائل، كما أنها ليست ملكًا لأحد.

الجلسة الثانية

مسار التسوية السياسية:
فرص النجاح، التحديات، البدائل

«نبيل عمرو»

التسوية السياسية:
فرص النجاح، التحديات، البدائل

«نبيل عمرو»

أسباب الفشل

بدأت المسيرة السياسية التي هدفت بادئ الأمر إلى تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وتركزت بعد ذلك بنسبة كبيرة منها على المسار الفلسطيني الإسرائيلي في العام 1991 في مدريد، وتم نقل المفاوضات بعد الجلسة الاحتفالية إلى واشنطن، ونزولاً عند رغبة الإسرائيليين والأمريكيين، استبعدت منظمة التحرير عن الواجهة وترأس وفد المحادثات السيد عبد السلام المجالي ممثلاً للأردن حيث سمي الوفد آنذاك بالوفد المشترك، وفي مرحلة ما من المحادثات انسحب السيد المجالي وتواصلت المفاوضات التي رأس الوفد الفلسطيني فيها المرحوم الدكتور حيدر عبد الشافي، دون إحراز أي تقدم يذكر.

لم يقبل الرئيس ياسر عرفات آنذاك دور الموجِّه من وراء الستار، وكان ذلك أحد العوامل المؤثِّرة في بدء مسار تفاوضي سري في أوسلو بين منظمة التحرر الفلسطينية وحكومة إسرائيل، وبعد محادثات طويلة وشاقة توصل الطرفان، الفلسطيني والإسرائيلي، إلى اتفاق إعلان مبادئ، وقام الطرفان باعترافات تاريخية متبادلة، اعترفت فيها منظمة التحرير بحق إسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها، مقابل اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير ممثلاً شرعيًا وحيدًا للشعب الفلسطيني.

كان ذلك بمثابة أحد الأخطاء الفادحة، التي أثّرت فيما بعد على مسار المفاوضات بين الجانبين، كما أثَّرت سلبًا على تحديد التزامات إسرائيل تجاه

الفلسطينيين، مما فتح لها أبوابًا عديدة للتهرب من الالتزامات التي يمكن أن تفضي إلى خلاصات فعالة، إذ كان الأصح فعلاً أن يقابل اعترافَ منظمة التحرير بإسرائيل اعترافٌ مقابلٌ بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على الأراضي التي احتلت في العام 1967.

وإلى جانب هذا الخطأ الفادح، كان هنالك نوع من إساءة الفهم المتبادل تشارك فيه الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي، فلكل طرف نوايا مضمرة، تجعل من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، إنجاز تسوية سياسية نهائية بينهما في المدة الافتراضية التي قُدِّرت بخمس سنوات. الفلسطينيون من جانبهم اعتبروا المشروع برمَّته فرصة ثمينة لتحقيق أهدافهم الوطنية التي خاضوا نضالاً طويلاً من أجل تحقيقها، وهي إقامة الدولة المستقلة على جميع الأراضي التي احتلت في العام 1967 بما فيها القدس الشرقية، وإلى جانب ذلك تتم مفاوضات ضمن ذات المشروع ولكن بمسار آخر مواز حول ما عرف بقضايا الوضع الدائم التي هي المواضيع الأساسية في القضية الفلسطينية ولها تأثير مباشر في الصراع العربي الإسرائيلي بمجمله، وهي الحدود، والاستيطان، واللاجئون، والقدس، والمياه.

أما الإسرائيليون فقد فهموا المشروع كله من زاوية أمنية، وتصرفوا منذ البداية على هذا الأساس، وربطوا جدارة الفلسطينيين بالحصول على الأرض، بتوفير الأمن لإسرائيل، ومنحوا أنفسهم حقًا مطلقًا في تقويم أداء الفلسطينيين على هذا الصعيد، وفرضوا نظرية كأس الماء الذي هو الأمن الذي ينبغي أن يملأه الفلسطينيون تمامًا، وكل نقص في هذا الكأس تتولى إسرائيل ملأه، وهذه النظرية منحت إسرائيل يدًا عليا على الأرض، وما تصفه بشرعية التقويم والرد، وقد ظهر هذا البعد قوي التأثير على المسار جملة وتفصيلاً منذ اليوم الأول الذي بدأت فيه عمليات تطبيق الاتفاقات والتفاهمات بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

كانت الاتفاقات والتفاهمات متسرعة وغير ناضجة وغير مدققة، وقد أحسن

الرئيس الراحل حافظ الأسد في وصفها حين قال «إن كل سطر في الاتفاق يحتاج إلى سنوات من التفاوض حوله».

يضاف إلى ذلك عدم وجود طرف ثالث متفق عليه وعلى حدود دوره في مساعدة الطرفين على التقدم في المسيرة التفاوضية وإحراز نتائج ملموسة، كان الطرف المرشح، بديهيًا، لهذا الدور هو الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن الذي أضعف الصلة الأمريكية بالمفاوضات وسلبها قوة التأثير هو الجانب الإسرائيلي الذي حدد الدور الأمريكي ضمن وجهة واحدة، وهي أن يدعم التوجه الإسرائيلي في المفاوضات دون أن يمكّن الطرف الفلسطيني من الاستقواء به، ولقد سجلت وقائع المفاوضات إقصاءً إسرائيليًا مباشرًا للمبعوثين الأمريكيين عن المشاركة المباشرة في المفاوضات، وكذلك كان الأمر مع الممثلين الأوروبيين الذين لم يكن مستحبًا بالنسبة للإسرائيليين مجرد وجودهم في العملية بأي شكل من الأشكال، إلا على صعيد ترويض الفلسطينيين وتقديم الدعم المالي.

يضاف إلى ذلك، وقد يكون هذا هو الأعمق والأهم، أن الوضع الداخلي لكل طرف لم يكن ناضجًا بما فيه الكفاية لفكرة السلام والمصالحة ، فقد كانت حكومة رابين التي جازفت في الدخول في مشروع السلام مع الفلسطينيين تحكم بأغلبية ضئيلة (صوت واحد)، وإذا كانت هذه الأغلبية تكفي قانونيًا لتمرير أي اتفاق مع الفلسطينيين إلا أنها لا تكفي عمليًا لإنجاح هذا الاتفاق، حيث الرافضون له يملكون قدرات فعالة لإحباطه، وحتى الذين صوتوا بالموافقة، فيوجد في داخلهم تفاوت واضح واختلافات كثيرة في الموقف من المشروع وكيفية أداء عمليات تطبيقه على الأرض، ولقد تجلى دور المعارضة في إسرائيل في إعاقة تسليم مدينة الخليل مثلاً أسوة بباقي المدن الفلسطينية، ولقد تذرعت حكومة حزب العمل بأنها تواجه ضغوطًا كثيفة من قبل اليمين والمستوطنين بعدم تسليم المدينة، وتكريس تقسيمها إلى H1 وH 2. وكان ضغط اليمين في إسرائيل قويًا وفعالاً، ما أبطأ وتيرة عمليات إعادة الانتشار الإسرائيلية.

ومثال آخر على التأثير المباشر للوضع الداخلي في إسرائيل على المسار التفاوضي هو استمرار الاستيطان بصور مختلفة، ما أدى إلى تقليص الدعم الشعبي الفلسطيني لمشروع السلام، ومضاعفة الشكوك ووصولها مرتبة اليقين بأن إسرائيل تستخدم مشروع السلام مع الفلسطينيين لتثبيت سيطرتها على الأرض، ما يحول دون قيام دولة حقيقية للفلسطينيين الذين بدأت تتنامى داخل مجتمعهم معارضة قوية للمشروع من أساسه.

فإلى جانب المعارضات الضعيفة داخل إطار منظمة التحرير، عرّابة الاتفاق مع إسرائيل، ظهرت بقوة متزايدة معارضة الإسلام السياسي ذات الطابع الجذري للمشروع، وقد استقطب الإسلام السياسي إلى جانبه قوى لا يستهان بها من فعاليات المجتمع الفلسطيني ممن يوصفون عادة بالمستقلين الذين كانت لهم شكوك حول جدوى المشروع منذ بداياته، فتعمقت الشكوك وتأكدت خلال عمليات التطبيق التي استغرقت وقتًا طويلاً ما منح وقتًا أكثر من كافٍ لقوى المعارضة من كلا الجانبين لإضعاف زخم التقدم على المسار التفاوضي.

منذ اليوم الأول لإعلان أوسلو بدأ سباق محموم بين محاولات إنجاح المشروع والمحاولات المضادة لإفشاله، وبوسعنا اعتبار اغتيال إسحق رابين، سيد المشروع عن الجانب الإسرائيلي، بمثابة الحادث المفصلي الذي حوَّل المشروع إلى عكسه، خصوصًا عند الجانب الإسرائيلي.

وعلى مدى العملية السياسية جرت محاولات متواصلة لإنقاذ المسار التفاوضي من الانهيار، وكانت الولايات المتحدة من يتولى هذه المهمة، إلا أن طريقتها في العمل كانت تحقق نتائج عكسية، وذلك لأنها ألزمت نفسها بمعادلة الوسيط الناصح، وليس الضاغط على الطرف الأقوى في المعادلة، وهو الطرف الإسرائيلي.

إن ليونة الامريكيين تجاه الإسرائيليين عبر كل محطات التفاوض، كانت تشكل ضغطًا فعليًا على الفلسطينيين الذين كانوا في حسابات القوى هم الأضعف

على الأرض، وكان العقاب الإسرائيلي لهم على كل عمل لا ترضى عنه إسرائيل بمثابة معوق قوي وفعال لمضيهم في عملية السلام التي خلت تمامًا من أي مشجعات سياسية، ولقد كابد الفلسطينيون مشقة العقوبات الإسرائيلية منذ أوائل التجربة، وكان ذلك كله على حساب نهج الاعتدال الذي بدأته منظمة التحرير واستمرت به، ما أدى إلى تراجع شعبية فكرة وقوى الاعتدال لمصلحة اتجاه معاكس تمامًا شكَّل نقيضًا للرهان على المفاوضات وحتى على فكرة السلام مع إسرائيل، وأعني به الإسلام السياسي.

كان المسرح مهيّأً موضوعيًا لاندلاع الانتفاضة الثانية، ولكن بصورة مختلفة عن الأولى، كانت انتفاضة مسلحة استخدم فيها الطرفان أقصى ما لديهما من قوة، ما أدخل العلاقة الفلسطينية الإسرائيلية إلى حالة غير مسبوقة في مستوى العنف، وغزارة الدم، ولقد اتجه الجهد الأمريكي والأوروبي، وبعض العربي أحيانًا، لمعالجة موجات العنف المتلاحقة الذي مارست فيه إسرائيل أعلى مستويات الإفراط في استخدام القوة دون أن يدخل على هذه المعالجات أي بعد سياسي يشجع الفلسطينيين على الصبر والأمل بخلاصة حقيقية، وكان منطقيًا، والحالة هذه، أن يتآكل المسار التفاوضي وأن تفشل أي مبادرة لإنقاذ المشروع، بما في ذلك خطة خارطة الطريق وقمة كامب دافيد التي وضعها العالم لاحتواء العنف وإعادة المسار السياسي التفاوضي إلى العمل، وكذلك محادثات كامب دافيد المكثفة وما تلاها من محاولات سياسية ذهبت كلها أدراج الرياح.

ويضاف كذلك محاولة غير ناضجة جرى الإقدام عليها وهي تغيير النظام السياسي الفلسطيني باستحداث منصب رئيس الوزراء في السلطة، رهانًا من أصحاب الفكرة على أن هذه المبادرة يمكن أن تنقذ المسار التفاوضي، وظهرت إلى الوجود آنذاك ما سميت بحكومة أبو مازن التي ثبت عمليًا أنها لم تكن الحل ولو أن الصيغة استمرت إلى يومنا هذا.

هذا دون إسراف في إيراد الوقائع التفصيلية مما أراه أسبابًا لفشل المشروع. كانت الرغبة في السلام أو التسوية قوية إلى حد عدم التدقيق في النصوص وآليات التنفيذ والوقت، كان هنالك تعويل مبسَّط على أن نواقص النصوص يمكن معالجتها في التطبيق، وأن آليات التطبيق يمكن التوصل إليها واعتمادها في سياق التجربة وبمقياس النجاح والفشل أو بتجربة الانتقال من آلية إلى أخرى.

أما الوقت الذي كان أحد العوامل القاتلة للمشروع، فقد تعامل معه كل المعنيين بقدر مبالغ فيه من الترف، كان أساسيًا الانتباه بمسؤولية وحكمة إلى أن ثغرات النص يمكن أن تؤدي إلى كارثة، وقد لا يكون ممكنًا معالجتها أثناء العمل إذا ما وافقنا على فكرة الأجندات المضمرة عند الجانبين.

أما الآليات، فأي فشل يمكن أن تقع فيه آلية ما فقد يؤدي، بل إنه أدى بالفعل، إلى تعقيد الأمور وإبعاد فرص الفاعلية عن الآليات البديلة التي يُجتهد في حينه لاعتمادها، أما الوقت الذي أراه أحد أهم العوامل القاتلة للمشروع، فإن الذين أحسنوا استخدامه هم المعارضون من كلا الجانبين، الذي يلتزمون أجندات ليس السلام والتعايش من ضمنها. يمر الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي في حالة ربما تكون غير مسبوقة في تاريخ الصراعات بين الأمم، وهو اليقين بفشل المشروع جملة وتفصيلاً دون التجرؤ على إعلان الفشل النهائي لأسباب تتصل بحسابات وعلاقات الطرفين.

لقد أنتج مشروع أوسلو حقائق بعضها مستمر مثل السلطة ووزاراتها وموازناتها، ومؤسساتها المركزية تمارس بعض المسؤوليات عن جوانب معينة من جوانب الحياة في المجتمع الفلسطيني، وهذه «ميزة وقيد» في نفس الوقت، الميزة فيها أن الفلسطينيين الذين لم يكن لهم أي دور في إدارة شؤونهم صاروا يتمتعون بقدر ما من المسؤولية في مجالات مهمة من مجالات الحياة، كالتعليم والصحة والقضاء وغيرها من الشؤون التي لا يعني وجودها سيادة كاملة.

وبفعل أوسلو صار لديهم جواز سفر معترف، به حيث لم يكونوا يملكون هذا الجواز قبل أوسلو، وصار باستطاعتهم وضع خطط تنموية قد لا يتوفر لها المناخ الصحي تمامًا لكي تتطور وتتكرس، إلا أنها عمليًا أفضل من لا شيء، وعندما أعتبر هذا ميزة وقيدًا؛ فإن القيد هو الثمن الذي يدفعه الفلسطينيون لقاء هذه الميزة المحدودة، فلكي تسير أمور حكمهم الذاتي المحدود فلا مناص من الاعتماد على الدعم الخارجي، وفي مجال السياسة فالدعم للكيانات ليس عملاً خيريًا، بل إنه ترجمة مادية لأجندة كل طرف يدعم أو يسمح بالدعم، ولعل هذا هو كلمة السر في تخبط السلطة في شؤون الإدارة والاقتصاد المكبل أساسًا، وهو كذلك أحد الأسباب الفعالة في عدم إطلاق يد السلطة في العمل السياسي واعتماد البدائل التي يفترض أن تعتمدها في حال استمرار الإغلاق السياسي والتفاوضي.

وفي الحالة التي نحن بها الآن؛ يوجد مصطلح سياسي يجري تداوله إقليميًا ودوليًا، وحتى عند الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وهو حل الدولتين أو حل الدولة الواحدة أو بقاء الوضع على حاله نهبًا للتداعيات التلقائية للأحداث، وحل الدولتين أو الدولة الواحدة أو لا هذا ولا ذاك لم يعد متأثرًا فقط باللعبة الإسرائيلية الفلسطينية وقوانينها التقليدية والنمطية، بل دخل عليها عامل جديد كان مؤثرًا فيما مضى بحكم اتصال الصراع العربي الإسرائيلي بالقوى الإقليمية والدولية، إلا أنه الآن مؤثر بصورة مختلفة، ذلك إن القضية الفلسطينية التي اكتسبت مصطلح القضية المركزية للأمة العربية وبعض الإسلامية، تراجعت بفعل الصراع المحتدم في الشرق الأوسط، وهو الذي وصف بالحرب العالمية الثالثة محدودة المكان والقوى، إلا أنها عالمية بكل ما للكلمة من معنى.

التأثير المباشر لهذه الحرب هو أن القضية الفلسطينية فقدت إلحاحيتها وتراجعت مصداقية كونها القضية المركزية للأمة، ومع الإقرار بأهميتها التاريخية إلا أن حلها صار مرتبطًا بخلاصات ما يجري حولها، وواضح لكل مراقب أن

الفلسطينيين يجاهدون بصعوبة لإثبات حضورهم السياسي (كأصحاب قضية) في المشهد الإقليمي والدولي العام، ولا يخلو الأمر من متعاطفين دوليين مع هذه القضية ومؤمنين بضرورة حلها، كمدخل أو أحد المداخل، لخفض حدة التوتر في المنطقة بأسرها وفي العالم، غير أن هذا التعاطف الذي تجلى في الاعترافات المتواترة بالدولة الفلسطينية، سواء على مستوى الأمم المتحدة أو برلمانات وحكومات العالم، إلا أن الفلسطينيين يخشون من أن تكون هذه التعاطفات مجرد فاتورة رمزية بديلة عن عدم قدرة أي طرف على بلورة حل عملي على الأرض، وهذا وضع الفلسطينيين تحت طائلة شعور ملتبس، إنهم وهُم يقرون بأهمية تعاطف المجتمع الدولي معهم، إلا أنهم يكابدون استفرادًا إسرائيليًا شديد القسوة على حياتهم ومستقبلهم.

إن اليأس والأمل إن اجتمعا فيجتمعان الآن في نفوس الفلسطينيين؛ يأس من إسرائيل ويأس من قدرة العالم على بلورة دولة لهم على المدى المنظور، وأمل بأن تضيق إسرائيل ذرعًا بصمودهم وعنادهم ووسائلهم البدائية في إلحاق الأذى عبر السكاكين والدهس وبعض إطلاق نار في أماكن متفرقة.

الفلسطينيون يصفون ما يجري بأنه هبة شعبية تنطوي على بعدين ينطويان معًا على قدر من الخطورة. البعد الأول أن أحداث هذه الهبة عفوية تمامًا لا يقف وراءها ولي أمر يجري الحديث معه لوقفها، وهذا البعد أقلق الإسرائيليين وملأ قلوبهم وعقولهم بالعجز والخوف، فهذا النوع من الأنشطة التلقائية لا علاج له بالشرطة والجيش والاحتياطات العسكرية، بل إن إدامته أمر منوط الجزء الأكبر منه بإسرائيل التي ما تزال تعتمد أسلوب القوة والترتيبات العسكرية والجدران والحملات الأمنية، مع أنها تفعل ذلك على مدى عقود دون جدوى.

أما البعد الثاني لهذه الأنشطة فهو الاحتمالات المفتوحة أمامها كي تتطور بأسلوب ما وفي وقت ما، فمن يضمن أن لا تُستبدل البندقية والحزام الناسف

بالسكين وهنالك جهات عديدة جاهزة للدعم في هذا الاتجاه؟ ومن يضمن أن لا ينتشر اللهب المحدود ليتسع ويتحول إلى حريق؟

إن إسرائيل تتعامل بصورة موضعية مع الهبَّة الفلسطينية، وما تعاملت به في الماضي وتصر عليه في الحاضر لا ضمانة من أن لا يفشل، بل إنه يحقق نتائج عكسية، وهذا استنتاج له جمهور قوي داخل إسرائيل ذاتها. وإذا كان الإسرائيليون يواصلون حشر أنفسهم في المساحات الضيقة للسيناريوهات النمطية الفاشلة، فإن الفلسطينيين المثخنين بالجراح، والذين هم الشعب الوحيد الذي ما يزال واقعًا تحت نير احتلال أجنبي، يحتاجون إلى إعادة ترتيب أولوياتهم للحفاظ أولاً على مكتسباتهم السياسية التي تحققت من خلال مسيرتهم الطويلة والدامية، وأهمها تحقيق هويتهم السياسية وانتزاع اعتراف العالم بحقهم الأساسي في تقرير المصير، وتغذية وتطوير مرتكزات صمودهم على أرضهم والاستمرار في العمل لنقل الاعتراف بدولتهم من المحافل الدولية إلى أرض الواقع، وهذا يتطلب، أول ما يتطلب، تحقيق وحدتهم الوطنية التي تصدعت على نحو كارثي من خلال الانقسام السياسي وحتى الكياني الذي قصم ظهر قضيتهم ومصداقية كفاحهم.

وعلى جميع الدول التي تؤمن بعدالة القضية الفلسطينية وتلتزم بدعم الكفاح الوطني من أجل نيل هذه الحقوق؛ أن تكف عن التعامل مع الانقسام الفلسطيني كما لو أنه واقع لا مجال لتغييره، صحيح أن الخطوة الأولى والأساسية يجب أن تكون فلسطينية، والصحيح كذلك أن لا تقوم أي جهة بتشجيع استمرار الانقسام، بادعاء الوقوف على مسافة واحدة بين طرفيه، فمن له نفوذ في البيت الفلسطيني فليمارس نفوذه بمواصلة الاعتراف بشرعية واحدة عند الفلسطينيين هي شرعية منظمة التحرير، التي يعترف العالم كله بها ممثلاً شرعيًا وحيدًا للشعب الفلسطيني، وناطقًا وحيدًا باسم الشعب والقضية، فهي حتى الآن ورغم كل ما يعتريها من ضعف وجمود وحتى إهمال، هي أساس

الشرعية القانونية المتلاحمة مع الشرعية الكفاحية، وليس سواها ما يجمع الفلسطينيين تحت سقف سياسي واحد، والمجال كل المجال مفتوح لإصلاحها وتطويرها وتحصين جدرانها وأسقفها كي تكون حاضنة للمشروع السياسي الوطني ومرجعًا للاتجاه السياسي المجمع عليه أو حتى المختلف عليه.

وإلى جانب ترميم وتثبيت مرتكزات الوحدة الوطنية ، بإنهاء الانقسام يتعين على الفلسطينيين إعادة الحياة إلى مؤسساتهم الوطنية، مثل المجلس الوطني الذي يعترف العالم به برلمانًا لكل الفلسطينيين في جميع أنحاء العالم، والمجلس التشريعي الذي تضافر الانقسام وإسرائيل في الإجهاز عليه من خلال تعطيل دور أعضائه واعتقال عدد كبير منهم، كان يتعين على الفلسطينيين أن يضعوا هذا الاحتمال في الحساب عند صياغتهم لقانون الانتخابات، كأن يضعوا نصًا يسمح باستبدال العضو التالي في القائمة بالذي اعتقل أو توفي، وكذلك لابد من التزام الطبقة السياسية بدورية الانتخابات الرئاسية والتشريعية وابتكار صيغ وطنية تعترض الجهد الإسرائيلي الهادف إلى ضرب المؤسسات الوطنية الفلسطينية من خلال تعطيل اجتماعاتها أو تجويف قدراتها.

لقد كانت المؤسسات الوطنية في زمن ما قبل أوسلو هي أحد أعمدة الكيانية السياسية والكفاحية الفلسطينية، ولعله لم يغب عن ذاكرتنا دور المجالس المحلية المنتخبة في قيادة الحياة التنموية والسياسية داخل الوطن والتحامها الصحي مع منظمة التحرير الفلسطينية وبرامجها السياسية، ما أدى إلى تقوية الحالة الفلسطينية داخليًا وخارجيًا، كما يتعين على السلطة، رغم كل ما تعانيه من حصار وضغط، أن تنقي مؤسساتها من كل الشوائب التي تضعف من مكانتها ودورها على الصعيد الفلسطيني والخارجي، وأن يتوقف الناطقون الفلسطينيون عن التهديد بحل السلطة والإكثار من القول بأنها سلطة بلا سلطة، ذلك أن السلطة الوطنية في واقع الأمر تظل ضرورة تحتاج إلى إصلاح وتطوير وأداء سليم للمهام كي تكون جسرًا حيويًا يوصل إلى تأسيس الدولة الفلسطينية على الأرض.

وإذا أدرك السياسيون الفلسطينيون أن السلطة ومؤسساتها، كما المنظمة ومؤسساتها، هما إنجاز وطني وموضع صراع يتصل بالبنية والمهام، فيتعين على الجميع تجنيب المنظمة والسلطة تجاذبات النزاع الداخلي، ذلك أن هذه المؤسسات يمكن أن تكون مظلة للجميع ولا وقت لاستبدالها.

إن مسؤولية الفلسطينيين في مواجهة حقائق وتحديات ما بعد فشل أوسلو هي مسؤولية أساسية ،بل إنها الأساسية، ودون بلورة وضع داخلي فلسطيني متين، ودون سد الثغرات الفادحة في البناء الوطني، ودون تكريس صيغة لتنسيق العلاقات بين القوى المختلفة والمتعارضة في البرامج؛ فإن فرص التقدم باتجاه تحقيق الأهداف الوطنية تكون معدومة، بل إن كل الدعم الدولي لهذه الأهداف لن ينتج شيئًا في الواقع.

الاحتمالات

أولاً، ما زال احتمال عودة المفاوضات المباشرة العلنية أو السرية يراود عقول القيادة الرسمية لمنظمة التحرير والرئيس محمود عباس. ويغذي هذا الاحتمال إجماع دولي على أن المفاوضات هي الآلية الأساسية، إن لم تكن الوحيدة، لمعالجة وحل القضية الفلسطينية، وهذا لا ينطبق فقط على المسار الفلسطيني، وإنما يراد له أن ينطبق على المسارات الأخرى المتبقية (السوري واللبناني)، ويستفيد دعاة هذا الاتجاه من المبادرة العربية للسلام التي وحَّدت الموقف العربي من مبدأ ومضمون المفاوضات مع إسرائيل، ورغم اعتراف الرئيس أوباما باستحالة إغلاق ملفات القضية الفلسطينية في السنة المتبقية على ولايته، إلا أن المفاوضات تظل ثابتًا من ثوابت السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، بصرف النظر عن هوية الإدارة ديمقراطية كانت أم جمهورية.

المعلن من جانب الولايات المتحدة وجميع دول العالم في هدف المفاوضات هو بلوغ حل الدولتين، ورغم كل الإخفاقات التي وقعت فيها محاولات بلوغ هذا

الحل، ورغم التشاؤم الذي وصل حد تقدير كثيرين باستحالة تحقيقه، إلا أنه يظل الحل الأكثر واقعية من بدائله المقترحة.

ثانيًا، فيما يتعلق بالدولة ذات الحدود المؤقتة أو الدولة المؤقتة، لقد جرى الحديث مطولاً حول هذا الخيار، وخصوصًا في عهد رئيس الوزراء الأسبق إيهود أولمرت، وإذا ما نظر لهذا الخيار بقدر من حسن النية فإنه اقتُرح ليقين الإسرائيليين باستحالة تنفيذ حل الدولتين وفق المواصفات التي يقبل بها الفلسطينيون، وقد تراجع الحديث عن هذا الاحتمال لسببين: الأول، رفض الفلسطينيين له، والثاني غموض الصيغة التي شجَّعت الفلسطينيين على الرفض.

الاحتمال الثالث، أن تفرض إسرائيل حلاً من جانب واحد، وهنالك من يدعو إلى ذلك من الجانب الإسرائيلي، إلا أن هذا الحل لا يمكن أن يعيش، لأن الفلسطينيين لن يقبلوه ولن يتعايشوا معه، ولن يكون في واقع الأمر أكثر من ترتيبات يجتهد بعض الإسرائيليين في أنها تريح سيطرتهم على مقدرات الفلسطينيين إلى أطول مدى زمني ممكن.

الاحتمال الرابع، حل الدولة الواحدة، ولهذا الحل جمهور محدود عند الفلسطينيين وجمهور أقل محدودية عند الإسرائيليين، إلا أن التلويح به، وأحيانًا عقد مؤتمرات لتوسيع قاعدة مؤيديه، يستخدم من أجل الضغط على إسرائيل كي تقترب أكثر من حل الدولتين، ولقد تجلّى هذا الهدف في مؤتمر سابان الأخير في واشنطن حين ضغط به الأمريكيون على الحكومة الإسرائيلية كي تتفاداه، أي أن تذهب إلى حل الدولتين لتجنيب إسرائيل واقع دولة ثنائية القومية، وبوسعنا الاستنتاج بأن مثل هذا الحل لن يخرج عن إطار الضغط على إسرائيل بحملها على المفاضلة بينه وبين حل الدولتين، إذن لا جدية واقعية يمكن أن ينطوي عليها هذا الحل، لا الآن ولا على المدى المنظور.

الاحتمال الخامس، وهذا ما يخشاه الفلسطينيون لكونه حتى الآن الاحتمال

الأقوى رغم أنه لا يعلن من قبل إسرائيل كحل معتمد، إنه بقاء الوضع على حاله مع ترتيبات جزئية لا تحمل أي التزام سياسي، وهذا ما يسمى بإدارة الاحتلال وتهدئة الفلسطينيين ومحاولة إرضائهم برزمة من التسهيلات، وخصوصًا على الصعيد الاقتصادي، وإذا كانت إسرائيل لا تستطيع تبني هذا الحل خوفًا من ردود الفعل عليه، إلا أنها حتى الآن لا تعمل إلا عليه، وتجد إسرائيل، أي حكومة نتنياهو الحالية، أغلفة تجميلية لهذا الحل، مثل الحل الاقتصادي أو الحل السياسي المتدرج والذي تحدث عنه وزير الدفاع الإسرائيلي في مؤتمر سابان، والذي يحتاج إلى وقت طويل كي يصبح قابلاً للتنفيذ، ولعله واضح تمامًا أن حل الأمر الواقع الذي تمضي فيه إسرائيل عمليًا على الأرض لا فرص له لا في تهدئة الفلسطينيين ولا في إراحة الإسرائيليين، فما يجري الآن في الضفة الغربية تحديدًا حيث مئات المعابر بين الضفة وإسرائيل يقدم برهانًا على أن الترتيبات الإسرائيلية مهما بدت محكمة إلا أنها عديمة الفاعلية في إخماد رفض وغضب الفلسطينيين لاستمرار الاحتلال .

الاحتمال السادس والأخير، فهو يتصل بما يجري في الإقليم حيث الحرب العالمية المشتعلة داخل وعلى تخوم دول الشرق الأوسط، ويُقدِّر بعض المفكرين السياسيين أن خلاصات هذه الحرب لابد وأن تؤثر بصورة مباشرة على الملف الفلسطيني الإسرائيلي.

إن احتمال وضع الملف الفلسطيني الإسرائيلي ضمن الملفات التي ستتشكل على أساسها خرائط الشرق الأوسط الجديد، وتحديدًا الخلاصة التي سيؤول إليها الوضع في سورية، ربما يبلور حلاً للموضوع الفلسطيني في إطار ترتيبات متفق عليها للمنطقة بأسرها، فالعالم كله الذي يتقاتل على أرض سورية وامتدادها العراقي قد يجد فرصة موضوعية بل وضرورية لتثبيت الخرائط الجديدة بصيغ سياسية مثل ما حدث إثر الحرب العالمية الثانية، والاحتمال هذا فيه قدر من المنطق فوق ما فيه قدر من الغيبيات أو التطورات غير المحسوبة التي ربما

تفرزها هذه الحرب، ولكن إذا كنا نتحدث عن الاحتمالات القريبة والبعيدة القوية والضعيفة فمن الضروري الإشارة إلى هذا الاحتمال، ليس فقط لأنه ينطوي على حل دولي، وإنما لصلة الحرب المحتدمة في سورية تحديدًا مع الوضع الفلسطيني الإسرائيلي سياسيًا وجغرافيًا وتاريخيًا..

- إضافة -

في السياق تحدثت عن أساسية الوضع الداخلي الفلسطيني في مواجهة التحديات التي يفرضها حل الأمر الواقع الإسرائيلي، وجوهرها الابتعاد عن هدف قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي التي احتلت في العام 1967 بما فيها القدس الشرقية، وحل ما يوصف بقضايا الوضع الدائم، وهي الأصعب والأعمق والأكثر تعرضًا لاحتمال المصادرة، يميز الوضع الفلسطيني الراهن عجز الطبقة السياسية على مختلف اجتهاداتها واتجاهاتها عن بلوغ حلول عملية للكارثة الثانية التي ألمّت بالشعب الفلسطيني وهو في قلب مرحلة النضال من أجل الحرية والاستقلال، وأعني به الانقسام الذي تضاعف في واقعه وتأثيره المباشر حتى على الحياة اليومية للفلسطينيين، إضافة إلى تأثيره الفادح على القضية الوطنية.

لقد فشلت الطبقة السياسية على مدى تسع سنوات في حل هذه المعضلة، ولا شك في أن أهم سبب للفشل على هذا الصعيد يكمن في الوسائل التي اعتمدت لهذه الغاية من حوار بين مندوبين عن فتح وحماس، إلى اجتماعات في ضيافة هذه الدولة أو تلك، ولقد وصل الأمر حدَّ تكريس سلطتين متنابذتين على أرض ضيقة ما تزال واقعة تحت الاحتلال المباشر وغير المباشر، لقد جُرِّبت هذه الصيغ جميعًا على مدار السنوات التسع الماضية، وكانت النتائج تسجل مزيدًا من التدهور في العلاقات بين المتخاصمين. الأمر الوحيد الذي اتفق عليه

المتخاصمون والتزموا به بدقة متناهية هو استبعاد الشعب الفلسطيني عن دوره البديهي في القرار المتعلق بمصيره سواء على صعيد الوحدة أو المشروع الوطني بإجماله.

إن بوسع الفلسطينيين، وخصوصًا القوى المتخاصمة، أن تحتكم للشعب في أمر الخروج من مأزق الانقسام المدمر، ولقد اتفقوا نظريًا على إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وشكلوا حكومة لهذا الغرض، فتضافر الجميع في إسقاط فكرة الانتخابات لمصلحة الدخول في دوامة حكومة ملتبسة تعترض عليها حماس ولا يرى فيها الفلسطينيون طموحهم في معالجة أوضاعهم ونقلهم إلى بر الامان.

إنني ادعو الطبقة السياسية التي تقاسمت المسؤولية عن الانقسام دون أن تتشارك في مسؤولية الخلاص منه بأن تسير في اتجاهين متوازيين..

الأول هو إعادة إحياء منظمة التحرير الفلسطينية من خلال الانخراط في برلمانها المعترف به عالميًا كبرلمان لكل الفلسطينيين، وفي ذات الوقت تقديم موعد نهائي ملزم لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية كي يتولى المنتخبون مسؤولية معالجة الأوضاع من كل جوانبها وأولها الانقسام، وثانيها وآخرها مراجعة الوضع السياسي من كل جوانبه واتخاذ القرارات المناسبة بعد هذه المراجعة، دون أن يغيب عن الذهن تجديد الشرعيات التي تعاني من التقادم ما يضعف الحالة الفلسطينية داخليًا وخارجيًا.

إن من يبحث عن مبررات لعدم المضي في هذا الاتجاه فلن يكون صعبًا عليه أن يجدها، أما الذين يبحثون حقًا عن مصلحة الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية فسوف يجدون مشجعات قوية للمضي في هذا الاتجاه، ويتعين على كل محبي الشعب الفلسطيني أن يدعموا هذا المسار الذي لا غنى عنه إذا ما أردنا رؤية قيادة متجددة فعالة للشعب الفلسطيني تملك شرعية لا غبار عليها ينتجها صندوق الاقتراع وتسعى إلى شرعية ممكنة هي شرعية الإنجاز.

تعقيب **د. نشأت الاقطش**

أتفق مع نبيل عمرو في هذا التشخيص الدقيق للمسار التفاوضي عندما يعزو انهياره إلى فشل الأسس التي قامت عليه وأبرزها الاعتراف المتبادل بين «إسرائيل» ومنظمة التحرير. كما أن الإشكالية تكمن في فشل العقلية الإسرائيلية، والتي تفاوض من منطلق أنها مفوضة من قبل الله. هنا تبرز الإشكالية في كيفية إقناعهم في الوقت الذي لم يملك فيه الفلسطيني أوراق قوة، كما أن الإسرائيلي لا يتنازل عن فكرة أن هذه الأرض له من جهة وأن الفلسطيني ليس له وجود على هذه الأرض من جهة أخرى.

الظروف العربية لعبت دورًا حاسمًا في إجبار منظمة التحرير على قبول هذا الاتفاق، وعليه يجب أن نستخلص العبر عندما ندرس الظروف العربية الآنية والتي ترمي للضغط كي يوقِّع الفلسطيني على اتفاقات يتنازل فيها عن حقوقه وثوابته. لذا علينا تجنب مثل هذه المخاطر الناجمة عن سياسات الأنظمة العربية.

للأسف هذه الظروف هي التي دفعت الفلسطينيين إلى قبول الرؤية الإسرائيلية، والتي كرست واقع الاستيطان وضاعفت أعداد المستوطنين في ظل هذا الاتفاق (أوسلو)، حيث تضاعف الاستيطان 240% بحسب إحصاءات وزارة الداخلية في العام 2012. الواقع إن ما قيل عن فشل المسار التفاوضي صحيح بالمجمل، ولكن علينا أن نعترف أن الرؤية الإسرائيلية تستند على أساس ديني في حين أن البعض لا يريد أن يعترف بذلك.

للأسف لازال هناك من يعوِّل على مؤتمر دولي يعيد لنا الحقوق، بالرغم من إقرار انهيار المسار التفاوضي وتعذر العودة إليه في الظروف الحالية. يجب العمل على البدء بداية جديدة على أمل أن نصل إلى نتيجة حقيقية. وكنت نشرت في جريدة القدس مقالاً عن المشروع السلمي باعتباره خطة مؤقتة لتحقيق أهداف إستراتيجية في مواضيع المياه والسكان وكسر الحاجز النفسي

بين العرب والإسرائيليين، هذا كلام يدفعني إلى القول بأن ما جرى خطأ فادح ولا يجوز أن نسمي الأمور بغير مسمياتها.

ألم يكن الأجدر في ذلك الوقت إجراء استفتاء شعبي على هذا الاتفاق بدلاً من تهميش كتل فلسطينية كاملة. وبالتالي فإنه من غير الكافي القول بأن الأسس التي قامت عليها ضعيفة، بل يجب القول بأن أوسلو كانت تفريطًا. وإذا كان بمقدورنا وصف الأمور بشكل دقيق فإنه بإمكاننا وضع خطة للمستقبل، ليس شرطًا أن تكون مرتبطة بوجود السلطة.

في الواقع ومنذ اليوم الأول لاتفاق أوسلو، وقد كنت أعيش في غزة حينها، لقد شُنَّت حملة اعتقالات واسعة طالت كوادر ونشطاء حماس والجهاد الإسلامي واليسار وأنا واحد منهم. لقد كانت عقيدة الأجهزة الأمنية مخلصة حقّا لاتفاق أوسلو منذ اليوم الأول لتوقيعه، ومع ذلك كانت نية الإسرائيليين مبيته لإفشال أوسلو وهو ما عبّر عنه رئيس الوزراء الإسرائيلي عندما قال إننا سنفاوض الفلسطينيين حتى يوم القيامة. فكل سياسة احتلالية استمرت، خاصة فيما يتعلق بالاستيطان بل زادت وتيرته.

لقد كان ذلك الاتفاق متسرعًا بالرغم من بعض الفوائد، وأنا من الذين استفادوا بصراحة، معي جواز سفر فلسطيني وأعتز به، لكن في ميزان الربح والخسارة تنازلنا عن 78% من فلسطين التاريخية، لنأخذ فتاتًا، بما لا يتعدى سلطة أي بلدية ليس أكثر، هل يمكن أن نقبل أن نتنازل عن 78% مقابل الحصول على جواز سفر ووزارة فاسدة. هناك ملايين تهدر ولكن لا يوجد هناك إنجازات على الأرض، بل إنها أضاعت فرصة إقامة بنية تحتية، وحتى هذه اللحظة نعمل بوصفنا عمّالاً في «إسرائيل». من الجدير ذكره أنه عندما وقَّعت المنظمة على اتفاق أوسلو كانت مجبرة ولم يكن أمامها خيارات، إما أن تموت أو تسير في هذا المسار، واليوم نحن نقف على نفس النقطة، إما أن نفاوض ونقبل بهدوء مئة بالمئة أو ستموتون من الجوع.

في الواقع نحن اليوم لا نحارب «إسرائيل» فقط، فالذي يحاصر غزة هم عرب، وبالمناسبة هناك حصار عربي على الضفة. كما أن «إسرائيل» تحاول الضغط على بعض قيادات السلطة بوسائل غير أخلاقية كي تقدم تنازلات. أما على صعيد هذه الانتفاضة الحالية والتي تتميز في كونها هبّة شعبية، فقد فقدنا التعاطف العربي. وإذا أردنا أن نعوّل فيجب أن يكون تعويلنا فقط على الشعوب العربية.

نحن لا نتلقى دعم من الأنظمة العربية، وهذا ليس أمرًا جديدًا، وبحسب ما نقله لنا آباؤنا فقد سحبت القوات العربية السلاح من الشعب الفلسطيني عندما دخلت القوات العربية قبل 48 على فلسطين، مثل ما حصل في بلدة بيتا والتي كان يقطنها 1500نسمة، وكان فيها 500 قطعة سلاح، وكان الفدائيون حينها يقتحمون المستوطنات يوميًا، ولكن القوات العربية، للأسف، سحبت السلاح وأمنت تسليم فلسطين بهدوء. وبالتالي فقد كانت الأنظمة تتآمر حينها سرًا، لكنها تتآمر اليوم على ظهر الطاولة، لكن من المهم أن لا يخيفنا هذا المتغير الآن، لأن الأنظمة هي التي ستتغير وسوف تبقى الشعوب.

أتحدث عن الهبَّة الشعبية، ومعنى ذلك أنها بلا ولي أمر وهذا أجمل ما فيها برأيي. لا أحد يضمن كيف ستتطور، ربما تُستبدل البندقية بالسكين، وأنا أظن وليس بعض الظن إثم. وأتمنى ألا ينزعج «الشيوخ» من أن هذه الانتفاضة التي ليس لها ولي أمر والتي سوف تتدحرج، لأن الظلم مستمر، والمواطن الفلسطيني على الأرض معرض للقهر بما لا يطاق. أنا أقول لكم إن الإنجاز الوحيد الذي حققناه بعد هذا الاتفاق الطويل هو ظهور هذا الجيل الجديد الذي يقود الهبّة الشعبية اليوم.

الجلسة الثالثة

السلطة الفلسطينية ومشروع التحرر الوطني: بين الضرورة واشكالية الدور

«د. علي الجرباوي»

السلطة الفلسطينية ومشروع التحرر الوطني: بين الضرورة واشكالية الدور

د. علي الجرباوي

هل تعتبر استمرارية وجود السلطة الفلسطينية ضرورة وطنية لا غنى عنها لتحقيق المشروع الوطني الفلسطيني، أم أنها تشكّل عائقًا أمام تحقيق هذا المشروع؟ سؤال قد يكون بات الآن متأخرًا بعد أن مرّ على وجود هذه السلطة ما ينوف على العقدين من الزمن. ولكن مع ذلك يبقى هذا السؤال مشروعًا وبرسم الإجابة، وخصوصًا أن الهدف من إقامتها، والمتمثل بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق الاستقلال، لم يتحقق حتى الآن، بل ازداد هذا الاحتلال مع وجودها تعمّقًا وشراسة.

مع أن التساؤل واضح ومباشر، إلا أن ذلك لا يُنتج بشكل انسيابي إجابة سهلة. فالسؤال، رغم الوضوح والمباشرة، يبقى سؤالاً معقّدًا لا يمكن أخذه بشكله المجرد وتقديم إجابة قاطعة ومطلقة وسريعة بشأنه، إيجابًا أو نفيًا.

فالجدوى من استمرارية وجود السلطة أمر نسبي يتعلق بوضعية نسبية، وليست مطلقة. وهذا يتعلق ويعتمد على عاملين أساسيين. أولهما، تحديد هدف المشروع الوطني الفلسطيني بصورة جلّية، دون مواربات أو شعارات. والثاني، تقييم دور وأداء السلطة في تحقيق هذا الهدف، فإن كان دورها إيجابيًا، يصبح وجودها ضروريًا، أما إن كان سلبيًا، فيجدر عندئذٍ إنهاء وجودها.

ما هو هدف المشروع الوطني الفلسطيني، وهل هناك اتفاق فلسطيني عام بشأنه، أم أن الاختلاف حوله يُسبب صراعًا ذاتيًا محتدمًا لم يُحسم بعد، وهو الذي يُسبّب التعقيد في تقديم إجابة واضحة ومستقرة حول مصير السلطة؟

هل يقوم الهدف الفلسطيني على تحقيق إقامة دولة موحّدة: اندماجية على هيئة تشكيل دولة واحدة أو ثنائية القومية من جهة، أو فلسطينية خالصة تتحقق بتحرير كامل فلسطين، من جهة ثانية؟ أم أن هذا الهدف يتمثل بتحقيق حلّ الدولتين، أي إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والسيادية على حدود عام 1967، إلى جانب دولة إسرائيل.

إذا كان الهدف الفلسطيني هو الأول، أي السعي لإقامة الدولة الموحدة، فإن وجود السلطة ليس فقط لا ضرورة له، وإنما يشكّل أيضًا عائقًا أمام تحقيق هذا الهدف. أما إذا كان الهدف هو الثاني، أي تحقيق حل الدولتين، فإن وجود السلطة يصبح أساسيًا ويشكّل ضرورة موضوعية، لأن هذه السلطة تشكّل نواة الكيانية الفلسطينية المؤسساتية المستقلة التي ستقام عليها ركائز الدولة العتيدة. حينئذٍ يصبح التحقق من مدى فاعلية دور وأداء السلطة لبلوغ هذا الهدف أمرًا بالغ الأهمية. فإن كان التقييم إيجابيًا، فإن السلطة تبقى، أما إن كان سلبيًا، فلا فائدة من وجودها، ويصبح إلغاؤها أفضل. وعلى كل الأحوال، المهم في الأمر ألا يصبح استمرار وجود السلطة ضارًا أكثر منه نافعًا، وكابحًا أكثر منه دافعًا، لتحقيق الهدف الوطني الفلسطيني.

حل الدولة الموحدة

إذا كان الوجه الفلسطيني العام هو باتجاه السعي لإقامة دولة موحدة، أيًا كان نوعها، فإن استمرارية وجود السلطة يصبح عبئًا لا ضرورة له لتحقيق هذا الهدف. ويمكن ذكر ثلاثة أسباب لذلك. الأول، أن السلطة هي أداة فصل عن إسرائيل، وليست أداة دمج مع إسرائيل. فعندما أقيمت السلطة كان الهدف المتوقع منها هو تحقيق حل الدولتين لتعيشا جنبًا إلى جنب، وليس دولة موحّدة مع بعضها البعض. فلسطين دولة تتشكل على الأرض المحتلة عام 1967، وإسرائيل تبقى ضمن حدود عام 1948. ومع أن هذا الأمر لم يتحقق حتى الآن، بل قامت إسرائيل بتمديد وجودها عبر استيطان مكثف داخل الأرض المحتلة

عام 1967، إلا أنها مع ذلك استغلت وجود هذه السلطة لتحافظ من خلالها على استمرارية فصل الفلسطينيين عن إسرائيل، وتمنعهم من الاندماج داخلها.

وبالتالي، استطاعت إسرائيل تحقيق هدفين في آن واحد، وذلك من خلال فصل الفلسطينيين عن الأرض الفلسطينية. فقد ضمت من خلال إجراءات الأمر الواقع معظم الأرض لها، ولكنها أبقت الفلسطينيين الموجودين على هذه الأرض مفصولين عنها من خلال منح تبعيتهم القانونية لسلطة منفصلة عنها، ولكنها تعيش تحت سيطرتها. فإن أراد الفلسطينيون خلق دولة موحدة، فإن عليهم إزالة العائق الأساسي أمام إمكانية تحقيق دمجهم بإسرائيل، ألا وهو السلطة الفلسطينية.

فبدون وجودها يصبح الفلسطينيون في الأرض المحتلة بدون مرجعية قانونية لمواطنيّتهم، وبإمكانهم عندئذٍ السعي لتحقيق المواطنة الإسرائيلية، وهي التي تشكّل بداية الدخول الفعلي في معركة تحويل إسرائيل إلى دولة موحدة. بالتالي، إن أراد الفلسطينيون تحقيق الدمج، عليهم إزالة أداة الفصل، وهي السلطة.

أما السبب الثاني فهو أن استمرار وجود السلطة يؤدي إلى إيجاد جدار عازل يحجز ما بين الفلسطينيين تحت الاحتلال من جهة، وإسرائيل من جهة ثانية. هذا أدى إلى أن تصبح السلطة، وليس إسرائيل، هي المسؤولة عن تحمل عبء استمرار الاحتلال. وبالتالي، فإن كل أنواع الضغوط والمطالب التي كانت ستوجه إلى إسرائيل من قبل هؤلاء الفلسطينيين أصبحت تذهب باتجاه السلطة. ونتيجة لذلك أصبح الاحتلال مريحًا وغير مكلف لإسرائيل، ما يعني أن بإمكانها الاستمرارية به حتى وقت بعيد. ولكن في حال غابت السلطة، فإن المواجهة بين الفلسطينيين وإسرائيل تصبح مباشرة، وتصبح جميع المطالب والضغوط الفلسطينية موجهة إليها. وإن أراد الفلسطينيون الذهاب باتجاه إقامة الدولة الموحدة، فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب منهم إلغاء وجود السلطة، وتركيز معركتهم على تحقيق حقوقهم المدنية المتساوية داخل إسرائيل.

وثالثًا، يؤدي استمرار وجود السلطة إلى إعطاء انطباع عام لجميع الأطراف الخارجية، دولاً ومؤسسات ورأيًا عامًا، بوجود «هيئتين» متقابلتين، هما إسرائيل والسلطة الفلسطينية، تعملان سوية، حتى مع وجود عثرات، للتوصل إلى تسوية سياسية. والأهم من ذلك هو ترك الانطباع بأن الفلسطينيين قابلون بهذه الوضعية التي من الممكن أن تستمر لفترة مديدة دون أن تحقق الانفصال ما بين الهيئتين إلى دولتين. هذا الانطباع لن يفيد الفلسطينيين إذا أ اردوا إقامة دولة موحدة. بل إن ما يفيدهم هو العكس تمامًا، وهو إظهار الرغبة في المشاركة والاندماج، وليس الانفصال، وهذا يتطلب اختفاء إحدى «الهيئتين». واختفاء السلطة هو الأسهل والأقرب لتحقيق الهدف.

مع أن الأسباب المذكورة أعلاه لزوال السلطة وجيهة، ويمكن لمؤيدي حل الدولة الموحدة الاعتماد عليها للدفع بهذا الاتجاه، إلا أنه يجدر الانتباه إلى أن فشل حل الدولتين، وتفكيك السلطة، لا يعني بالضرورة، ولا يقود حتمًا، إلى إقامة الدولة الموحدة. فالأمر لا يتوقع أن ينساب انسيابًا من محاولة الفصل إلى تحقيق الدمج. فالعملية ليست خطِّيّة، مستقيمة، وتصاعدية، تبدأ بطلب الانفصال، فإذا لم يتحقق، يتم الانتقال إلى درجة أعلى في المطالبة، وهي تحقيق الاندماج. فإن كان طلب الانفصال، وهو الأسهل، لم يتحقق، فكيف يمكن للاندماج، وهو الأكثر كلفةً لإسرائيل أن يتحقق؟

لن تقبل إسرائيل بتحولها إلى دولة موحدة، واحدة أو ثنائية القطبية، وستخوض أشرس الحروب للحفاظ على وجودها. لذلك لن تقبل باستيعاب ودمج ملايين من الفلسطينيين ليصبحوا مواطنين كاملي الحقوق فيها، وتخسر أغلبيتها اليهودية. ستقوم إسرائيل بكل ما يلزم للحؤول دون الوصول إلى تلك النتيجة. ولذلك ستحافظ على وجود السلطة لتخدمها في الإبقاء على فصل الفلسطينيين عنها، ولتغطي بواسطتها استمرارية الاحتلال المريح لها. وهذا يعني الإبقاء على هذه السلطة هشّة ومتكئة في استمرارية وجودها على منظومة الترتيبات القائمة حاليًا مع سلطة الاحتلال الإسرائيلية.

ولكن حتى وإن انهارت السلطة، بفعلٍ فلسطيني أو بسبب عجزٍ أدائي، فإن ذلك يجب ألا يقود إلى الاستنتاج المتسرع والخاطئ أن الطريق نحو إقامة الدولة الموحدة قد فتحت. في هذه الحالة ستلجأ إسرائيل إلى اتخاذ سلسلة من الخطوات المركَّبة لمنع ذلك من الحدوث. لن يكون مستبعدًا عليها أن تقوم مباشرة بضم أجزاء واسعة من الضفة إليها، بما يشمل ما يسمى بالقدس الموحدة وغرب الجدار العازل والكتل الاستيطانية ومناطق الأغوار.

وهذا سيخلِّف بقايا كانتونية في الضفة، يقطنها أغلبية الفلسطينيين الذين تريد إسرائيل الحيلولة دون ضمهم لها. ولتحقيق ذلك ستقوم الحكومة الإسرائيلية بإيجاد ترتيبات جديدة مع أطراف فلسطينية أو إقليمية، أو كليهما، لتحل محل السلطة وتقوم بأداء دورها ضمن تقاسم وظيفي جديد مع إسرائيل.

قد يعّول مؤيدو الدولة الموحّدة على أن إسرائيل لن تجد من يتعاون معها فلسطينيًا أو إقليميًا لإيجاد «سلطة» جديدة بدل السلطة الفلسطينية إذا غابت. وقد يعتقد هؤلاء أن بوصلة النضال الفلسطيني ستتجه حينئذ بالكامل نحو إقامة الدولة الواحدة. ولكن هذا الاعتقاد يحتاج إلى الكثير من التمحيص. في أوضاع إقليمية مضطربة بالحروب والصراعات، فإن تعديل الحدود وإلغاء دول وإيجاد أخرى، يصبح أمرًا محتمل الحدوث. وفي هذه الظروف يوجد العديد من الأطراف الفلسطينية التي من الممكن أن تجد لنفسها مصلحة في ملء فراغ السلطة الغائبة، خاصة مع الانقسام واحتدام الصراعات الداخلية وانهيار المنظومة الوطنية والقيمية. ولذلك يجب الحرص عند تقييم متانة الوضع الداخلي الفلسطيني، وعدم الانجراف المتسرع نحو الاستنتاج بأن الوضع سليم ويمكنه تحمل التدخلات الإسرائيلية. العكس هو الصحيح: الوضع الفلسطيني الداخلي يعاني من أعطاب عديدة ووهن شديد، وليس بمقدوره مواجهة تحديات غياب سلطته المركزية، حتى وان كانت هذه السلطة مستمرة وهي في أضعف حالاتها. وإن انهارت فإن الاحتمالية الأقوى أن يتكرس الانقسام، ويتعزز التفتت الداخلي، وتنتشر الفوضى، وينهار الأمن الداخلي الهشّ انهيارًا تامًّا.

بالمحصلة، يجب إلغاء وجود السلطة الفلسطينية للذهاب باتجاه الدولة الموحدة، ولكن لا يوجد أية ضمانة أن إلغاء السلطة سيؤدي بالضرورة إلى تحقيق بلوغ إقامة هذه الدولة.

حل الدولتين

ذهب الفلسطينيون والعرب إلى مؤتمر مدريد للسلام يحدوهم الأمل بإيجاد تسوية شاملة تقوم على مبادلتهم الاعتراف بإسرائيل بانسحابها من الأراضي المحتلة عام 1967، وتسوية الصراع مع الفلسطينيين على أساس حل الدولتين. وجاء اتفاق أوسلو بعد ذلك بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ليؤكد على تسوية وفقًا لمبدأ الدولتين، ويكرّس المفاوضات وسيلة وحيدة لتحقيق هذه التسوية. ونتيجة لهذا الاتفاق أُنشئت السلطة الوطنية الفلسطينية لتكون نواة الكيانية الفلسطينية داخل الضفة وغزة، ومُنحت صلاحيات محدودة لفترة انتقالية مدتها خمس سنوات، يجري خلالها التفاوض على إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية مع نهاية تلك المدة.

بعد ما ينوف على العقدين من عمر السلطة، ما يزال الاحتلال مستمرًا، والدولة الفلسطينية في الانتظار. لم يتحقق المأمول خلال تلك الفترة، بل وانحسرت إمكانيات تحقيقه أيضًا مع مرور الوقت، حتى وصلنا حاليًا إلى وضع أصبح فيه تحقق حل الدولتين إمكانية بالغة الصعوبة والتعقيد، إن لم يكّن مستحيلة. ما أوصلنا إلى هذه النتيجة هو عدم رغبة إسرائيل في تطبيق حل الدولتين، وساعدها في ذلك تغاضي المجتمع الدولي عن استمرار احتلالها وتصرفاتها. ولكن الأهم لوصولنا إلى هذه الوضعية الحالية كان سلسلة متوالية من الأخطاء الفلسطينية الجسيمة التي سمحت لإسرائيل بالتمادي، وللمجتمع الدولي بالتغاضي.

دخل الفلسطينيون المفاوضات وهم يعتقدون خطأ أنهم في وضعية ضعيفة لا تؤهلهم موضوعيًا إلى تحقيق ما يريدون من خلال هذه المفاوضات، أي وكأنهم دخلوا هذه المفاوضات مجبرين. كان الأفضل لهم وهم بهذه الحالة، وبهذا

الاعتقاد، أن لا يدخلوا المفاوضات مع طرف اعتقدوا بأنه أقوى منهم وسيملي عليهم إرادته لأنهم ليسوا ندًا له. صحيح أن إسرائيل كانت مُطبقة باحتلالها على كل أرض فلسطين، وبالتالي ظهرت قوية مقارنة بالفلسطينيين الخاسرين بالكامل لوطنهم، المشتتين، والمحاصرين في مقاومتهم لاحتلال بلدهم. ولكن ما فات الفلسطينيين حينها، ويبدو حتى الآن، أن إسرائيل التي تبدو قوية ومهيمنة في جانب، هي ضعيفة في جانب آخر. فمع قوتها العسكرية التي تفرض وتحمي من خلالها وجودها، تحتاج إسرائيل إلى القبول بها كي تكتسب شرعية هذا الوجود، ولا أحد يستطيع أن يمنحها أساس القبول والشرعية سوى الجانب الفلسطيني. هذه قوة فلسطينية كبيرة كان يمكنها أن توازن قوة إسرائيل العسكرية، وأن تجعل من الطرفين أندادًا في العملية التفاوضية.

لأن الجانب الفلسطيني كان مستعدًا نفسيًا لتلقي الإملاءات الإسرائيلية، فقد منح إسرائيل في بداية المفاوضات، وبدون مقابل يذكر، ما كان يجب عليها أن تستحصل عليه فقط في نهاية هذه المفاوضات، ألا وهو الاعتراف الفلسطيني ليس في حقها في الوجود فحسب، وإنما في ضمان أمنها أيضًا. لقد كان هذا الاعتراف خطأ فلسطينيًا جسيمًا ما كان يجب أن يُرتكب، وقد كلَّف الفلسطينيين لاحقًا متوالية طويلة من التنازلات.

لقد انتهت المفاوضات بالنسبة لإسرائيل قبل أن تبدأ، ولم يعد لديها أي حافز لتقديم أي تنازل للفلسطينيين بعد ذلك. ونتيجة لذلك تحولت مسائل المفاوضات الجوهرية بالنسبة لها إلى موضوع مؤجل، ليحل محله مجرد مفاوضات حول ترتيبات إجرائية استمرت ببحث تفاصيلها لسنوات عديدة.

نتيجة شعورهم بالضعف مقابل إسرائيل، وتقديم اعتراف مسبق بها قبل الخوض في المفاوضات، قَبِل الفلسطينيون، أو أرغموا على، إجراء المفاوضات دون وقف الاستيطان الإسرائيلي في الأرض المحتلة، والذي كان يغير من واقع هذه الأرض، التي كان من المفروض أن تصبح إقليم الدولة الفلسطينية، لصالح إسرائيل. لقد

استغلت إسرائيل عملية المفاوضات كغطاء أمام المجتمع الدولي للحيلولة دون إقامة الدولة الفلسطينية، أي أنها وظفت الوسيلة لمنع تحقيق الهدف الأصلي منها، والذي حولته إسرائيل لتوسيع سيطرتها داخل الأرض المحتلة.

لم يوقف الفلسطينيون المفاوضات احتجاجًا على هذا التوسع الاستيطاني. بل على العكس من ذلك، فقد قبلوا ليس فقط باستمرارية عملية التفاوض، وإنما أيضًا بفتح مدى هذه العملية الزمني إلى مدة غير محددة. فالمواعيد التي كان من المفترض أن تقود سير عملية التفاوض، لم تُحترم من قبل إسرائيل، ولم يعترض الجانب الفلسطيني على ذلك. لذلك وبعد مرور الأعوام الخمسة المحدَّدة باتفاق أوسلو لإقامة الدولة الفلسطينية تم تمديد وجود السلطة واستمرارية عملية التفاوض بصورة تلقائية. ولم يتأثر هذا التمديد، ولفترة تنوف عن العقد من الزمن، بجميع الخروقات الإسرائيلية للاتفاقيات الموقعة مع الفلسطينيين، وللدرجة التي أصبحت فيها هذه الاتفاقيات غير ذات صلة، ولا تشكل مرجعية ملزمة، إلا إذا كانت في صالح إسرائيل.

مع كل ذلك، قَبل الجانب الفلسطيني أن تتحمل السلطة كامل المسؤولية عن مختلف جوانب حياة الفلسطينيين تحت الاحتلال، ومن مراقبتهم أمنيًا وحتى تدبير مختلف شؤون حياتهم اليومية. لقد تخلت إسرائيل عن هذه المسؤولية، مع كونها لا تزال الدولة المحتلة المسؤولة وفق القانون الدولي عن متابعة وتدبير شؤون القابعين تحت الاحتلال، ولم تعد تتعرض للاتهام أو الملامة جراء أي تقصير يطال حياة الفلسطينيين في الأرض المحتلة.

لقد أصبحت السلطة واقيًا يستر الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة على الفلسطينيين من جهة، ويعفي إسرائيل من ضرورة تحمل مسؤولياتها كدولة محتلة تجاه هؤلاء الفلسطينيين، من جهة ثانية. لقد أُخلي سبيل إسرائيل ليس لأن السلطة قد أُنشئت، وإنما جراء استمرار حياة هذه السلطة التي لم تتمكن من أن تتحول إلى دولة، أولاً، وعدم مقدرتها على حماية المشروع الوطني والدفع به باتجاه إقامة الدولة، ثانيًا.

لقد حولت إسرائيل تحت شعار حل الدولتين، وبقبول ضمني فلسطيني، السلطة الفلسطينية من نواة للدولة تقع عليها مهمة وطنية جسيمة هي إنهاء الاحتلال وتحقيق الاستقلالية، إلى أداة طيعة في يد إسرائيل تقوم بتنفيذ مهام وظيفية لحكم ذاتي فلسطيني يقع خارج حدود السيادة الإسرائيلية. وهذه الصيغة العجيبة، والوحيدة الموجودة في العالم حاليًا، هي أفضل ما يمكن أن تحققه إسرائيل لنفسها وخدمة لمشروعها التوسعي، وأسوأ ما يمكن أن يحيق بالمشروع الوطني الفلسطيني من مخاطر. و»الحكم الذاتي»، أصلاً، هو ترتيب قانوني خاص تُمنح بموجبه مجموعة مُعينة من مواطني الدولة، لأسباب مختلفة، قد تكون إثنية أو دينية أو ثقافية، امتيازات إضافية على الحقوق الأساسية للمواطنة في الدولة. ومن الممكن أن يكون هذا «الحكم الذاتي» ذا طبيعة مناطقية (جغرافية)، كأن يُمنح لهؤلاء المواطنين على منطقة محددة جغرافيا داخل الحدود السيادية للدولة. بصيغة أخرى، «الحكم الذاتي» هو ترتيب امتيازات إضافية تمنحه الدولة للبعض من مواطنيها المتمتعين أصلاً بحقوقهم الأساسية، ويسري داخل الحدود السيادية للدولة.

تبعًا للمتطلبات السارية في أرجاء العالم لإقامة «حكم ذاتي»، فإن على إسرائيل كي تكون قادرة على إعطاء فلسطينيي الأرض المحتلة «حكمًا ذاتيًا» أن تقوم، أولاً، بضم هذه الأرض لسيادتها، ومنح الفلسطينيين الموجودين على هذه الأرض جنسيتها ليصبحوا مواطنين تابعين لها، ثانياً. ولكن إسرائيل الطامعة في كل أرض فلسطين، من ناحية، والقلقة دومًا من تأثير العامل الديموغرافي الفلسطيني على تكوينها ومستقبلها، من ناحية أخرى، لم تقم بذلك، لأن هذه الإجراءات لو اتخذت لكانت ستحولها إلى دولة موحدة.

لقد استطاعت إسرائيل تحقيق أهدافها المتضاربة من خلال توظيف السلطة الفلسطينية، كهيئة منفصلة عنها، لمنح الفلسطينيين في الأرض المحتلة «حكمًا ذاتيًا»، ولكن بدون أن يصبحوا أولاً مواطنين إسرائيليين. وبالتالي، فصلتهم

عنها وتخلصت من عبئهم الديمغرافي، بينما استمرت تتحكم بهم. وبالمقابل، استطاعت إسرائيل أيضًا من خلال وجود السلطة الفلسطينية ضمن نطاق مناطق جغرافية مقلصة داخل الضفة تحديدًا، أن تضم فعليًا، وكأمر واقع، معظم الضفة إليها.

وعدا استغلال إسرائيل لوجود السلطة وتوظيفها لخدمة الأهداف الإسرائيلية، فإن هذه السلطة عانت، بتركيبتها وأدائها، من مجموعة من السلبيات الذاتية، تراوحت من غياب الديمقراطية وسوء الإدارة وانتشار الفساد، مرورًا بضعف آليات الرقابة والمساءلة والمحاسبة، وصولاً إلى تجذر الانقسام وتعدد الصراعات والمرجعيات. ومع كل هذه السلبيات لم يكن من اليسير على هذه السلطة أن تترك انطباعًا جيدًا عن ذاتها وأدائها عند مختلف الأطراف الدولية المؤثرة، حول انضباطها وجدِّيتها وإيجابيتها في التعاطي مع القضايا الأساسية المؤدية لتحقيق الهدف الفلسطيني بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة.

لقد تركز اهتمام السلطة ليس على تحقيق الهدف من وجودها، وإنما تمحور حول وجودها ذاته واستمرارية هذا الوجود، وتحصيل أكبر استفادة منه من قبل أفراد طامحين وجماعات متناحرة. هذا الصراع الداخلي أدى إلى تفشي منظومة قائمة على الزبائنية والولاءات الشخصية المستندة على الشعبوية السياسية والفهلوة الإدارية والمصلحية الفردية. وقد غيّبت هذه المنظومة الكثير من الاعتبارات العامة لعمل السلطة تحت وطأة الاستفادة الشخصية، ما أنتج صورة سلبية للسلطة وقلل من هيبتها ومكانتها، في الداخل والخارج على السواء. ومن نافل القول إن على هذه السلطة، لكي يكون أمامها إمكانية للنجاح في مسعى إنهاء الاحتلال، أن تستقطب لنفسها الاحترام الداخلي والخارجي، وهذا أمر يعتمد، بالطبع، على حسن الأداء.

استمرار أو غياب السلطة

نعود مرة أخرى إلى التساؤل الذي طُرح في مطلع هذه الورقة: هل من الأفضل أن تبقى السلطة موجودة، أم أن غيابها يخدم القضية الوطنية الفلسطينية بصورة أكبر؟ وللإجابة، يجدر تلخيص ما ورد أعلاه بثلاث نقاط رئيسية:

- أولاً، إن حل الدولة الموحدة، والذي يمكن أن يكون الحل الأمثل للفلسطينيين حاليًا، يتطلب إلغاء وجود السلطة الفلسطينية. ولكن هذا الحل صعب المنال ولن يتحقق بمجرد وجود رغبة فلسطينية به، أو بسبب عدم التمكن من تحقيق حل الدولتين. الصعوبة تكمن، بالأساس، بأن هذا الحل ليتحقق يحتاج لوجود درجة عالية جدًا من الانضباطية الوطنية عند الفلسطينيين، وهي غير متوفرة حاليًا. بالتالي، يجب عدم التسرع بتغييب السلطة على أمل أن يؤدي ذلك، أتوماتيكيًا، إلى تحقق إقامة الدولة الموحدة.

- ثانيًا، إن حل الدولتين، والذي يتطلب وجود السلطة، لم يتحقق على مدى أكثر من عقدين على وجودها والقيام بعملية المفاوضات. ولكن ذلك يجب ألا يقود، انسيابيًا، إلى الاستنتاج بأنه لم يعد هناك ضرورة لوجود السلطة. بل قد يكون الاستنتاج الأصح أن حل الدولتين لم يتحقق، على الأقل جزئيًا، لوجود مكامن خلل جسيم في عمل السلطة والأداء التفاوضي.

- وثالثًا، إن استمرار وجود السلطة في المرحلة القادمة وهي على نفس وضعيتها الحالية، تركيبة وأداءً، سيكون بالتأكيد ضارًا أكثر منه نافعًا للقضية الوطنية. لذلك إذا أُريد لهذه السلطة الاستمرار فيجب أن يُعاد النظر في مختلف جوانب وجودها، وأن يُعمل على تصويب أوضاعها.

بناءً على ذلك، يمكن الاستنتاج أن بقاء السلطة مرهون بالقبول الفلسطيني التام، وغير الموارب، بحل الدولتين، وأن فاعلية هذه السلطة تعتمد على إحداث تغييرات جوهرية في طبيعة رؤية الفلسطينيين لها من جهة، وفي طريقة أدائها، من جهة أخرى. ويجب التشديد هنا على أن حل الدولتين، مع أنه لم يتحقق

حتى الآن، إلا أنه لا يزال يمتلك، بعكس حل الدولة الموحدة، القبول الأوسع من جهات وأطراف مختلفة. فعلى الصعيد الفلسطيني، وعدا عن تأييد السلطة له كونه يضمن لها البقاء، فإن أغلبية الفلسطينيين داخل الأرض المحتلة لا تزال تدعم هذا الخيار كونه يؤدي إلى إنهاء الاحتلال. كذلك فإن المجتمع الدولي، بمختلف مؤسساته ودوله وقراراته، لا يزال يدعم هذا الخيار ويعتبره الخيار الوحيد الممكن لحل الصراع. وحتى إسرائيل، وبرغم كل إجراءاتها التهويدية في القدس والضفة، واستمرار حصارها لقطاع غزة، فإنها لا تزال رسميًا تقبل بحل الدولتين.

في ظل هذا القبول العام لحل الدولتين، حتى وإن كان قبولاً شكليًا من قبل إسرائيل، يصبح تحديد ما هو مطلوب من السلطة الفلسطينية كي تصبح دافعة وليس كابحة لتحقيق هذا الحل، هو الأمر المهم.

تمكين السلطة

إذا أ اردوا الخوض في محاولة جديدة لتحقيق تسوية على أساس حل الدولتين، يحتاج الفلسطينيون إلى سلطة فلسطينية تختلف نوعيًا عما هو عليه وضعها حاليًا. فهذه السلطة لا يمكن أن تحقق للفلسطينيين النجاحات المطلوبة في المستقبل إن استمرت تتدحرج وفق نفس الأسس وطرق العمل التي أدت إلى فشلها حتى الآن في تحقيق الهدف المنشود منها فلسطينيًا. والتغير المطلوب يجب أن يكون عامًا وشاملاً ويطال عدة جوانب أهمها:

الرؤية: مع مرور الوقت على وجود السلطة، وتضخم مظاهرها وتشعب مؤسساتها وتطبيع علاقاتها مع دولة الاحتلال، أصبحت السلطة تتصرف كمؤسسة حكم. ولكن هذه المؤسسة بقيت بسبب القيود الاحتلالية منقوصة الصلاحية ومحدودة القدرة. وبالتالي لم تتمكن من الانطلاق خارج النطاق المسموح لها به إسرائيليًا، فتحولت من الناحية الفعلية إلى مجرد هيئة وسيطة بين الفلسطينيين وسلطات احتلالهم، وفقدت جرّاء ذلك الكثير من القبول والاحترام الفلسطيني العام، وأضحت لا يُنظر لها على أنها آلية الخلاص من

الاحتلال، بل الهيئة المستخدمة من المحتل لتكريس احتلاله. هذه الرؤية عن السلطة الفلسطينية يجب أن تتغير. ولن يستطيع أحد أن يغيرها سوى السلطة نفسها، وهذا لن يحدث بالشعارات، وإنما بالأفعال. على السلطة أن تغيّر مفهومها لنفسها، وأن تبدأ بالتصرف على أساس أنها آلية التحرر الوطني الفلسطيني، وليس آلة تطبيع الوضع الفلسطيني مع الاحتلال.

صحيح أنها موجودة في وضع غير طبيعي أو مؤات، ولكن هذا يجب ألا يؤدي بها إلى الاستكانة والقبول بالوضع القائم، بل إن مهمتها الأساسية هي القيام بكل ما يلزم لتغيير هذا الواقع. وأساس هذا التغيير هو جعل تعزيز صمود الفلسطينيين وتعظيم قد ارتهم هو الهدف الرئيس والمحور الأساسي لعمل السلطة. هذا هو الميزان الذي يجب أن توزن به تصرفات السلطة وتقيم به خياراتها. فوجود السلطة ليس هو المهم، بل أداؤها هو الأهم.

ويجدر التشديد هنا على أن التقشف في مظاهر وجود السلطة أمر ضروري وأساسي، لأن المظاهر لا تصنع صمودًا ولا تعظم قدرة، ولا تنتج إنهاءً للاحتلال.

الأداء: إذا كان الحق والعدل هما الأساس الوحيد لتحرر الشعوب، لكان على الاحتلال الإسرائيلي أن ينتهي منذ زمن بعيد. ولكن ضمن عالم تنحاز قواه المؤثرة لإسرائيل، فإن الحق والعدل يجب أن يُدعّما بالاستحقاق، وهذا يجب أن يثبته أداء السلطة الفلسطينية. هذا الأداء يجب أن يكون متميزًا، يُحدث فرقًا إيجابيًا ويترك انطباعًا جيدًا، ما يحثّ الآخرين على تقديم العون والمساعدة.

كما ذكر سابقًا، لم يكن أداء السلطة حتى الآن متميزًا ومحفزًا للآخرين على اتخاذ مواقف داعمة، وبشكل حاسم، لإنهاء الاحتلال. بل إن السلطة تعرضت في تصرفاتها وأدائها دائمًا للانتقادات من مصادر دولية مختلفة، ما أثر سلبًا ليس فقط على وضعيتها، وإنما على مطلب الفلسطينيين بالحرية والاستقلال. وبما أن أداء السلطة موضوع باستمرار تحت المجهر العام، فإن المطلوب هو إحداث التغيير الإيجابي فيه، كي تصبح السلطة أكثر قدرة ونجاعة على استقطاب الدعم الدولي اللازم لإنهاء الاحتلال، أو على الأقل لإغلاق الباب على المغرضين من المنتقدين.

لكي يكون أداؤها فعالاً ومقنعًا، على السلطة أن تلتزم بالعمل وفق المبادئ الديمقراطية الأساسية، كفصل السلطات وحكم القانون واستقلال وفاعلية القضاء وتداول السلطة بصورة منظمة ومنتظمة واحترام حقوق وحريات الأفراد والجماعات المختلفة. قد يقول قائل بأن لا إمكانية لديمقراطية تحت الاحتلال، ولكن هذا غير صحيح. فإذا قبلنا بوجود سلطة تحت الاحتلال، فإن علينا أن نجعلها ديمقراطية، إذ لا احتلال يمكن أن يصمد ويستمر على نظام ديمقراطي. كما وأن الادعاء المستمر بأن الاحتلال هو السبب في منع الممارسة الديمقراطية لن ينجح في تورية الأسباب الذاتية المسؤولة عن عدم الالتزام بالمثل والأسس الديمقراطية.

وعلى كل، يجب على السلطة أن تحترم وتعمل وفق المبادئ الديمقراطية، وأن تلقي باللوم على إسرائيل إن حالت دون ذلك. فلا يجوز أن تبقى السلطة تحكم بدون انتخابات، وبغياب مجلس تشريعي فاعل، وبدون سلطة قضائية قوية ومستقلة، مع عدم توفر آليات رقابة ومحاسبة عاملة، ويقال إن نظام السلطة الفلسطينية ديمقراطي يكفل الحقوق والحريات الفردية والعامة. فالأقوال لا تسندها الأفعال التي تتم متابعتها من جميع الأطراف التي تسجل وتحاسب.

لا يكفي أن يكون نظام السلطة ديمقراطيًا ليشفع لها، وإنما يجب أن تكون بنيتها منتجة أيضًا، وإدارتها عصرية، وقطاعها العام كفؤ. لا يجوز للسلطة أن تكون مستودعًا للبطالة المقنعة، وموطنًا للمحسوبية، ومرتعًا للفساد، ومركزًا للروتينية البيروقراطية، وبالتالي أن يكون جهازها الإداري مُعطلاً ومُعَطِلاً للإنجاز. بل عليها، عوضًا عن ذلك، أن تسعى لتصبح موطن الابتكار والإبداع، وأن تركِّز جلّ جهودها على تحسين خدماتها، وخاصة الصحية والتعليمة، وأن تشجع الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المنتجة كي تنعش البلاد.

كما ويجب أن يكون أداء السلطة جديًا، بمعنى أن عليها أن تحترم وتوفي بالتزاماتها لكل الأطراف، بما فيها إسرائيل، حتى وإن كان في ذلك إجحاف بحقها. فالشعور

بالإجحاف ليس سببًا مقنعًا للتغاضي عن الالتزام، ولكنه دافع كافٍ للمطالبة بإدخال ما يلزم من تعديلات وتغييرات تزيل أسبابه. والجدّية في الأداء يجب أن تتكئ على الندّية مقابل الآخرين والتبادلية في التعامل معهم. فالالتزام يجب أن يقابله التزام من الطرف المقابل، ولذلك تصبح السلطة في حلّ من الإيفاء بالتزاماتها إذا أخلّ الطرف المقابل، كإسرائيل، في تنفيذ التزاماتها.

التوجه: على الفلسطينيين الوعي بأن جزءًا مهمًا من الصراع الدائر مع إسرائيل يدور حول كسب العلاقة مع العالم، أي على تحصيل الدعم من المجتمع الدولي. كما ويجدر الانتباه أيضًا إلى أن العالم اليوم لم يكن كما كان عليه الحال قبل نصف قرن، عندما اندلعت الثورة الفلسطينية الحديثة. حينئذ، كان هناك قومية عربية، وثنائية قطبية، وحركة عدم انحياز، ما منح النضال الفلسطيني إسنادًا قويًا. أما الآن فقد طغت القطرية العربية على القومية، وتبعثرت حركة عدم الانحياز، وانهارت الكتلة الشرقية، وأصبح العالم أكثر اعتمادية على بعضه البعض ضمن نظام أحادي القطبية تقف على رأسه الولايات المتحدة الأمريكية. ومع هذه التحولات، طرأت تغييرات جوهرية على العلاقات الدولية، وعلى طرق التشبيك والعمل بين الفواعل الدولية. ومن المهم أيضًا الانتباه إلى الوضع الإقليمي المتأجج الذي لم تعد القضية الفلسطينية تستحوذ فيه على نفس المكانة أو الاهتمام الذي كان لها في السابق. ولذلك لم يعد الدعم الإقليمي مضمونًا، أوتوماتيكيًا، وقويًا كما كان عليه الحال في الماضي.

يجب أن يكون توجه السلطة الخارجي مركّزًا باتجاه مراكمة الأصدقاء، وتقليص دائرة الأعداء. فالسلطة، مقابل إسرائيل، هي الأضعف على الصعيد الدولي، ولذلك عليها بذل جهد مضاعف كي تغيّر من المعادلة السائدة حاليًا وتكتسب التأييد، وخصوصًا داخل الدول الغربية المؤثرة على الصعيد الدولي، والمنحازة حاليًا لإسرائيل. هذا يحتاج إلى تشبيك علاقات ومصالح، وإحداث تغيير في الرأي العام، وخلق آليات ضغط داخلية وخارجية على حكومات تلك الدول كي تغيّر في مواقفها المؤيدة لإسرائيل. أما الركيزة الأساسية لإمكانية النجاح في هذا المسعى

فهي ضرورة فهم واستيعاب والعمل في إطار الآليات والقواعد المقبولة داخل هذه الدول، فالهدف ليس مواجهتها، وإنما استمالتها. وهذا يتطلب العمل من داخلها، وضمن منظومة مفاهيمها لتغيير الصورة النمطية السائدة عن الشعب الفلسطيني، وإبراز قدرات وإمكانيات الفلسطينيين في مختلف مجالات الحياة، وخصوصًا في المجالات الثقافية والفنية والأدبية، ليظهر الشعب الفلسطيني على حقيقته المبدعة والمحبّة للحياة.

المواجهة: لن يكون وجود السلطة مفيدًا إذا بقيت مستكينة وادعة لا تواجه دولة الاحتلال. فالهدف من وجودها ليس ضمان استمرار بقائها كما هي حلقة وسيطة بين الفلسطينيين القابعين تحت الاحتلال وإسرائيل المحتلة، وإنما إنهاء هذا الاحتلال وتحولها إلى دولة مستقلة وسيادية. أي أن حالة السلطة الانتقالية يجب ألا تتحول إلى وضع دائم، فإن كان هذا هو الحال يصبح من الأفضل للفلسطينيين إنهاء وجودها، والسعي مجددًا لتوريط إسرائيل في احتلالها. وفي هذا السياق، لا يجوز التفريق بين إسرائيل واحتلالها، والتركيز فلسطينيًا على مواجهة مظاهر هذا الاحتلال فقط، كالاستيطان. بل يجب أن تكون المواجهة شاملة، وبالأساس موجهه لدولة الاحتلال كونها المسؤولة المباشرة عن احتلالها.

ولكن يجب الانتباه إلى أن وجوب المواجهة الفلسطينية لإسرائيل المحتلة وضرورة مقاومة احتلالها لا يعني بالضرورة فتح المجال على الغارب لفوضى الأساليب المتَّبعة وترك مجال تحديدها لرؤى واحتياجات راغبيها. بل على العكس من ذلك، فإن المقاومة المؤثرة هي التي تكون مدروسة بعناية وتأتي وفق أساليب متفق عليها، وتحدث دون تضاربات، وتأخذ بالحسبان اعتبارات الحالة والزمن وميزان الربح والخسارة على الصعد المختلفة، المحلية والإقليمية والدولية. فللمقاومة مكاسب ومخاسر، ويجب أن يكون تعظيم المكاسب وتقليص المخاسر هو الذي يقود النضال الفلسطيني ضد إسرائيل واحتلالها. ولذلك، يجب إخضاع كل أساليب المقاومة للميزان وحساب الحسابات، وألا يترك أي منها خارج هذه المحددات. فلا أسلوب مقاومة مقدس ودائم، بل

لكل أسلوب فائدة عندما يُستخدم في الوقت المناسب ولتحقيق غاية محددة.

من هذا المنطلق، على السلطة الفلسطينية ممارسة كل الوسائل المتاحة، بانتقائية خلاقة وذكية، للضغط على إسرائيل داخليًا. ومن المفيد أن يتم توسيع العمل بأساليب المقاومة الشعبية، وتوسيع القاعدة المشاركة فيها، لتظهر الرغبة الفلسطينية بإنهاء الاحتلال. وسيكون من المؤثر في تحويل الرأي العام الخارجي إن استطاع الفلسطينيون تنظيم تظاهرات واعتصامات دورية حاشدة تطالب بالحرية والاستقلال. وستتأثر إسرائيل أيضًا إذا تمت مقاطعتها اقتصاديًا وأُغلق السوق الفلسطيني على بضائعها. أما خارجيًا فيتوجب على السلطة ملاحقة إسرائيل، بكل جدّية، في مختلف المحافل الدولية. كما وعليها أيضًا أن تدعم حملة المقاطعة الدولية، وأن تعمل على انتشارها وتوسيعها. وبالمجمل، يجب أن تشعر إسرائيل بالعزلة والضغط والملاحقة طالما بقي احتلالها مستمرًا. وعلى السلطة ألا تخشى أن تكون رأس حربة هذه الملاحقة، إذ إن الأفضل لها تحمّل نتائج نضالها ضد الاحتلال، من أن يستمر وجودها بإعطاء الغطاء لاستمراره.

ويجدر التنويه هنا إلى أن المفاوضات مع إسرائيل يجب أن تكون ضمن الآليات المستخدمة لمواجهتها، وبالتالي يجب على السلطة أن تستعد لها بصورة مغايرة عمّا جرى حتى الآن في مسار التفاوض. فما جرى حتى الآن في هذا المسار لا يمكن وصفه بأنه مفاوضات، وإنما إملاءات من طرف على آخر، من إسرائيل على الفلسطينيين، وذلك لاعتقاد الجانب الفلسطيني بعدم ندّيته لإسرائيل القوية والمسيطرة. هذا الاعتقاد يجب أن يتغير، وذلك لأن المفاوضات ستكون ضرورية في مرحلة قادمة في حال أريد للسلطة استمرار الوجود من أجل تحقيق حل الدولتين. فهذا الحل سيحتاج إلى التفاوض مع إسرائيل. وهذا التفاوض المستقبلي يجب أن ينطلق من المبدأ الأساسي المتمثل بإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطين على حدود عام 1967، وليس أن يستأنف من حيث توقفت المفاوضات، وذلك لاستعادة ما تم تقديمه فلسطينيًا من تنازلات لم يكن لها ضرورة، ولم يقابل بمثلها من الجهة الإسرائيلية. ويجب أن يتم الإصرار على أن يكون التفاوض

تحت أحكام القانون الدولي والشرعية الدولية، وأن يجري بمسار رسمي دون مسارات سرية موازية، وأن يكون محددًا بسقف زمني وليس مفتوحًا لفترة غير محددة. ولتطوير القدرة التفاوضية يجب على الفلسطينيين تخصيص جهة واحدة وواضحة للإشراف على سير المفاوضات وتوجيه الوفد المفاوض، والذي من المستحسن إدخال تعديلات على عضويته بين فترة وأخرى.

المطلوب لإنجاح عملية تمكين السلطة

لا يمكن تغيير وضعية ودور السلطة لتصبح رافعة النضال الوطني، ولا يمكن أساسًا تحقيق هدف هذا النضال، أيًّا كان هذا الهدف، والحال الفلسطيني على ما هو عليه حاليًا، منقسم ومفتت وضعيف ومنكفئ على صراعاته وتنافساته الداخلية. فلكي يكون بالإمكان النجاح في المواجهة الخارجية، يجب أن تكون الجبهة الداخلية موحّدة ومتينة، بنيانًا مرصوصًا وراء هدف محدد وواضح ومتفق عليه. وعلينا تقبل أن الاحتلال الإسرائيلي ليس السبب الأساسي في الخلل الذاتي الفلسطيني، بل إن هذا الخلل هو السبب الكامن وراء استمرار هذا الاحتلال.

الوضع الفلسطيني بحاجة إلى إصلاح، إلى هزة من التغيير القيمي والفكري والبنيوي والأدائي تنتج وعيًا والتزامًا وسعيًا بطريقة جديدة. ويجدر التأكيد هنا على أن من أفسد الوضع (وهذا يشمل جميع المكونات السياسية)، لن يتمكن من إصلاحه. هذه العقلية الفصائلية المتكلسة والمنغلقة والمنخرطة حتى النخاع في سعيها للحفاظ على المكتسبات الذاتية، لا يمكن أن تشكّل قدوة وحافزًا لشعب كان دائم الاستعداد للتضحية والعطاء، أو أن ترعى أداء كفؤًا ومتميزًا يؤسس ويمأسس لحالة نوعية مختلفة تأبى الاستكانة وقبول استمرار الاحتلال.

الشعب الفلسطيني بحاجة إلى قيادة تحوّل استعداده الدائم للتضحية إلى نضال، تنهي الفصائلية والانقسام، وتوحد الفلسطينيين تحت راية برنامج وطني واحد، وتعمل على إعادة بث وبعث الروح الوطنية العامة عندهم، وتستنهض

هممهم، وتجمّع طاقاتهم، وتواجه بها إسرائيل واحتلالها. هذه القيادة لن تُنتجها العقلية والمحاصصة الفصائلية، بل انتخابات ديمقراطية. هذا أول ما تحتاجه السلطة لتصبح رافعة للنضال الوطني الفلسطيني.

تنويه مهم

يوجد فرق بين انهيار وحل السلطة. انهيار السلطة يأتي نتيجة إفشالها أو فشلها في الاستمرار بأداء مهامها، فتتفكك تدريجيًا وانسيابيًا، وتبقى تضعف حتى تذوى نهائيًا. إن حدث هذا الانهيار فلن يُلام عليه أحد سوى الفلسطينيون أنفسهم، إذ سيتم الادعاء أن عدم قدرتهم وسوء إدارتهم هو الذي أدى إلى تلك النتيجة. أما حلّ السلطة فهو فعل فلسطيني خالص، يأتي بقرار سياسي فلسطيني، وفي الوقت المختار فلسطينيًا، وبهدف التأثير في مجريات الأحداث، وليس نتيجة لها. يجب ألا يسمح الفلسطينيون، بأي حال من الأحوال بانهيار السلطة، فهذا سيؤدي بهم إلى خسارة كبيرة. أما حل السلطة فيبقى خيارًا قائمًا ومفتوحًا تحت تصرفهم، يستطيعون استخدامه عندما يجدون في ذلك ضرورة أو مصلحة.

تعقيب **جواد الحمد**

تشكل الورقة إضافة نوعية في عدد من محاور نقاشاتها، كما تحاول أن تلمس الطريق للخروج من المأزق الفلسطيني بمنهجين، أحدهما واقعي سياسي وفق الموقف الدولي والعربي، وآخر منهج متطلع إلى تطوير الواقع ذاته آخذًا بعين الاعتبار الانتقادات التي قدمتها الورقة، ولكنها خضعت لنفس المحددات الأساسية. لقد نجحت الورقة في إثارة المشكلة وأسئلتها الرئيسة، واستندت في المقاربة إلى منهجية النقطة المرجعية REFERENCE POINT، وهي التي تتمثل في مكون المشروع الوطني الفلسطيني وأهدافه.

لكن وقعت الورقة في إشكالية القراءة لما هو قائم لفكرة حل الدولتين بتفاصيلها المتباينة لدى كل الأطراف المعنية، وكذلك في البحث في فكرة فلسطينية محدودة هي فكرة الدولة الواحدة، التي انتقدها الباحث في عام 1998، بقوله «إن الإسرائيليين لا يقبلوننا سكانًا تحت الاحتلال فهل من الممكن أن يقبلونا مواطنين معهم في دولة واحدة». لكن ما يلفت الانتباه في الورقة أنها تحدثت عن الاندماج الفلسطيني في دولة إسرائيل بينما كانت الأفكار يومها حول دولة ثنائية القومية والبعض أسماها الدولة الديمقراطية مفتوحة للطرفين.

المهم أن التزام الورقة بهذين المحددين لأهداف النضال والكفاح الفلسطيني أضعف نظرية القياس لدور السلطة ومجالاتها وآفاقها وموقعها في المشروع الوطني الفلسطيني، وهل هي عامل مساعد أم معيق للمشروع؟ حيث يعد ذلك إغفالاً لهدف التحرير الكامل لفلسطين وبالتالي انتهاء الكيان الإسرائيلي. حيث لم ترد في الورقة عمومًا، وهي الهدف الفلسطيني المعلن لكل النضال، والقائم على الحق الكامل بكل فلسطين والعودة الكاملة للاجئين.

تحاول الورقة تقديم رؤية وطنية منهجية لتحويل السلطة إلى معبر حقيقي لتحقيق الهدف الوطني، لكن ما وصلت إليه الورقة بحل الدولتين قدمت العديد من الأفكار والمقترحات ركَّزت على إنهاء العقلية بدون تفصيل، والرهان على التحرك السياسي والنضالي في المجتمع الدولي بل في الداخل الإسرائيلي بمعايير الواقع القائم ذاتها التي انتقدتها الورقة سابقًا.

ولذلك فإن المنهجية التي اتبعتها الورقة كان يفترض أن تبقى حاضرة وفاعلة في كل التحليل حتى الوصول إلى التوصيات، وبغض النظر عن الاختلاف والاتفاق مع الباحث من قبل الباحثين الآخرين إلا أنه قام بمحاولة جديرة بالتقدير فيما يتعلق بإشكالية موقع السلطة في المشروع الوطني، والتي بدا منها واضحًا أن السلطة بما هي عليه يصعب أن تكون عاملاً إيجابيًا لتحقيق أهداف المشروع الوطني، وأن انهيارها تلقائيًا بحكم الفشل أيضاً لا يخدم نفس الاتجاه حيث ميَّزت الورقة بين الانهيار الذاتي والحل بقرار وإرادة فلسطينية!

يبدو أن الباحث لم يأخذ وقتًا كافيًا لإثراء موضوع الورقة، فاكتفت الورقة بالأساسيات على أهميتها، ولذلك فهي لا زالت بحاجة لمزيد من الإثراء فيما يتعلق بالمشروع الوطني الفلسطيني والذي لا زالت تتبناه الفصائل الفلسطينية من الناحية السياسية والنظرية الفكرية، حيث يمكن التفكير بعدها بتوازن في كيفية نقل واقع السلطة لتكون أداة مقاومة للاحتلال وليست وظيفية لخدمته كما قالت الورقة.

من جهة أخرى فإن بعض العلاقات العربية والإقليمية والدولية وإشكالاتها لم يحظ بتحليل كاف رغم أنه محدد مهم وإستراتيجي لقدرة الفعل الفلسطيني على تحويل وظيفة السلطة وطنيًا، وعلى قدرتها على النجاح في التحرك السياسي الدولي، كما أن لدى هذه الأطراف القدرة على «تعزيز الصمود المطلوب للسلطة والفصائل في وجه الاحتلال وأعماله الإجرامية» والتي عرضتها الورقة كمحور من اثنين لمقترح وظيفة السلطة.

من الجدير ذكره أن بلورة مضمون وشكل وأدوات المشروع الوطني التحرري لا زالت بحاجة إلى توسع في مناقشة أساس الفكر النضالي الوطني القائم على إنهاء الاحتلال وتحرير فلسطين وعودة شعبها إليها، حتى ولو اتفق الفلسطينيون على خيارات مرحلية لكنها لا تلغي الفكر السياسي الفلسطيني إزاء هذا الأمر. كما أن مرتكزات المشروع الوطني بحاجة إلى مناقشة موسعة لتشكِّل مرجعية وإطارًا للتفكير بتطوير فعل السلطة وأدائها لخدمة أهداف المشروع الوطني لا أن تبقى أسيرة للحال القائم وسياسات الاحتلال والضغوط الدولية والعربية.

ثمة إشكالية فيما ذهبت إليه الورقة من تحفظ إزاء التعصب الفصائلي واعتباره مبررًا للذهاب نحو رسم صورة غير حسنة للعمل الفصائلي بكليته، ويفترض التركيز على الشوائب كي تتضح مصابيح الإضاءة المشعة في طريق النضال والشهداء الذي قادته هذه الفصائل.

إن الحديث عن المقاومة خاصة المسلحة منها ضد الاحتلال الإسرائيلي ما زال

يستند إلى موقف المجتمع الدولي ورفضه له، وهو أمر لم يتحقق من قبل وهو غير قابل في ظل المعطيات القائمة للتحقق خاصة وأن النظام العربي ما يزال لا يتبنى ولا يغطي هذا البرنامج، ولذلك فإن الذهاب لتعظيم الدور للعامل الخارجي على أهميته ربما لا يحقق المرجو منه لدى الأجيال الصاعدة. أعتقد فلسطينيًا أن الاستناد إلى مقاومة مسلحة مشروعة وفق القانون الدولي مسنودة بمقاومة شعبية واقتصادية وسياسية على كل المستويات هو أساس وقوة أي تحرك سياسي فلسطيني سواء أكان عربيًا أم دوليًا.

كنت أتمنى أن تدخل الورقة بعمق أكثر في مسألة الوحدة الوطنية بوصفها جزءًا أساسيًا من المشروع الوطني، حيث إنها ما تزال فكرة أسيرة للواقع وللمتغيرات ولم تتمكن الورقة من تقديم أفكار أو حلول جديدة للخروج من الإشكالية. وبين يدي هذه الندوة وهذه الورقة يمكن اقتراح قاعدة انطلاق أولية لإعادة النظر بالتحليل المحترم الذي بين أيدينا، وهي «مرتكزات المشروع الوطني الفلسطيني» والتي طرحت مئات المرات من قبل العشرات من القيادات والباحثين والوثائق الفلسطينية، وهي تستند إلى التراث الفكري الفلسطيني وحركة النضال الوطني بكل تشعباتها ونجاحات وفشل تجربته لأكثر من نصف قرن بعد قيام الكيان الإسرائيلي. وأهمها:

- إستراتيجية المقاومة حتى التحرير بكافة الوسائل بما فيها الكفاح المسلح المدعوم بالقانون والشرعية الدولية، وتحقيق هزيمة المشروع الصهيوني.
- إستراتيجية النضال السياسي والإعلامي والقانوني والإنساني على كل المستويات وبكل الأدوات الممكنة.
- تأسيس وتمتين الوحدة الوطنية الفلسطينية، وتشكيل قيادة موحدة مرجعية للشعب الفلسطيني (المنظمة، الفصائل، السلطة، .....).
- حشد وتأطير الطاقات الوطنية في الداخل والخارج في إستراتيجيات المشروع الوطني.

- حماية الحقوق الوطنية الأساسية للشعب الفلسطيني من العبث وأهمها:
- الحق في الأرض الفلسطينية كاملة.
- الحق في العودة والتعويض للاجئين والشتات الفلسطيني.
- الحق في تقرير المصير والاستقلال الوطني الكامل على أرض فلسطين.
- الحق الكامل في القدس.
- الحق في النضال والمقاومة.
- الحق في العيش الكريم بكل مكوناته إلى حين تطبيق حق العودة والتحرير.
- الحق في الدعم العربي والإسلامي والدولي الكامل للشعب الفلسطيني في مقاومته ضد الاحتلال الإسرائيلي. حشد الأمة العربية والإسلامية لدعم المشروع الوطني الفلسطيني وثوابته المبدئية والسياسية لتحقيق العمق الإستراتيجي للمشروع في صراعه مع الاحتلال الصهيوني على كافة المستويات، وتوسيعه للحشد الدولي مع أحرار العالم المؤيدين لحقوق الشعب الفلسطيني.

على العموم أعتقد أن الورقة حاولت وفق الفكر السياسي للباحث تقديم مخارج برؤى جديدة لكنها لا تزال بحاجة إلى إثراء أوسع في الخيارات وفي الآفاق وفي التقييم للنضال والثورة وأدوات المواجهة، وأن يكون الاعتماد أساسًا على الشعب الفلسطيني ولكن في الداخل والشتات والذين يعيشون في الأراضي المحتلة 1948، حيث لم تتطرق الورقة إلى هاتين الشريحتين في تقديم الحلول، مع تقدير الجهد والمحاولة المنهجية للورقة ولصاحبها الصديق والزميل والأستاذ المفكر المبدع الدكتور علي الجرباوي.

الجلسة الرابعة

دور الضفة النضالي في مشروع التحرر: الأهداف، الإمكانيات، الوسائل

«د. مصطفى البرغوثي»

دور الضفة النضالي في مشروع التحرر: الأهداف، الإمكانيات، الوسائل

د. مصطفى البرغوثي

بني منهج المفاوضات بكل جزئياته على أساس أن الولايات المتحدة ستتدخل لتعديل ميزان القوى المختل لصالح «إسرائيل» ، وقد أثبت ذلك فشله. فقد نشأت الانتفاضة على كتفين، على عكس ما يبث في وسائل الإعلام والذي ليس بالضرورة أن يكون نابعًا من نوايا سيئة. يتمثل الكتف الأول بالمقاومة الشعبية المستمرة منذ 12 سنة والتي بدأت في خضم الانتفاضة الثانية من قرى نعلين وبلعين وباب الشمس وغيرها، بالإضافة إلى سفن كسر الحصار عن غزة وحركة مقاطعة البضائع الإسرائيلية. الأمر الذي لا يمكن الاستهانة به حيث أنه يعمل على إعادة روح الكفاح في الشعب الفلسطيني حتى لو ابتدأت بمشاركة قليلة نسبيًا، لذلك لا يجب إهمال أن هذه الانتفاضة لم تأت من فراغ.

أما الكتف الثاني الذي وقفت عليه الانتفاضة وكي نكون موضوعيين وصادقين فيتمثل في الصمود البطولي لقطاع غزة في وجه أربع حروب واعتداءات جرت عليه، وبالتالي هذه الانتفاضة هي جزء من إستراتيجية بديلة مطروحة ومصاغة أحيانًا وغير مصاغة أحيانًا أخرى تظهر في الوعي الجمعي. من الجدير ذكره أن هذه الإستراتيجية ترتكز على خمسة عناصر أو كما كانوا يقولون في جنوب أفريقيا تقف على خمسة أعمدة:

- أولاً: المقاومة وخاصة المقاومة الشعبية وذروتها المقاومة الشعبية.
- ثانيًا: حركة المقاطعة وفرض العقوبات على «إسرائيل»، بما يشمل المقاومة السياسية والدبلوماسية كالذهاب إلى الأمم المتحدة وانتزاع الاعترافات. فحركة المقاطعة حركة مهمة جدًا ولا يجب التقليل من أهميتها أبدًا. إنما

يجدر التذكير به أن هذه المقاطعة أوقعت خسائر في الجانب الإسرائيلي بما يقارب 31 مليار دولار بناء على تحليلات خبراء إسرائيليين من جهة، بالإضافة إلى انخفاض النمو الاقتصادي الإسرائيلي من 5.5 % إلى 2.2 % في العام 2015 من جهة أخرى.

- ثالثًا: هناك عمود ثالث غير متوفر حتى الآن، ويكمن في ضرورة دعم صمود عائلات الشهداء والجرحى والأسرى. من هنا يجب أن ندرك أن حسم المعركة النهائي يعتمد على نقطة واحدة وهي أن نبقى أو نموت، فوجودنا على الأرض لنتصدى لعمليات الاحلال التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي، بالإضافة إلى تخصيص ميزانية لتعزيز الصمود الفلسطيني؛ وسائل هامة وضرورية للتصدي لهذه السياسات. ففي الوقت الذي تُخصص فيه 27 % من ميزانية السلطة للأمن، يتم تخصيص ما لا يزيد عن ثمانية أعشار في المئة للزراعة في بلد تواجه الاستيطان، لذلك فإن ما يجب القيام به هو تخصيص ميزانية خاصة لحالة الانتفاضة.

- رابعًا: بناء وحدة وطنية وقيادة موحدة، وليس المقصود منها بناء قيادة بديلة لمنظمة التحرير، وإنما يجتمع الكل الفلسطيني تحت إطار واحد.

- خامسًا: تفعيل كافة الطاقات الفلسطينية في كل الأماكن. إنَّ الهدف من تحقيق هذه العناصر أو الأعمدة الخمسة هو تغيير ميزان القوى وتحقيق أكبر قدر من الخسارة لدى الاحتلال وجعل تكاليف الاحتلال أكبر من مكاسبه. فلا يفترض للمقاومة أن تتأقلم مع ميزان القوى، بل أن تعمل على تغيير تلك الموازين، وألا تتأثر مع الظروف الإقليمية، وإنما تؤثر فيها، بل وأن تحاول وضع قضيتها على الطاولة رغم أنف المحاولات التي ترمي إلى تهميش هذه القضية.

يرتبط هذا الهدف كما يجب أن يكون عليه الحال علميًا وموضوعيًا بتحديد طبيعة المعركة التي تعيشها مع خصمك، وتحديد أهداف مشروعه.

وحسب اعتقادي فإن أهداف إسرائيل أربعة.

أولاً: ضم وتهويد الضفة والقدس بما في ذلك المسجد الأقصى.

ثانيا: فصل غزة نهائيًا وإبقاؤها معزولة كبؤرة وليس كدولة. هنا يأتي السؤال: لماذا يعتبر فصل غزة أساسيًا لإسرائيل؟ لأن إسرائيل لا تستطيع ابتلاع الضفة بدون المعادلة الديمغرافية، إن الفلسطينيين والإسرائيليين متساوون في العدد اليوم، في الوقت الذي لم تعد إسرائيل قادرة على جلب أعداد أكبر من المهاجرين، وبهذا يكون الهدف هو تحييد مليون وثمانمئة ألف فلسطيني عن المعادلة الديمغرافية.

ثالثًا: تحاول إسرائيل أن تكرر تجربة الـ 1948 بأشكال مختلفة، فلم يعد بمقدرها اليوم تنفيذ مذابح كما حصل في السابق، بدلاً من ذلك، تعمل إسرائيل على وضع الناس في الضفة الغربية والقدس في ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة.

رابعًا: تعمل إسرائيل على انهاء فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة، ولم يكن عند الإسرائيليين في يوم من الأيام الاستعداد لقبول دولة فلسطينية مستقلة، ولا حتى رابين، وأتحدى أن يكون رابين قد تفوه بأي جملة يقول فيها دولة فلسطينية، كل ما يتحدثون عنه هو حكم ذاتي تحت سيطرتهم. وقد أعلن نتانياهو بصراحة في دعايته الانتخابية أنه لا يريد دولة فلسطينية، من هذا المنطلق يجب على مجمل الحركة الوطنية الفلسطينية أن تدرك أن إسرائيل لم تتغير كما أن المشروع الصهيوني لم يتغير. ولم يكن أوسلو سوى خدعة وفخ لاستكمال التهويد والاستيطان، ولإبطال مفهوم الانتفاضة الأولى والثانية والتي غيرت ميزان القوى بشكل كبير، ولتكريس حالة انقسام داخل المجتمع الفلسطيني، وبهذا يتلخص الهدف الإسرائيلي.

هل هناك أهداف واقعية يمكن وضعها في هذه المرحلة من مراحل النضال الوطني والتي نسميها الانتفاضة الشعبية الجديدة؟ أعتقد أن هناك أربعة اهداف يجب أن تُجمع عليها كل مكونات الحركة الوطنية والإسلامية بدون استثناء.

- أولاً: إعادة شحن الشعب الفلسطيني وقواه ومكوناته المختلفة بروح المقاومة، وأن يتفق الكل الفلسطيني على أن الفلسطيني ليس في مرحلة حل، وإنما في مرحلة كفاح ونضال.
- ثانيًا: وقف الاستيطان.
- ثالثًا: إجبار إسرائيل على الإقرار بإنهاء الاحتلال. رابعًا: الإفراج عن الأسرى والأسيرات.

عند الحديث عن تغيير ميزان القوى فنحن لا نتحدث عن تغيير ميزان القوى العسكري فقط، وإنما نتحدث عن ميزان قوى يشمل جوانب اقتصادية وسياسية واجتماعية وغيره. كما أنه يجب أن نسأل أنفسنا ما هي جوانب ضعف الخصم ونتعرف عليها كما يفعل هو، حيث يحاول معرفة وتحليل جوانب الضعف لدى الفلسطينيين.

يمكن تلخيص نقاط الضعف لدى الإسرائيليين في ثلاث نقاط، أولاً: الحساسية المفرطة في الخسائر البشرية. ثانيًا: الحساسية المفرطة للخسائر الاقتصادية. ثالثًا: الحساسية المفرطة للخسائر المعنوية والأخلاقية. وعلينا أن نأخذ هذا الأمر في الاعتبار في أدوات النضال.

قامت إسرائيل بتنفيذ عدد من العمليات لضرب الانتفاضة، بالإضافة الى محاولة الهبوط بسقف الأهداف الفلسطينية. على سبيل المثال، تحاول إسرائيل احتجاز جثامين الشهداء بهدف صرف أنظار الفلسطينيين عن الأهداف الأكثر أهمية. وكذلك الأمر في هدم البيوت والاعتقالات الواسعة، فكل ليلة تقوم إسرائيل

باعتقال 50 – 60 شخصًا، كما أنها لا تتوانى في اعتقال النواب كقفيشة وعيسى الحعبري. رابعًا: توسيع الاستيطان وهدفهم هو تقزيم أهدافنا ويجب علينا أن لا نسمح لهم بذلك.

في إطار الحديث عن دولة أو دولتين، النقاش إيجابي وإستراتيجي ويجب أن يستمر بكل حوار بنَّاء، ولكن نحن كفلسطينيين، بغض النظر عن حديثنا عن دولة أو دولتين، فإنهما ليستا الهدف، الهدف المركزي هو الحرية، وإنهاء الاحتلال والاستعمار، وإنهاء نظام التمييز العنصري ضد كل أبناء الشعب الفلسطيني بما فيهم سكان الداخل، يجب علينا أن نرجع إلى الجذر الذي بدأنا منه، وأن لا نتوه في تفاصيل المراحل التي دخلنا فيها لأسباب مختلفة. من المهم جدًا أن نرفض وبإصرار المحاولات الإسرائيلية بإظهار أن ما يجري في فلسطين اسمه صراع أو CONFLICT، لأن الصراع يكون بين طرفين متنازعين ومتساويين، أما في الحالة الفلسطينية فيعيش الشعب الفلسطيني تحت الاستعمار وظلم الاحتلال، فهناك محاولات لإبراز أن ما يجري في فلسطين هي عملية متساوية الأطراف.

يجدر الحديث عن وجود معيقات لتقدم الانتفاضة، والمعيق الأكبر يتمثل في عدم حسم خيارات القيادة الرسمية. فلا زال هناك اعتقاد في وهم المفاوضات وإمكانية أن تحدث، وهذا ينعكس في تعطيل حتى بعض أشكال المقاومة الشعبية. من ناحية أخرى فلا يمكن إغفال أن التنسيق الأمني مشكلة أخرى تحدُّ من تقدم هذه الانتفاضة، بالإضافة إلى عدم وجود قيادة موحدة. تكمن مشكلة أخرى أيضًا في الانزلاق للصراع الإعلامي من حين لآخر، وهذا بالتأكيد يشكل حالة إحباط للجمهور الذي يشاهد الوسائل الإعلامية ليل نهار.

كي نكون أكثر موضوعية، هناك فئات اجتماعية واسعة لم تندمج بعد في الانتفاضة الشعبية. القسم الأكبر متعاطف ومتابع ولكن تبدو الأمور ضبابية بالنسبة له، وما زال غير قادر على اتخاذ القرار بالمشاركة. القسم الثاني يعيش حالة تردد بسبب عدم وجود قيادة موحدة بسبب الانقسام. أما القسم الثالث،

فتمثله فئة قليلة مستفيدة من الوضع القائم ولها مصالح وامتيازات تخشى خسارتها. يجدر القول إن هناك ترددًا عند بعض القوى السياسية، ولا تريد أن تزج بنفسها بالكامل في هذه المعركة لأنها غير مؤمنة بأن هذه الانتفاضة هي معركة حاسمة، وهنا الإعلام ليس بديلاً عن النضال.

هناك أمور عديدة تساعد على أن تنجح هذه الانتفاضة، كبسالة جيل الشباب، ووجود قوى تؤمن بخيار المقاومة، ونمو حركة التضامن الدولي بشكل رائع بالإضافة الى العزلة التي تعيشها إسرائيل. إسرائيل أجبرت على الاشتباك مع أربع قوى في أسبوع واحد. اشتبكت مع السويد ومع الاتحاد الأوروبي، واشتبكت مع البرازيل وخفَّضت مستوى العلاقات الدبلوماسية معها، واشتبكت مع الكنائس في الولايات المتحدة والتي قررت سحب استثماراتها من البنوك الإسرائيلية. كما أن هناك عاملاً هامًّا يشكل سببًا للنجاح، وهو أنه لا يوجد بدائل عند إسرائيل.

آمل أن نقلل من التركيز على ما يفعله الإسرائيليون خاصة في المراكز البحثية، وأن نركز على ما نستطيع نحن أن نفعله وكيف يمكن أن نؤثر. فبإمكاننا إنشاء قيادة موحدة، وإيقاف التنسيق الأمني وتنفيذ قرارات المجلس المركزي. هناك إمكانية لدى الشعب الفلسطيني بتطوير وسائل وأشكال المقاومة بالإضافة إلى إشراك فئات اجتماعية أوسع للمشاركة والعمل على تجديد القيادات وإشراك جيل الشباب، كما أنه بمقدور الفلسطينيين محاصرة إسرائيل بالمقاطعة وبشكل حاسم. في هذا السياق لا يجوز أن يكون هناك وكيل لشركات إسرائيلية وفي موقع رسمي، لذلك يجب حسم هذه الأمور والابتعاد عن خلافات الإقليم وعدم الانشغال بها، بالإضافة إلى ضرورة تثبيت الناس على الأرض ودعم صمودهم من خلال التنمية والمقاومة، إلى جانب أهمية تشكيل حكومة وحدة وطنية وتفعيل المعركة الديبلوماسية مع إسرائيل، لأنَّ تفعيلها ممكن بشكل كبير جدًّا، فلدينا وسائل كثيرة، لكن المهم أن نقوم باتخاذ القرار. إننا في مرحلة كفاح ولسنا في مرحلة جني المكاسب.

تعقيب **حسام بدران**

نحن كفلسطينيين شعب يعيش تحت احتلال، وبالتالي يجب أن نتحرك من أجل قضية الأسرى، ويجب أن تبقى حاضرة في أذهاننا وأن نعلمها للأجيال. في القضية الفلسطينية لا بد من المقاومة للوصول إلى الحرية، والمقاومة لها تبعات وثمن يُدفع، ومن يريد أن يسير في هذا المسار حتى على المستوى السياسي والديبلوماسي، لا بد أن يدفع ثمن، حتى الذي يسير إعلاميًا في مشروع المقاومة يمكن أن يدفع هذا الثمن. الأسير محمد القيق، على سبيل المثال، يناضل إعلاميًا ولا زال مضربًا عن الطعام منذ شهرين. حتى المقومة الشعبية، فالشهيد أبو عين استشهد في المقاومة الشعبية. بمعنى كل من يريد أن يقف ضد هذا الاحتلال يجب أن يكون مستعدًا لدفع الثمن.

أؤكد على أننا شعب واحد، ودعنا نقول إن هذا التقسيم (دور الضفة، ودور غزة) هو تقسيم فني. وإذا أردنا أن نقترب أكثر في موضوع دور الضفة في مشروع التحرر، فإننا نتحدث عن دور هذه البقعة الجغرافية وسكانها، لأنه من حيث الواقع هناك اختلاف في الإمكانيات والقدرات والظروف ما بين الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة والداخل وخارج فلسطين. لذلك المطلوب من كل أطياف الشعب الفلسطيني وألوانه أن تقوم بدورها، كل حسب ظروفه وإمكانياته، لعل ما يثير الأمر أكثر أنه مع السنوات الأخيرة، وهذا شرف لنا جميعًا، أن لغزة كان الدور الأبرز في المقاومة من خلال الحروب المتتالية عليها، وهذا يسجل لكل الفلسطينيين ولكل الشعب الفلسطيني في الوقت الذي أصبح فيه دور الضفة ثانويًا.

وذلك يعود لأسباب متعددة، مثل الانقسام وإرادة السلطة بمنع أي عمل يواجه إسرائيل. إذا رجعنا قليلاً إلى الوراء فسوف تبرز لنا حقيقة أن دور الضفة لا يقل أبدًا عن غزة في هذا المشروع، وأهل الضفة الغربية ليسوا

أقل تضحية ولا عطاءً ولا استعدادًا لمواجهة الاحتلال، وانتفاضة الأقصى أكبر مثال، بالإضافة إلى الانتفاضة الحالية أيضًا. ما يجب التأكيد عليه أن العمليات النوعية التي أثَّرت على الاحتلال، بشكل كبير، هي العمليات التي خرجت من الضفة الغربية، وأحد أسباب الانسحاب من قطاع غزة أيضًا هي العمليات التي كانت تنطلق من الضفة، حيث كان الاحتلال يبحث عن طريقة لتخفيف الاشتباك المباشر مع الشعب الفلسطيني.

ما يميز الضفة الغربية أن كل عمل مقاوم فيها، حتى وإن بدا صغيرًا، فإنَّ له أثر كبير، حتى ولو كان عملاً فرديًا أو شعبيًا، حتى في موضوع المقاطعة أو المقاومة الشعبية. تبرز خصوصية الضفة في هذا السياق، إنها تمتلك العمل في كل هذه الأشكال والوسائل. من هنا ومع كل تقديري لكل العمل المقاوم والمسلح في قطاع غزة، لكن أصبحت أدواتها محدودة وأصبحت مقدرتها على التأثير على الاحتلال مفقودة، إذا أردنا الحديث عن مشروع الضفة أو دور الضفة في عملية التحرر.

لا يمكن بالتأكيد تجاوز الحديث عن انتفاضة القدس القائمة. كلمة انتفاضة، والتي هي صنع فلسطيني، لها دلالاتها وآثارها الخاصة عند الفلسطينيين والعرب والعالم والصهاينة، ويجب علينا أن نسمي الأمور بمسمياتها الصحيحة، فما يجري الآن في الضفة هو انتفاضة وليست هبة. أما فيما يتعلق بمحدودية مشاركتها بالمقارنة مع الانتفاضة الأولى معقولة ومفهومة بسبب التغير في الاحتكاك مع الاحتلال ما بين 1987 والفترة الحالية.

جاءت هذه الانتفاضة كصرخة في وجه الجميع، صرخة في وجه العالم الظالم والساكت عن هذا الاحتلال من جهة، وصرخة في وجه المحتل أن الشعب الفلسطيني لا يزال قادرًا على أن يقول لا، وأن يرفع الراية ويقول نحن مستعدون من أجل هذه القضية من جهة أخرى. بالإضافة إلى أنها صرخة في وجه مشروع التسوية الذي قادته السلطة الفلسطينية والذي وصل إلى طريق مسدود حتى باعتراف أصحابه.

ولكن ما هو البديل، حتى السلطة لم تقدم بديلاً في هذه المناسبة، والحديث عن الذهاب للمنظمات الدولية، والانضمام إلى محكمة الجنايات وغيرها، كل هذا لم يقنع الشعب الفلسطيني ولم يقنع حتى الشباب الذين بدؤوا هذه الانتفاضة. من أجمل ما في انتفاضة القدس الحالية أنها نشأت على يد جيل قيل عنه، وأريد أن يقال عنه، أنه الفلسطيني الجديد. الفلسطيني الجديد الذي لا يؤمن بالمقاومة، والذي يتعامل مع الاحتلال من باب التعايش. أعتقد أن كل العالم اليوم، ليس السلطة فقط وليس الاحتلال وليس الإقليم وحتى حماس، وكل فصائل المقاومة تفاجؤوا بأن تنطلق هذه الانتفاضة، بهذه الطريقة وبهذا العنفوان، من شباب في كثير منهم ليسوا منتمين لأي فصيل، مع عدم تجاهل أن هناك منتمين أو أن بعضهم أنصار لهذا أو ذاك الفصيل.

لقد آن الأوان لأن يكون هناك حد أدنى ليتفق الفلسطينيون على رؤية واحدة على الأقل لهذه المرحلة. الاحتلال، كما هو معلوم وكما يعلن، لا يفرِّق بين الضفة وغزة في العدوان مهما اختلفت الأساليب، لا يفرِّق بين فتح وحماس والجهاد والشعبية وغيرهم في التعامل وإن كانت تختلف الأساليب. رغم أن البوصلة كانت موجهة إلى قطاع غزة في السنوات الأخيرة، فقد أعادت هذه الانتفاضة الأمور إلى نصابها ومسارها الطبيعي وأكدت أن الضفة جزء أساسي في مشروع التحرر، بل على العكس ربما تكون الحرب الحقيقية أو المواجهة المطلوبة في المرحلة الحالية أو القادمة على أرض الضفة الغربية.

من الضروري التأكيد على أن الاحتلال يتشدد أكثر بتمسكه بالضفة الغربية عن تمسكه بقطاع غزة، سواء في نظرته الدينية أو لنظرته الإستراتيجية والعسكرية والأمنية، لأنه يدرك أن الضفة الغربية إذا فلتت من بين يديه أمنيًا، فأن في ذلك خطرًا على وجود الكيان ككل.

بالتالي نحن نتحدث عن مرحلة حساسة جدًّا، ولا بد للجميع أن يرتقي إلى

مستواها وإلى مستوى هذه التضحيات ومستوى الدماء التي تُقدَّم، ولا يجوز لأي فصيل أو لأي قائد فلسطيني أن يكتفي ولو بحد أدنى من المشاركة في هذه الانتفاضة. لا يمكن إغفال أن شعبنا أصبح أكثر وعيًا، ومهما تم تنميق الكلام فإنه لا ينطلي عليهم اليوم. لم نعد نعيش في فترة الثمانينيات والتسعينيات. لقد أصبح هذا الجيل على دراية وخبرة أكثر من الأجيال السابقة، ليس فقط بما ينطق اللسان وإنما بلغة الجسد أيضًا.

لذلك أقول، لكل الفصائل وكل القيادات وكل الشخصيات الوطنية وكل من له دور في العمل العام الفلسطيني، إنكم على المحك الآن أمام شعبنا الفلسطيني وتقييمه وحكمه. إنه ولو حدثت هناك استحقاقات انتخابية، فإن الدور في هذه الانتفاضة سيكون أحد المعايير المؤثرة على كل جهة وكل طرف. لأن شعبنا الفلسطيني لا يمكن خداعه أكثر من ذلك، فهو قادر على التفريق بين من يؤيد حقه بالمقاومة وبين من يحاول التضليل أو التقليل أو التبخيس من مشروع المقاومة.

لا يزال يوجد هناك فرصة لمراجعة الذات، فقد يخطئ الشخص، ويخطئ تنظيمه، بل وتخطئ القيادة السياسية كلها، فهذا ليس هو آخر المطاف بل المهم ما هو بعد ذلك. أنا أعتقد أن هذه فرصة مناسبة للكل لمراجعة الذات ومراجعة الحسابات وتقييم المرحلة السابقة والانطلاق نحو مرحلة جديدة أساسها اعتبار هذا الاحتلال كعدو أول للشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى البحث عن الوسائل القادرة على ردع هذا الاحتلال وجعله على الأقل يتراجع خطوات إلى الوراء.

الجلسة الخامسة

دور قطاع غزة في مشروع التحرر: الأهداف، الإمكانيات، الوسائل

د. محمد الهندي

دور قطاع غزة في مشروع التحرر: الأهداف، الإمكانيات، الوسائل

د. محمد الهندي

قبل الحديث عن دور غزة في مشروع التحرر الوطني لا بد من التوقف عند نقطتين:

أولاً:

التأكيد أن قضية فلسطين وتحريرها ليست قضية وطنية أو مهمة فلسطينية فحسب، بل هي مهمة عربية وإسلامية أساسًا، وأن المشروع الصهيوني في فلسطين لا يستهدف السيطرة على فلسطين فقط، بل وأيضًا الهيمنة على المنطقة، ومنع أي نهضة حقيقية أو أي استقلال حقيقي لأي قطر عربي.

وإن إسرائيل، التي تشكل خطرًا يوميًا ومباشرًا على الفلسطينيين، وتخرج كل عدة سنوات بحروب تدميرية ضد الشعب الفلسطيني ومقاومته، كانت أيضًا مصدرًا لحروب واعتداءات مباشرة متكررة ضد دول عربية مختلفة، واعتداءات مستمرة غير مباشرة على الأقطار العربية ودول المشرق الإسلامي.

وإن المشروع الصهيوني في فلسطين هو أساسًا مشروع استعماري، قبل أن يكون مشروعًا لليهود، قام على خلفية تدمير دولة الخلافة وتفتيت العالم الإسلامي وتمزيق أوصال الأمة العربية الواحدة وزرع أسباب الفتنة والخلاف بين دولها. ولذلك فإنه لا استقرار في المنطقة ولا استقلال حقيقيًا أو نهضة لأي من أقطارها طالما لم يتصد للمشروع الصهيوني في فلسطين.

ومن المهم، أثناء الحديث عن دور غزة في مشروع التحرر الوطني الفلسطيني، التذكير بطبيعة وأهداف المشروع الصهيوني في المنطقة حتى لا يتوهم البعض أن القضية الفلسطينية عبء يجب التخلص منه، خاصة في ظل الهرولة العربية العلنية والسرية للتطبيع مع العدو الصهيوني ونيل رضاه، وفي ظل الخطاب الذي

يقول إن على الفلسطينيين، في الضفة وغزة، حل مشاكلهم وإنجاز المصالحة والقبول بالحد الأدنى من الحقوق التي تسمح بها موازين القوى بالمنطقة، ويكفي العرب ما قدموه من تضحيات من أجل فلسطين! وفي هذه الصدد من المهم التذكير أن جميع الحروب التي خاضها العرب ضد إسرائيل، باستثناء حرب 48، لم تكن من أجل فلسطين.

ويمكن التأكيد هنا على العناوين التالية:

1. مشروع تحرير فلسطين هو مشروع كل الأمة بكل مكوناتها، وإن الفلسطيني هو رأس حربة الأمة لمواجهة المشروع الصهيوني.
2. دور الفلسطيني في هذه المواجهة المفتوحة هو إبقاء حالة الاشتباك مع العدو الصهيوني حتى لا تضل الأمة الطريق وتفقد البوصلة، وحتى لا نسوق الأوهام ونعطي مبررًا للمطبعين لرفع شعار «نقبل بما يقبل به الفلسطينيون» إذا قبل الفلسطيني انهاء حالة الصراع، وحتى تبقى البوصلة تشير إلى العدو المركزي للأمة في عصر التيه والضياع وتبدل الأولويات..

ثانيا:

يجب أن نوكد أن المعركة هي معركة الكل الفلسطيني بكل توجهاته الفكرية والسياسية وفي جميع أماكن تواجده بما فيها الأراضي المحتلة عام 48، والتي تأخذ دورًا هامًا في حماية الأقصى والمرابطة فيه وفي عمليات هامة في انتفاضة الأقصى، وإن تخصيص الحديث عن دور غزة ليس بسبب الانقسام والمناكفة السياسة ولكن بسبب الظروف الموضوعية التي يعيشها قطاع غزة بعد الانسحاب الأحادي الجانب لجيش العدو.

ذلك لأن الانقسام عابر وطارئ. ولأن حركة حماس التي تسيطر على غزة هي نفس حماس قيادة وتنظيمًا التي تتواجد وتنشط في الضفة كذلك الحال بالنسبة لحركة فتح.

إن أهمية هذا التأكيد تنبع من أن القضية الوطنية تعيش مرحلة انهيار وطني، وتفتقد أيضًا إلى الظهير الإقليمي.

إن الشعب الفلسطيني المنتفض حاليًا بلا قيادة، ولا يمكن أن نعتبر قيادة رام الله تمثل الكل الفلسطيني أو تعبر عن مشروع وطني جامع بعد أن وصل مشروع السلطة إلى طريق مسدود، والسلطة هذه قامت نتيجة عملية السلام في أوسلو، وهذه الاتفاقية شبعت موتًا، ومنظمة التحرير تم الانقلاب عليها وذوبانها في مؤسسات السلطة لتستخدم خاتمًا يصادق على قرارات السلطة.

عندما نتحدث عن دور غزة في مشروع التحرر الوطني فإننا نتحدث عن مشروع المقاومة التي أصبحت غزة عنوانه البارز اليوم، ومحاولة إخراج غزة من الصراع بانسحاب أحادي الجانب مع التهديد بمسح غزة عن الخارطة إذا خرجت منها رصاصة واحدة قد فشلت، وبقيت غزة في صلب مشروع التحرر الوطني الفلسطيني، وعوقبت لذلك بثلاث حروب متتالية مع حصار خانق يستمر سبع سنوات، وبضوء أخضر إقليمي ودولي، ومع ذلك فشلت إسرائيل في إخضاع غزة. فشلت عسكريًا في الميدان، وسياسيًا لم تحقق أيًا من أهدافها المعلنة، وأخلاقيًا بقصف مواقع مدنية بشكل مجنون على مدار 51 يومًا، وظهر جيش إسرائيل بصورة عصابة من القتلة، وليس جيشًا محترفًا له عقيدة عسكرية وأهداف محددة، وأصبح بالإمكان الوقوف في وجهه ودفعه خطوة أخرى إلى الخلف، بعد أن كان يتغنى بصورة الجيش الذي لا يقهر، والذي يحقق أهدافه في حروب خاطفة ويخضع المنطقة خلال أيام.

وغابت بعد عدوان 51 يومًا مصطلحات قصفنا بها إعلام العدو على مدى سنوات، من قبيل «ترميم الردع»، و «كيّ الوعي». وأصبحت المقاومة قادرة على الردع وإجبار ملايين الإسرائيليين على الاختباء في الملاجئ وشل الحياة في قلب الكيان، وأصبحنا نرى إسرائيل تتراجع أمام صمود الشعب الفلسطيني وبسالة المقاومة الفلسطينية. باختصار بقيت غزة في قلب مشروع التحرر

الوطني الفلسطيني، ورغم حجم الدمار وعمق الألم وعدد الضحايا، فإن عدوان الـ 51 يومًا أعاد الاعتبار لخيار المقاومة، وأعاد الثقة لقدرة وحيوية المقاومة الفلسطينية والشعب الفلسطيني في التصدي للعدوان، رغم أن البعض أدار الظهر للقضية الفلسطينية وأبدى شماتة بأهل غزة، والبعض الآخر منهك في صراعات إقليمية.

عندما نتحدث عن المقاومة فإننا نتحدث عن وسيلة من وسائل النضال لها أشكال مختلفة ولتحقيق أهداف متعددة تختلف باختلاف المراحل وباختلاف الوقت والمكان، وتتواءم مع طبيعة الأوضاع الداخلية والإقليمية.

ولأن المعركة في نهاية التحليل هي معركة إرادات، فإن هناك عاملاً ثابتًا لازمًا في كل الأوقات والأماكن والظروف وجولات الصراع، وهو عامل الإيمان، الإيمان بكامل حقوقنا في وطننا فلسطين، والإيمان بثوابت شعبنا التي ضحت من أجلها الأجيال، وإن هذا الإيمان غير قابل للمساومة أو الانتقاص تحت ضغط الاتفاقات أو مطالبات وقف التحريض إلخ.. وهذا يولِّد ثقافة المقاومة والاعتزاز بالتضحيات والاستعداد للمواجهات القادمة، وأول استعداد هو فهم طبيعة العدو وطبيعة الصراع حتى لا نضيع ونضيّع شعبنا في أوهام السلام وسراب ثقافة التعايش والتطبيع.

بعد ذلك تأتي مراكمة الإمكانات وإجراء المراجعات واستخلاص النتائج والعبر من كل جولة من جولات الصراع، وتحديد أهداف ووسائل المواجهة القادمة.

أضرب لذلك مثلاً في انتفاضة عام 87، ثم الاتفاق على تحديد هدف الانتفاضة (وليس هدف فصائل المقاومة)، إقامة دولة فلسطينية على حدود حزيران 1967، وتحديد شكل الانتفاضة بالمواجهات الشعبية العارمة التي تواجه قوات العدو بالحجارة والغضب، وكان هذا ملائمًا للوضع الفلسطيني الذي لا يمتلك أي إمكانات في ذلك الوقت، ومفاجئًا للاحتلال الذي راهن على موت الروح الوطنية لدى جيل الشباب الذي ولد في ظل الاحتلال.

في الانتفاضة الثانية (انتفاضة القدس) عام 2000، كان الوضع مختلفًا، فالفلسطيني يمتلك بعض الإمكانات، والقيادة تماسكت ورفضت التوقيع وناورت، وانخرطت في فعاليات الانتفاضة في مواجهة إسرائيل التي تحاول تصفية القضية الفلسطينية وفرض الحل النهائي بالقوة في كامب ديفيد 2، بما يشمل التخلي عن حقنا في القدس وحقنا في العودة.

في الانتفاضتين، شاركت الضفة وغزة، اللتان تخضعان لظروف متشابهة في ذلك الوقت، في نفس سياق المواجهة مع اختلافات تتعلق أساسًا بطبيعة العمل الميداني وتعقيداته المختلفة. في انتفاضة الاقصى الحالية حيث توهمت إسرائيل أن الأوضاع الإقليمية، والوضع الفلسطيني الداخلي في لحظة انهيار، تسمح لها بفرض إرادتها على المسجد الأقصى وتقسيمه زمانيًا ومكانيًا.

الشعب الفلسطيني فاجأ إسرائيل والعالم، وبوسائل في غاية البساطة والتعقيد في نفس الوقت للدفاع عن مقدساته متجاوزًا كل قياداته السياسية. ومن وجهة نظر المقاومة في غزة فإن هذه الجولة من المواجهة يجب تطويرها والالتفاف حولها ووضعها في سياق إستراتيجية المواجهة مع العدو وليس لتحسين شروط التفاوض معه.

عند الحديث عن تطوير الانتفاضة فإن هناك عوامل داخلية فلسطينية وأخرى إقليمية توثر في تحديد الأهداف المرحلية ووسائل المواجهة وشكل ومدى مشاركة غزة فيها.

أهم الاعتبارات الداخلية هو استمرار حالة الانقسام الفلسطيني والتوجس في العلاقة بين حركتي فتح وحماس ، وتوهم البعض في السلطة أن أي تصعيد في عمليات الانتفاضة أو انخراط واسع في فعالياتها يهيئ الظروف لاستقواء حماس في الضفة الغربية وتمددها وزيادة تأثيرها، وهذا العامل يتم الترويج له من أطراف مختلفة، أهمها الصحافة العبرية وأجهزة المخابرات الصهيونية، في هذا المجال نشير إلى بعض الأصوات الفلسطينية التي تدير ظهرها للانتفاضة

من باب أنه لا انتفاضة بدون وحدة وطنية حقيقية، وذلك بدلاً من رفع شعار «الانتفاضة والتضحيات توحدنا».

ورغم نعي خيار الدولتين إسرائيليًا وأمريكيًا وتوقف اللقاءات العلنية بين السلطة في رام الله وبين العدو منذ فترة طويلة، ووصول ما أطلق عليه بالعملية السياسة إلى طريق مسدود دون أي أفق، فإن القوى الأمنية التابعة لسلطة رام الله زادت من وتيرة تصديها للمسيرات الفلسطينية ومنعها من الوصول إلى نقاط الاحتكاك مع جنود الاحتلال، وعادت إلى سياسة اعتقال الناشطين وإنْ بشكل محدود، وقلصت بشكل ملحوظ من برامج التفاعل مع الانتفاضة (أو ما يطلق عليه: التحريض) في وسائل إعلامها.

باختصار، إن الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية والتي تم تحديد مهامها بمواجهة الإرهاب (أي: المقاومة الفلسطينية) وتحت مسمى التنسيق الأمني الذي هو التزام فلسطيني وفق الاتفاقات المشتركة التي قيدت السلطة؛ ما زالت تمارس مهامها رغم تنكر إسرائيل لكل هذه الاتفاقات، وفرضها وقائع جديدة على الأرض تنسف أي إمكانية لاستئناف التفاوض.

وهذا عكس ما حدث عام 2000، حيث انخرطت فتح والأجهزة الأمنية في فعاليات الانتفاضة والمقاومة بإيحاء من الرئيس عرفات شخصيًا، وشكلت فتح كتائب شهداء الأقصى.

هنالك عامل داخلي آخر أثر على بيئة غزة وهو الانسحاب الإسرائيلي من القطاع. من وجهة نظري الخطوة الأهم التي أثّرت على قطاع غزة وخلقت بيئة جديدة للمقاومة وخصوصية مختلفة عن واقع الضفة الغربية، هي خطوة الانسحاب أحادي الجانب لجيش الاحتلال. ومعظم الأهداف، وفي مقدمتها تحييد غزة من الصراع، التي أملها العدو من خطوة الانسحاب هذه فشلت (عدا الصراع الداخلي).

وتحولت غزة بعد الانسحاب إلى بيئة جديدة فقدت بعض السمات مثل الاحتكاك المباشر لمنطقة مكتظة جدًا مع قوات الاحتلال وقطعان المستوطنين، ولكنها اكتسبت مزايا جديدة هامة، أهمها:

- التواصل مع الخارج، وخاصة مع حلفاء المقاومة وما ترتب على ذلك من اكتساب للخبرة الضرورية لتحسين التسليح وتطوير التصنيع.
- زيادة فرص تهريب السلاح الضروري للتدريب ولمواجهة وردع العدو.
- ضعف النشاط الاستخباري للعدو، وكأنه أصبح أعمى، يتجلى ذلك في النجاح بالاحتفاظ بالجندي الأسير «جلعاد شاليط» لفترة طويلة، والمفاجأة بحجم الأنفاق الهجومية في عدوان 4102.
- توفر بيئة مناسبة لتصنيع وتطوير سلاح الصواريخ وقذائف الهاون وغيرها، بعد انسداد أفق التهريب، وإجراء التجارب الخاصة بذلك عبر البحر..

صاحب تلك المرحلة تغيرات إقليمية إيجابية (مؤقتة) فتحت الطريق أمام وفود عربية وإسلامية رسمية وشعبية لزيارة غزة وإظهار التعاطف معها ومع فلسطين خاصة أثناء عدوان 2012، هذه البيئة التي تغيرت بشكل مطرد وسريع جعلت من إمكانات غزة إمكانات ردعية دفاعية بشكل كبير، تعتمد أساسًا على القذائف الصاروخية وغيرها من القذائف المهربة والمصنعة محليًا، وفقدت غزة إمكانية المواجهة الشعبية كما فقدت نقاط الاحتكاك المباشر وتقلصت إمكانية العمليات الهجومية بتقلص إمكانية اختراق الحدود بشكل شبه كامل بعد الانسحاب.

يضاف إلى العوامل الداخلية، العقاب الجماعي المتمثل في استمرار الحصار على مدى 7 سنوات، ومنع إعادة الإعمار للتدمير الواسع الذي أحدثته الحرب. وتشديد الحصار بشكل لم يسبق له مثيل.

في الوضع الإقليمي نسجل تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية، رسميًا وشعبيًا، في ظل الصراعات والفتن التي تعصف بالإقليم.

في ظل هذه العوامل المستجدة نتحدث عن وسائل وإمكانات غزة، فأول هذه الإمكانات أن القطاع يدار من قبل حركة مقاومة. وبغض النظر عن أي خلافات مع حركة حماس حول طريقة إدارة قطاع غزة، فإن هدف حماس المعلن هو تحرير فلسطين، وإستراتيجيتها قائمة على أساس حماية خيار المقاومة بما يترجم على الأرض بتطوير قدرات المقاومة وطرق مراكمة الخبرات والتجارب وتوفير وسائل مناسبة لفصائل المقاومة والتنسيق بينها.

أما الإمكانيات المادية، فهي في معظمها وسائل ردعية دفاعية تتمثل أساسًا في القذائف الصاروخية، وأي استخدام غير مسؤول وضمن حسابات خاطئة لهذه الوسائل؛ قد يتدحرج إلى حرب جديدة على غزة، أولى نتائجها إجهاض الانتفاضة الشعبية وطمس صورتها كمواجهة بين شعب أعزل وجيش محتل مدجج بالسلاح.

إن قرار المقاومة تجنيب غزة الحرب في هذه المرحلة، لكن مع استمرار الاستعداد لاندلاعها.

بالنسبة للأهداف المرحلية في هذه البيئة المتقلبة، فهي أهداف عامة للفلسطينيين. ولغزة باعتبارها أرضًا محررة دور أساسي في تحقيقها.

ومن هذه الأهداف:

1. تشكيل قيادة موحدة للانتفاضة، ولها أهداف محددة وقابلة للتحقيق، ويمكن أن تشكل إجماعًا والتفافًا حولها (كنس الاستيطان مثلاً). تدير هذه القيادة فعاليات الانتفاضة، وتتشكل مع أضيق مشاركة ممكنة للفصائل المؤثرة ومع مشاركة كل التوجهات السياسية والفكرية إسلامية ويسارية، وتؤسس لبيئة أكثر شعبية وديموقراطية وتجعل من الانتفاضة خيارًا إستراتيجيًا وليس موضوعًا للمناكفة، وتحافظ على الطابع الشعبي وتحول

دون تحويلها إلى فعاليات فصائلية، وتحول كذلك دون الاستجابة للضغوط الإقليمية لوأد الانتفاضة.

2. إنجاز المصالحة بين فتح وحماس وفق الاتفاقات الموقعة منذ اتفاق القاهرة 2005 وحتى اتفاق الشاطئ.

3. إصلاح حقيقي لـ م ت ف وفق الاتفاقات الموقعة، وتبدأ بدعوة الإطار القيادي المؤقت للإشراف على هذه المهمة بحيث يشارك فيها الجميع لتصبح المنظمة مرجعية لكل الفلسطينيين في كل أماكن تواجدهم بعيدًا عن المحاصصة والقبائلية الفصائلية.

4. إجراء عملية تقييم شامل لما سمي المسيرة السياسية وللنهج الفاشل في السياسة والتحرر الوطني، والاتفاق على إستراتيجية جديدة تقود العمل الوطني وتحدد أهدافه وترسم السياسات وتحدد الأولويات في هذه المرحلة الدقيقة من مراحل الصراع وفي ظل التغيرات العميقة في الإقليم..

أخيرًا، من البيئة المختلفة لغزة بعد انسحاب جيش الاحتلال أحادي الجانب، إلا أن دور غزة يبقى في القلب من مشروع التحرر الوطني الفلسطيني، في هذه المرحلة تراكم غزة وسائل الدفاع التي لها دور هام في تحقيق نوع من توازن الردع ومنع العدو من تصفية القضية الفلسطينية في أسوء الحالات التي تمرُّ بها الأمة والمنطقة.

تعقيب خالد بركات

يصعب الحديث عن أدوار منفصلة في مشروع التحرر، مثل الحديث عن دور الضفة أو دور غزة أو دور الشتات في مشروع التحرر، في الوقت الذي تستهدفها إسرائيل ككل، والحديث عنها كلاً على حدة يساهم في تجزيء المجزأ وتقسيم

المقسم. في تقديري أيضًا فإنه من الصعب تعريف المشروع الوطني الفلسطيني من دون معرفة المشروع الصهيوني، فمشروعنا هو نقيض المشروع الصهيوني.

في الوقت الذي يتم فيه الحديث عن أهداف العدو الإسرائيلي فيما يتصل بكل فلسطين أو فيما يتصل بجزء محدد من فلسطين، إلا أن هناك إستراتيجية إسرائيلية ترفض وجود أي مشروع وطني فلسطيني يتكئ على فكرة التعداد السكاني. وبالرغم من اختلاف الظروف التي يمر بها قطاع غزة، والتي تعتبر بالفعل أرضًا محررة في الوقت الذي يدعي فيه الكثيرين أنها لا زالت محتلة.

هناك كثير من المهام الوطنية والتي لا يمكن اقتصارها على أهلنا في قطاع غزة وحدهم، فهي مهام وطنية ويجب النظر إليها من مدخل وطني، لأن بعض الأصوات تحاول لوم طرف أو جهة وتحميلها مسؤولية الحصار المفروض على قطاع غزة منذ 10 سنوات.

إذن غزة أرض محررة يسير فيها الفلسطيني في حرية، فلا يوجد هناك أي حواجز على سبيل المثال، إلا أنها محاصرة. لقد بدأ الحصار في 2006، وكان حصارًا بريًا وبحريًا وجويًا. بالإضافة إلى إغلاق الاحتلال لأربعة معابر تجارية مع القطاع باستثناء معبر واحد وهو معبر كرم أبو سالم في عام 2015، أما في حالة معبر رفح فقد بقي مغلقًا بالكامل تقريبًا إلا في حالات استثنائية. من ناحية أخرى فقد شن العدو الإسرائيلي ثلاث حروب على القطاع (2008 و2012 و2014)، دمر فيها الاحتلال 20 وحدة سكنية في القطاع، وشرد مائة ألف فلسطيني يتنقلون في الخيام وبعضهم في بيوت مستأجرة.

ما يجب التنويه إليه أن العدو الاسرائيلي لم يشن هذا الحصار بسبب سياسيات حماس، وإنما باسم فوز حركة حماس في الانتخابات، ولا يزال الاحتلال يفرض حصارًا خانقًا على مواد الإعمار، كما وتمثل أزمة الكهرباء واحدة من أشد الأزمات والتي بدأت بوادرها منذ عام 2006. بالإضافة إلى ذلك، يعاني أكثر من

70% من أهلنا في القطاع من مشكلة وصول المياه إلى بيوتهم باستثناء 6 أو 8 ساعات كل عدة أيام. وأخيرًا فقد صرح ملتقى الامم المتحدة للتجارة والتنمية في تقريره الأخير أن 90 % من مياه قطاع غزة غير صالحة للشرب.

لماذا نسرد هذه الحقائق؟ لأنه لا يجب فقط ذكر مهام شعبنا في قطاع غزة في عملية التحرير وفي مشروع التحرر، بل يجب أن نذكر أيضًا الواقع الحالي في قطاع غزة ودورها تجاه كل من هذه القضايا. وبالرغم من ذلك إلا أن قطاع غزة أصبح يشكل رأس حربة لمقاومة المشروع الصهيوني في المنطقة، فأي دبابة إسرائيلية تقتحم حدود قطاع غزة يطلق عليها النار فورًا.

أختلف في بعض أوجه النقاش مع الدكتور محمد الهندي وفي تركيزه على المقاومة المسلحة، إلا أن أشكال المقاومة الأخرى لها تأثير كبير أيضًا. فلولا صمود المقاومة في قطاع غزة والسلوك الصهيوني الإجرامي الذي ارتكب بحق شعبنا، هل يكون لدينا حالة مقاطعة بهذا المستوى؟! غزة قامت بالدور الأساسي، حتى التضامن مع الشعب الفلسطيني أخذ صوتًا أعلى في أوروبا وأميركا وغيرها، كنتيجة لصمود شعبنا والمقاومة في قطاع غزة.

لا يمكن لأي شعب أن يتضامن معك إلا إذا كنت مقاومًا من البداية. فالشعوب لا تتضامن مع ضحية مسلوبة الوعي وضحية لا تقاوم، الضحية التي لا تقاوم ولا تصرخ لا يسمع عنها أحد. هذا التضامن امتد لمقاطعة اقتصادية أكاديمية شاملة للعدو الإسرائيلي حتى في الجامعات، عندما تسأل أي طالب أميركي أو أوروبي أو صيني أو غيرهم من المشاركين في أنشطة المقاطعة، على سبيل المثال عن مشاركته في هذه الأنشطة سواء في الجامعة أو النقابة أو الكنيسة، فلا بد للسائل أن يسمع كلمة غزة.

إذن مهم جدًا أن ننتبه إلى هذا كأحد إنجازات المقاومة في غزة. يجب التنويه أيضًا على أن هناك أوجهًا مختلفة للمقاومة والصمود في قطاع غزة، ومنها أن

يذهب الصيادون على سبيل المثال لصيد السمك، ولكنه يذهب كفدائي، يمكن أن لا يعود سالمًا، وكذلك الأمر بالنسبة لمزارع يذهب كي يحرث أرضه أو يجني محصوله فهو فدائي. هذه الفئات المنتجة في القطاع والتي تطعم الناس فواكه وخضراوات وسمكًا هي الفئات الشعبية التي تصمد في القطاع. ولذلك دورنا دعم هذه الفئات الشعبية، وعدم الاقتصار في الدعم على الأحزاب والحكومة.

يجب التأكيد إذن على أن إسرائيل وأميركا والنظام المصري وبعض الفلسطينيين المستفيدين من تجارب وصناعة الحصار هم المسؤولون عن الحصار في قطاع غزة، بالإضافة إلى استغلال الحصار من قبل من كان يلعب دورًا أمنيًا في القطاع، ليلعب دورًا سياسيًا.

أما فيما يتعلق بكسر الحصار السياسي فإن هناك العديد من المقترحات التي تساهم في ذلك. يجدر التنويه أيضًا إلى أهمية تدريب الشباب الفلسطيني والعربي وتوفير إمكانية حراكهم في العالم المقاوم ضد الاحتلال، وبهذا يتعزز توجيه البوصلة أولاً وأخيرًا ضد الاحتلال.

من الضروري أيضًا تطوير العلاقات بين المقاومة الفلسطينية في غزة من جهة والقوى الدولية الصديقة، وخاصة تلك التي تشكل امتدادًا لحركة التحرر من جهة أخرى. أخيرًا فإن إشاعة أجواء الاحتفاء بالتعددية السياسية والفكرية والدينية في القطاع أمر بالغ الضرورة، وعلى حركة حماس أن تنتبه إلى أن الاستفراد في السلطة لا يمكن أن ينتج أي فائدة، لا لها ولا لشعبها، وقد رأينا كيف عاقب الشعب الفلسطيني من استأثروا بالسلطة عام 2006.

الجلسة السادسة

السيناريوهات الوطنية الواقعية لإنهاء الانقسام

«هاني المصري»

السيناريوهات الوطنية الواقعية لإنهاء الانقسام

هاني المصري

مقدمة

فضّلت أن أبدأ الورقة من النقطة التي نقف عليها الآن، ومما وصلت إليه الجهود السابقة الرامية إلى إزالة العراقيل والعقبات التي تعترض إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية، لا لشيء سوى أن الموضوع أُشبِع بحثًا، وباتت الحاجة أكثر للانطلاق من حيث نقف الآن، وإلى أين نريد أن نصل، وكيفية تحقيق ذلك؟

من البديهي التأكيد على أن إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة ليس مجرد خيار من الخيارات، وإنما ضرورة لا غنى عنها، وهي التي تجعل إمكانية تحقيق الخيارات الأخرى ممكنًا.

لتوضيح ما أقصده مما سبق، أضيف أن من الخيارات الأساسية المطروحة (المقاومة/الانتفاضة)، فهي خيار لا يمكن أن يأخذ مفعوله كاملًا ولا أن يحقق أغراضه من دون وحدة، لأنه في ظل الانقسام سيتواصل استنزاف جل الطاقات الفلسطينية في صراع داخلي، ويخشى طرفا الانقسام من توظيف الطرف الآخر لما يعمله أو لا يعمله كل طرف لصالح الطرف الآخر، ولعل الموجة الانتفاضية الحاليّة أكبر مثال على ذلك، إذ يخشى الرئيس و»فتح»، إذا تحولت الموجة إلى انتفاضة شاملة، من أن تقوم «حماس» بتوظيفها لصالح مساعيها للسيطرة على السلطة والقيادة والتمثيل، خصوصًا من خلال تقديم نفسها لإسرائيل وغيرها كبديل قادر على توفير الأمن، وذلك من خلال المفاوضات غير المباشرة التي تجريها مع إسرائيل للتوصل إلى هدنة طويلة الأمد، مقابل استمرار سلطة «حماس» في قطاع غزة.

في نفس الوقت، نرى أن «حماس» لا تلقي بكل ثقلها في «الانتفاضة»، لأنها تخشى من أن تقوم «فتح» بتوظيفها لصالح استمرار سلطتها وقيادتها، وتحسين فرص استئناف المفاوضات مع إسرائيل. ونفس الأمر (تأثير الانقسام على الخيارات الفلسطينية الأخرى) ينطبق على تفعيل الانضمام إلى محكمة الجنايات، وغيره من أدوات العمل السياسي والقانوني، بما في ذلك حملة مقاطعة إسرائيل.

أهم السيناريوهات المطروحة لإنهاء الانقسام

السيناريو الأول: التعايش مع الوضع الراهن

يقوم هذا السيناريو على بقاء الوضع الراهن على ما هو عليه الآن، أقل قليلًا أو أكثر قليلًا، أي التعايش مع استمرار الانقسام جنبًا إلى جنب مع حوارات ولقاءات متقطعة باتفاقات حول المصالحة أو من دونها ولكن دون تطبيقها إلا بشكل انتقائي في أحسن الأحوال، والاقتصار على التعاون والتنسيق في القضايا المعيشية وغيرها التي لا مفر من التعاون فيها، مثل: التوجيهي، الحج، والرياضة، والكهرباء، وتنسيق المرور على المعابر، وغيرها بما يتناسب مع حقيقة أن هناك، رسميًا وشكليًا، حكومة واحدة (حكومة وفاق) بالرغم من أنها لم تكن كذلك، حتى عند تشكيلها، لأنها إجمالًا شكّلت من طرف واحد وأعلن أن برنامجها برنامج الرئيس، وبلعت «حماس» ذلك لأنها حمّلت المسؤولية لحكومة الوفاق، وكانت تتصور أنها يمكن أن تحقق بعض مطالبها، خصوصًا صرف رواتب موظفيها الذين عينتهم طوال فترة الانقسام، مع اطمئنانها أنّ مصادر القوة والسلطة في غزة ستبقى في يدها، مما يحوّل حكومة الوفاق إلى حكومة طربوش. هذا الاحتمال يبقى مطروحًا ومعمولًا به ما دامت المعطيات الحاليّة قائمة.

السيناريو الثاني: تجاوز الوضع الراهن من دون تغييره كليًا

يستند هذا السيناريو إلى العودة إلى مرحلة السعي لتطبيق الاتفاقيات، ولو

بشكل جزئي وانتقائي أوسع مما تم سابقًا، كردٍّ على الاستمرار في التعنت الإسرائيلي، وعلى رفض حكومة نتنياهو الاستجابة إلى المطالبة الفلسطينية لاستئناف المفاوضات من أجل ترسيم الحدود في اللقاءات السياسية والأمنية التي كشف عنها مؤخرًا، وكردٍّ على الموقف الأميركي الذي نفض يده عن القيام بأي مساعٍ لاستئناف المفاوضات، وترك هذا الملف على حاله ليقرر بشأنه الرئيس الأميركي القادم، أي في بداية العام 2017، الذي سيكون على الأغلب أسوأ بالنسبة للفلسطينيين، سواء إذا كان جمهوريًا أم ديمقراطيًا، هذا مع العلم أن هناك معلومات وتقديرات تفيد أن إهمال ملف المفاوضات جاء ضمن صفقة التعويضات والترضيات التي قدمتها الإدارة الأميركية لإسرائيل تعويضًا عن «الاتفاق النووي» الإيراني.

وضمن هذا السيناريو يمكن أن نشهد الاتفاق على فتح معبر رفح وفقًا للمبادرة الفصائلية أو غيرها. كما يمكن أن نشهد إعادة تشكيل حكومة الوفاق، أو حتى تشكيل حكومة وحدة وطنية، ولكن لن يكون لها حظ أكبر للنجاح من سابقاتها إذا لم تقترن بحل العوائق الفعلية التي حالت دون تحقيق الوحدة، والتي أفشلت حكومة الوحدة الوطنية المشكلة بعد توقيع «اتفاق مكة» في العام 2007، وحكومة الوفاق الوطني المشكلة بعد توقيع «إعلان الشاطئ» في العام 2014.

تتمثل العوائق الأساسية في السعي للإقصاء والاستئثار والهيمنة والتفرد من قبل قطبي الانقسام، وعدم الاتفاق على إستراتيجية جديدة ينبثق عنها برنامج سياسي، لا سيما فيما يتعلق بالمقاومة والمفاوضات والملف الأمني، وعدم الاتفاق على أسس الشراكة، وهما لا يمكن التوصل إليهما من دون الاتفاق على عقد اجتماعي جديد يجسد القواسم المشتركة، ويحفظ الرواية والحقوق التاريخية، ويمكّن المنظمة، بعد إعادة بنائها على أسس وطنية وديمقراطية توافقية تضم مختلف ألوان الطيف السياسي، من أن تبقى طرفًا فاعلًا قادرًا على كل المستويات، والتمتع بالمرونة اللازمة للجمع ما بين الدفاع عن الحقوق

العامة وتمكين التجمعات من الدفاع عن حقوقها المدنية والاجتماعية. ومن ضمن العقبات أيضًا عدم تحديد موقع السلطة في النظام السياسي الفلسطيني وعلاقتها بالمنظمة، وعدم حسم ضرورة تغيير طبيعتها وشكلها ووظائفها والتزاماتها بعد أن تجاوزت إسرائيل كليًا «اتفاق أوسلو»، بينما استمر الجانب الفلسطيني بالتزاماته من جانب واحد.

ويمكن أن يشهد هذا السيناريو عقد مجلس وطني بصيغته القديمة بمشاركة «حماس» من خلال أعضائها في المجلس التشريعي، أو من دون مشاركتها اعتراضًا على عدم تمكينها من المشاركة بما تمثله من مكانة ووزن، وهو الأرجح، هذا إذا لم يعقد المجلس بدون دعوة جديّة لمشاركة «حماس» أصلًا. كما يمكن أن نشهد، إذا لم يعقد المجلس الوطني ضمن هذا السيناريو، تفعيلاً جزئيًا لما سمي «الإطار المؤقت للمنظمة» (لجنة تفعيل المنظمة).

إن مثل هذا السيناريو تتزايد احتمالاته إذا استمرت وتصاعدت الموجة الانتفاضية، وبقيت المعطيات القائمة حاليًا من دون تغيير أساسي.

السيناريو الثالث: الخلاص الوطني

يمكن أن نطلق على هذا السيناريو الخلاص الوطني، والذي يمكن أن يتحقق من خلال الاتفاق على عقد المجلس الوطني بتشكيل جديد، بما يضمن مشاركة «حماس» والجهاد والقوى من خارج منظمة التحرير، بحيث يقر المجلس الجديد ميثاقًا وطنيًا وبرنامجًا سياسيًا، وينتخب المجلس المركزي واللجنة التنفيذية التي ستقوم بعد ذلك بانتخاب رئيسها. كما يمكن أن يعقد المجلس الوطني بصيغته القديمة بمشاركة «حماس» والجهاد الإسلامي، ولكن ضمن اتفاق يتضمن عقد مجلس وطني جديد خلال مدة متفق عليها (عام مثلًا).

ويفرض هذا السيناريو تبلور حاجة وطنية ملحة تكبر باستمرار باعتماد

إستراتيجية جديدة، خصوصًا أن إستراتيجية التفاوض وصلت إلى حد أن الرئيس قال إنه لم يعد قادرًا على الاستمرار فيها، وأن إستراتيجية الكفاح المسلح انتهت إلى هدنة والدفاع عن سلطة «حماس» في غزة.

هذا السيناريو يمثل نوعًا من الحلم، وهو مستبعد في ظل المعطيات القائمة حاليًا، لأنه بحاجة إلى دخول عناصر دراماتيكية حاسمة على الوضع السياسي، مثل وفاة الرئيس أو استقالته مثلًا، أو تصحيح العلاقات المصرية – الحمساوية، أو تطبيق مخطط إسرائيلي ضخم جدًا، أو أن تغير «حماس» و»فتح» من أهدافهما بالسيطرة الأحادية على المؤسسات والتمثيل والقيادة والقرار، وأن تؤمنا بالشراكة بحيث يأخذ كل ذي حق حقه، أو تظهر جماعات وقوى جديدة يمكن أن تشكل تيارًا واسعًا ثالثًا ينهي حالة الاحتكار والاستقطاب الثنائي، ويحدث التوازن المطلوب ويفرض إرادة ومصلحة الشعب على الجميع. إن نشوء مثل هذا التيار وبهذه القوة ضروري، خصوصًا إذا لم تغير «فتح» و»حماس» من سياستيهما ومن التمترس وراء مصالحهما الفئوية، وهناك إرهاصات وبوادر تدل على تزايد المطالبة بوجود تيار ثالث كما يظهر في استطلاعات الرأي إلى أن 20-30% من الشعب الفلسطيني لم يحددوا إلى أي فيصل يدعمون، ويمتنعون عن دعم أي فصيل من الفصائل القائمة، ولكن تبلور هذا التيار بحاجة على الأغلب إلى وقت، مع أنه في أيام الزمن الثوري أو التغييرات العاصفة يمكن أن يحدث في أيام وأسابيع وأشهر، بينما يحتاج لكي يحدث في الأيام العادية إلى سنوات وعقود.

مصالحة على أساس القواسم المشتركة

إن السعي لإنهاء الانقسام انطلاقًا من الواقع القائم والاتفاقيات القائمة والأشكال التي اعتمدت سابقًا فشل ومحكوم عليه بالفشل. ففي ظل وجود جل مؤسسات المنظمة وكل مؤسسات السلطة تحت الاحتلال، وفي ظل تقييد السلطة بالتزامات سياسية واقتصادية وأمنية تجعلها مرتهنة بالكامل لها، وجعل موازنة المنظمة بندًا صغيرًا في موازنة السلطة، وفي ظل استمرار «حماس»

في التفرد بالحكم في قطاع غزة والتعامل مع نفسها باعتبارها امتدادًا لجماعة الإخوان المسلمين، ومراهنتها على تحالفات عربية وإقليمية وعلى متغيرات يمكن أن تحدث، وبعد فشل كل الإستراتيجيات المعتمدة ووصولها إلى الحائط، ومع اعتماد السلطة على العوائد التي تجمعها وتحولها إسرائيل إلى موازنة السلطة، وعلى المساعدات التي تقدمها الدول المانحة والمرتبطة بعملية ما يسمى «السلام»، وفي ظل ما يجري في المنطقة العربية وانشغال العرب والعالم به؛ كل ذلك يوجب العمل على إنهاء الانقسام كعملية تاريخية في سياق إعادة بناء الحركة الوطنية والتمثيل ومؤسسات منظمة التحرير، على أساس الإجابة عن أسئلة من نوع: أين نقف الآن، وإلى أين نريد أن نصل، وكيف نحقق ما نريد؟

إن الأمر الحاسم والمهم هو الإجابة عن سؤال: من أجل ماذا نريد المصالحة والوحدة؟ هل من أجل البقاء تحت سقف أوسلو الذي تخلت عنه إسرائيل منذ زمن بعيد، أم من أجل تحسين حياتنا تحت الاحتلال، أم من أجل حل الدولتين الذي أصبح إلى حد كبير من الماضي، أم من أجل حل الدولة الواحدة، ولو تحت سيطرة نظام تمييز عنصري، إلى أن تتم هزيمته وتفكيكه، أم من أجل إعادة الاعتبار لبرنامج العودة والتحرير، أم من أجل إعادة صياغة المشروع الوطني الفلسطيني بعد كل ما حدث، وبعد التغييرات الهائلة التي حصلت في العالم والمنطقة وفلسطين، وبعد الخبرات المستفادة من قرن من الصراع، بحيث يأخذ حقيقة وجود أكثر من 6 ملايين يهودي في فلسطين التاريخية، وهل سيتم التعامل معهم كأفراد أم كقومية من حقها تقرير المصير والاعتراف بها كقومية أم لا، لأن إسرائيل جسدت حق تقرير المصير لليهود، وكيف يمكن ذلك وهي متشابكة وجزء وتجسيد لمشروع صهيوني استعماري استيطاني عنصري، فهل يمكن الفصل بين القومية اليهودية والحركة الصهيونية؟

ما سبق لا يعني أن الفلسطينيين يجب أن يتفقوا على كل شيء حتى يتحدوا. لا طبعًا، لأن هذا مستحيل. والمطلوب أن نتفق على المشترك فقط، أما الباقي فسيبقى التنافس والخلاف والصراع مستمرًا عليه. فلا مفر من الشروع في حوار

شامل بمشاركة تمثيلية حقيقية لمختلف الألوان والأطياف والتجمعات والحركات الفلسطينية داخل الوطن المحتل وخارجه، وبما يضمن مشاركة واسعة للمرأة والشباب. حوار يستمر مهما طال الزمن للتوصل إلى الميثاق الجامع الذي ستبنى على أساسه المؤسسة الوطنية الجامعة.

إن التركيز على الجوانب الإجرائية، خصوصًا المتعلقة بالسلطة، مثل تشكيل الحكومة، وإجراء الانتخابات، وغيرهما من القضايا من دون وضعه في سياق الإجابة عن: لماذا نريد ذلك؟ هل من أجل استئناف ما يسمى «عملية السلام» والإبقاء على القيود المجحفة التي جعلت السقف النهائي للوضع الراهن هو جعل الحكم الذاتي موسعًا ومحسنًا، أم من أجل الخروج كليًا من هذا المسار المدمر وفتح الطريق لمسار جديد قادر على إعادة الاعتبار للقضية الوطنية بوصفها قضية تحرر وطني، ووحدتها مع الأرض والشعب، وبأن المعركة معركة طويلة، فلا يوجد حل على الأبواب ولا دولة فلسطينية أو دولة واحدة في متناول اليد، وإنما المطلوب ضرورة تعزيز مقومات الصمود والتواجد البشري على أرض فلسطين، والبناء على كل ما حققه وراكمه الشعب الفلسطيني داخل الوطن وخارجه، وتقليل الأضرار والخسائر، وإحباط المخططات الصهيونية؛ من خلال الإنجازات التراكمية، وعبر تغيير موازين القوى لنصل إلى مرحلة نكون قادرين فيها على قطف الثمار وفرض الحلول الوطنية المرحلية والإستراتيجية؟

دون ذلك، سنظل في وضعنا الحالي، أقل أو أسوأ، أو سينهار الوضع برمته، في ظل أن همّ «فتح» الأساسي هو استعادة سيطرتها على غزة من دون «حماس»، أو بقبولها بأن تكون أقلية تخضع لسلطة «الأغلبية» التي تقودها «فتح»، بينما همّ «حماس» الأساسي هو إعطاء الأولوية لاستمرار سيطرتها على غزة، بحيث تريد أن تعزز هذه السلطة، وتدخل في المنظمة من دون التخلي عنها، إلى حين أن تتوفر الشروط والظروف والمتغيرات العربية والإقليمية والدولية التي تمكنها من قيادة الفلسطينيين منفردة من دون

«فتح» وغيرها إلا إذا ارتضوا أن يكونوا أقلية لا تهدد سيطرتها الانفرادية.

لا بد من حل شامل ينهي سيطرة «فتح» و«حماس» ولا يُحِلُّ مكانها سيطرة فصيل أو أكثر، وإنما بشراكة على أساس ميثاق وطني قادر على جمع الفلسطينيين أينما كانوا، من أجل أن يتمكنوا من تحقيق أهدافهم وحقوقهم القريبة، والعودة المرحلية من دون التخلي عن أهدافهم وحقوقهم البعيدة والنهائية.

ليس الأمر الوطني الحاسم من يقود، «فتح» أم «حماس» أم غيرهما، وإنما ماذا يريد الشعب الفلسطيني أن يحقق، وكيف يحقق ما يريد؟

تعقيب محمد الحوراني

الانقسام ظاهرة قائمة تحدثنا عنها، والمطلوب والمتمنى أنه هل يستطيع الفلسطينيون يا ترى أن يصلوا إلى اتفاق كلي وشامل. وإذا كان الأمر كذلك، فيجب أن يتم الاتفاق فيه على الخطوة الأولى والخطوة الأخيرة، لأنه ثبت أن أي تفاهم جزئي مكتوب له الفشل، ويكون في الغالب متعلقًا بتقاسم شيء ما، كل طرف يريد منه شيئًا، وبالتجربة هذا لم ينجح.

لذلك نحن في إطار من إطارات حركة فتح وهو المجلس الاستشاري، كنا قبل أشهر طويلة في حوار داخلي، نتج عنه ورقة، وبالطبع سوف أطرح لكم أجزاء منها، وأنا لا اقصد هنا أنني أقرأ أفكارًا تتعلق بي شخصيًا، وإنما ما نتج عن ذلك المجلس. وهذا يعطي الأفكار المطروحة ثقلاً أكبر في إطار المجلس، وهو إطار فاعل في الحركة وشريك في القرار ورسم توجهاتها.

نقول إن منظمة التحرير هي المكان الطبيعي لتجسيد المشاركة الحقيقية لكافة القوى الوطنية والسياسية والشعبية الفلسطينية، وإن برنامج منظمة التحرير هو الإطار المنظم للعمل السياسي الفلسطيني والمعبِّر عن تطلعات الشعب

الفلسطيني في الحرية والاستقلال وحقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

بالنسبة لنا هذا البرنامج السياسي هو المفتاح الذهب، أو العتبة الإجبارية، لخلق تفاهم فلسطيني متين، لأن ما ساد على الساحة الفلسطينية من وجود أكثر من برنامج، أدى إلى تشتيت الجهد الفلسطيني وإفقاده مركزيته ووجهته الرئيسة. من الجيد أن تحير عدوك، ولكن من السيء جدًا أن تحير شعبك. الشعب الفلسطيني أحيانًا لم يكن قادرًا على فهم ما تريده الفصائل. وبالطبع هذا الذي نقوله هنا سمعناه من كل الفصائل والقوى، بما فيها حماس، فيما يتعلق بأراضي 67، وإنشاء دولة فلسطينية عليها ولو بصيغ اختلفت فيها اللهجة بالشكل ولكن ليس المضمون.

فإذا كان الأمر كذلك فيجب أن ننتهي منه بلغة واضحة ومحددة، لأن المصالحة الفلسطينية ليست شأنًا داخليًا فلسطينيًا فقط، بل إن هناك أطرافًا إقليمية، بالمناسبة لها أطراف متباينة، لأن هناك دولاً في الإقليم تريد المصالحة، وهناك دول لا تريد المصالحة، وهناك دول تريد تعطيل المصالحة، الأمر الذي ينطبق على إسرائيل التي تريد أن تخلد حالة الانقسام. وهناك دول مثل أميركا ستقف ضد ذلك.

إذا كان هذا المدخل هو البرنامج السياسي، وطبعا هنا أريد أن أقول أمرًا بديهيًا، وأحب أن أوجهه للدكتور محمد الهندي، لأنه تناوله في أكثر من مرة، مفهوم للفلسطينيين أن فلسطين التاريخية هي وطننا التاريخي، فهذا الأمر ليس خاضعًا للنقاش أو الاجتهاد. ولكن نحن كسياسيين في أدوات نضالنا المتاحة نقول إن الأمانة مع الشعب الفلسطيني أن نحدد هدفًا واضحًا وقابلاً للتحديد في زمن أو في مدى زمني منظور. لذلك منظمة التحرير ومعظم القوى وأغلبية كبيرة تفوق 70 % من المجتمع الفلسطيني هي مع دولة في حدود 67.

نقول إن وحدة القضية الفلسطينية تحتم وحدة النضال السياسي الفلسطيني، ولا

يجوز لكل أن يختار الديكور المناسب له، ويجب إلزام قوى الشعب الفلسطيني جميعها رفض القبول بأي صيغة من شأنها أن تقسم الشعب والوطن والنظام السياسي أو أن تنتقص من حقوقه الثابتة، ما يحتم عليها أن تكون صادقة وشفافة فيما يتعلق بأهدافها السياسية ووسائلها لتحقيق هذه الأهداف.

وفي هذا السياق فإننا نرى أن وثيقة الأسرى تشكل منطلقًا مناسبًا للوصول إلى إطار ناظم واحد للعمل الفلسطيني الذي يعبِّر عن وحدته. على أساس ما سبق، فقد بات ضروريًا إطلاق مبادرة شاملة لإنهاء الانقسام، تقوم على؛ أولاً: إما عقد المجلس الوطني أو عقد المجلس المركزي أو حتى عقد الإطار المؤقت لمنظمة التحرير ليأخذ القرارات التالية بالتوافق. أن يقرر المجلس أو الجهة المنعقدة إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة طبعًا كقرار سياسي يتوفر على العزم لتوفير الخطوات اللاحقة. لذلك يجب علينا تنفيذ كافة القرارات.

لقد قمنا بطرح آلية الانتخاب على أساس الدائرة الواحدة على سبيل المثال، وقمنا بمناقشتها والتفكير فيها ولم نخضعها لحسابات حزبية، لأننا ضجرنا من هذه الحسبة التي ثبت أن ليس لها معنى. لذلك عندما قلنا انتخابات، فلا يوجد أحد منا يضمن ما الذي سوف يحصل في الانتخابات، ولكن إذا كنا صادقين مع شعبنا؛ نريد أن نرجع إليه، وليكن ما يكون. ونحن قلنا أيضًا إننا نريد انتخابات على الدائرة النسبية لأسباب كثيرة، منها أن الناخب الفلسطيني يصوت على أساس وطني، لأننا لا نريد للفلسطيني أن يصوت على أساس أن الغزاوي يصوت على أساس أنه غزاوي والخليلي والنابلسي كذلك.

يفترض أن يصوت الفلسطيني على أساس وطني، وهذا يساهم في تكريس الحس الوطني، خارج حدود المحافظة وبعيدًا عن الفلاح والمدني والمخيم، لأنه وبالتجربة قد فاضت كل أمراضنا الاجتماعية في الفضاء بعد الانتخابات، حتى المثقفين والمتعلمين، فالذي في داخله رجل القبيلة عمل على إنجاح أقاربه.

هذا التصويت على أساس نسبي أيضًا يعزز الحياة السياسية الفلسطينية، كما ويعطي فرصة للمواطن الفلسطيني للتعرف على الأحزاب وبرامجها السياسية وهذا في منتهى الأهمية لشعب عنده قضية.

بالإضافة إلى أن هذا يعطي فرصة للقوى ذات الحجم الأكبر بأن تنال تمثيلاً عادلاً، كما ويخلّص الشعب الفلسطيني من ثنائية فتح وحماس، فإننا نفهم من هذه الانتخابات على أنها مواجهة مع الاحتلال كما أنه لا يوافق عليها. لذلك يجب أن نناضل مع أطراف دولية وإقليمية كي ننجزها. وهذا يخلق مناخًا غير المناخ السقيم الذي نعيشه، مناخ له علاقة في مواجهة الاحتلال. وبهذا يتم إعادة طرح قضية القدس التي تدفن في رمال التهويد يومًا بعد يوم.

هذا أيضًا يعيد تقديم صورة القضية الفلسطينية كقضية عادلة، كما أنه يعيد بناء الشرعيات الفلسطينية على أساس الشراكة. نقول إننا إذا لم نستطع أن نعطي الشعب الفلسطيني حلاً يضمن حقوقه، وعلى الأقل وجود نظام سياسي فاعل في وجه هذه التحديات العاتية التي نواجهها، نؤكد على أن هذا هو الطريق الوحيد لخلق شرعيات جديدة. بالمقابل فإن أي محاولة لتركيب أي أحد على رأس الشعب الفلسطيني في سياق غير مقتنع فيه الشعب الفلسطيني سوف تساهم في تكوين حالة ضعيفة مستضعفة لدينا تكون صيدًا سهلاً للإسرائيليين. ولا تستطيع لا أن تضبط ولا تمركز الحياة السياسية الفلسطينية، ويزيد النظام السياسي الفلسطيني ضعفًا.

أخيرًا إذا كان هناك مجلس تشريعي جديد يكون هو الأساس الذي يبنى عليه ويستكمل بناء مجلس وطني جديد من الخارج تعيينًا وانتخابًا بحسب ما تتفق الأطراف، نكون قد وصلنا إلى ما نتصور أنه خطوات أدت إلى هذه الحالة السياسية الجديدة، وكذلك نعرف أنه يوجد هناك قضايا أخرى مطروحة، سوف نؤجل طرحها حتى نقطع هذا الشوط المهم.

المداخلات

المداخلة الأولى

لم يقف أحد ليقيم عميقًا تجربة المقاومة الفلسطينية حتى الآن، لأن المقاومة في وعي الفلسطيني شيء مقدس. أعتقد انه لا يمكن الحديث عن الشق الجميل والبطولي والكفاحي للمقاومة، وتجاهل نتائجها وكيفية إدارتها أو على أي برنامج تستند. إذا كانت قد حدثت سلسلة ثورات في فلسطين قبل 1948 وكانت النتيجة 1948 وقد هاجر الشعب الثائر بمجمله من فلسطين. قام بعض الأكاديميين بتقييمها وهم خائفون، وقاموا بمناقشة بعض الأمور، ولكن استمرت الطبقة السياسية بالتعامل مع القضية بالطريقة الشعارتية.

لذلك، بقي الشعب الفلسطيني يناضل، وكانت تتوفر له أحيانًا كل متطلبات الانتصار لكنه لم ينتصر، لأنه لا يوجد هناك تفكير عميق. ولا زالت المسألة مستمرة حتى يومنا هذا. تناول الأخ أسامة الموضوع ولكنه لم يتوقف عند طبيعة صراعنا مع الاحتلال الإسرائيلي الذي جاء في سياق حربين عالميتين وفي سياق معالجات كونية.

عندما نتناول قضيتنا وتحديدًا في موضوع المقاومة، إما أن نتناول المقاومة في إطار جهد كفاحي سياسي شامل. بالإضافة إلى التعامل مع معطيات كل مرحلة، وأن لا يكون منفصلاً كذلك عن السياقات الإقليمية والدولية، لأن القضية الفلسطينية هي قضية عالمية بامتياز نظرًا إلى أمور كثيرة. لا أريد أن أذهب بعيدًا. وأخيرًا فإن الخلاصة التي أريد أن أوصلها أن هناك شروطًا بديهية يجب أن تتحقق حتى تنتصر المقاومة. ويتمثل الشرط البديهي الأساسي في أن تعمل المقاومة استنادًا إلى برنامج سياسي متفق عليه بالحد الأدنى.

المداخلة الثانية

الافتراض الذي تفضلت فيه حول فشل المسار التفاوضي ووجود فرصة أمام إنجاح مشروع المقاومة في ورقتك هو افتراض غير جديد. بالإضافة إلى ذلك فقد تم اختزال المقاومة بشكل كبير بالعمل العسكري، في الوقت الذي تم فيه إهمال أدوات مقاومة مهمة جدًا كالمقاومة الشعبية. لقد أثبت العمل العسكري العربي في وجه الاحتلال الإسرائيلي أنه مهم وأن له نتائج مؤثرة، مثل انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان، بالإضافة الى انسحابها من غزة وسيناء.

هذا يؤكد أهمية العمل العسكري، لكن بالنظر إلى آخر عشر سنوات بعد الانقسام، أصبحت غزة هي التي تدفع ثمن العمل العسكري بشكل كبير. لقد كنت في قطاع غزة قبل ثلاثة شهور، ويظهر أثر الإنهاك على المواطنين هناك، خاصة بعد خوض تجربة ثلاث حروب. من جهة أخرى فإن أي عمل عسكري في الضفة له انعكاس على القطاع، كما حل في حادثة خطف المستوطنين، فقد اندلعت على إثرها حرب دفع ثمنها القطاع. لكن السؤال المطروح في ظل هذا الوضع الجديد، ماهي خيرات حماس في الضفة الغربية؟ وإلى أي مدى تمت مراجعة موضوع العمل العسكري بعد ثلاث حروب تم خوضها في غزة، وخاصة ما حصل في الحرب الأخيرة، حيث لم يتم جني نتائج سياسية.

المداخلة الثالثة

أعتقد أنه لا يمكن مناقشة المقاومة ولا المفوضات إذا لم يتم نقاش بعض الأسئلة ومحاولة الإجابة عليها، على أساس أن المقاومة ليست صنمًا نعبده وإنما وسيلة لتحقيق أهداف محددة. وكذلك كل أشكال العمل السياسي والنضالي والكفاحي. أرى أن الذي يحدد الشكل المناسب مجموعة من العوامل وليس طرفًا واحدًا فقط، ولا الشعب الفلسطيني وحده. وأول ما يحدد ذلك هو طبيعة الأهداف المنشودة. وإذا ما كان الهدف يقود إلى برامج مشتركة.

إذا كان هدفنا تحرير فلسطين أو جزء منها، فإنه يجب على الكفاح المسلح أن يكون أسلوبًا أساسيًا. كما وقد ثبت من خلال تجربة المفوضات أنه لا يمكنها إيجاد حل أو إقامة أي جزء من دولة حقيقية على أرض فلسطين. إن ما يحقق طبيعة الهدف هو تحديد المكان الذي نقف عليه نحن الآن فلسطينيًا وعربيًا وإقليميًا ودوليًا.

من الممكن اعتبار الكفاح المسلح الأسلوب الرئيس، لكن بالرغم من كل البطولات إلا أنها يمكن وصفها كحالة انتحار، ويمكن أن تفضي أيضًا إلى الدمار، إذا لم يكن هناك عمق فلسطيني حقيقي ولا عربي ولا دولي، وهذا يمكن أن يتسبب في تعجيل النهاية بالإضافة إلى إجبار الفلسطيني لدفع ثمن أكبر. بالمقابل هذا لا يعني أن المقاومة دمرت القضية الفلسطينية، مثل ما يعتقد البعض.

المقاومة أيضًا يجب أن تخضع لحسابات المرحلة والظرف والالتفاف الوطني والجدوى وعدم الجدوى. وقد تكون الآن مناسبة أكثر، للوقوف في وجه المستوطنين في الضفة والاعتداء على القطاع. لكن من الضروري التأكيد على أنه لا يمكن إسقاط المقاومة.

المشروع الإسرائيلي يستعد لجولة جديدة في ظل ما يسمى الجمهورية الثالثة «لإسرائيل»، أو عودة «إسرائيل الكبرى» وإلغاء الخط الأخضر وإضفاء صبغة دينية على الصراع. أين نحن كفلسطينيين من كل هذا. من المهم الحديث عن أننا في وضع لا يسمح لنا بإنجاز الدولة، فهي ليست على مرمى حجر، ما لدينا

الآن وما يجب علينا جميعًا الالتزام به هو دعم صمود شعبنا وتقليل الأضرار والحفاظ على بقية المكاسب. وهذا يجب أن يكون جوهر عملنا في هذه المرحلة.

المداخلة الرابعة

كان النقاش عميقًا ومهمًا، ولكنه لم يتطرق في الحقيقة إلى مفهوم المقاومة والقوانين والشروط التي يجب أن تتوفر لدى المقاومة. يجب علينا أن نخضع موضوع المقاومة للدراسة والنقاش. هناك أزمة حقيقية للمقاومة إذا لم تتوفر بعض القوانين الأساسية، وأهمها أن المقاومة تحتاج إلى قاعدة أمان، وهذا لا يتوفر إلا إذا كان هنالك معسكر إقليمي ودولي مساند لك. الهدف يجب أن يكون واضحًا للناس من جهة، بالإضافة الى توحيد الجبهة الداخلية من جهة أخرى.

المداخلة الخامسة

تحمل المسؤولية برأيي ليس فقط في الاعتراف بالأخطاء، كما أنه من غير المجدي تحميل الأخطاء للآخرين كتحميل المسؤولية للإسرائيليين. لقد كان معروفًا لدى الجميع أنه اتفاق كارثي في حينه، وأسند ذلك إلى كثير من الحجج، وكان قد كتب الكثيرون حوله. فقد كان أبرز ما قيل في المؤتمر الصحفي الذي أقامه رابين بعد أن رجع من البيت الأبيض في مطار اللد أن لا مواعيد مقدسة، وكان الاتفاق مبنيًا على مواعيد غير فورية بل متأخرة جدًا، الأمر الذي يشير إلى سياسة المماطلة التي استخدمتها الحكومات الإسرائيلية المتتالية، والتي كانت تصب فقط في صالح الاحتلال.

لا يمكن تجاهل أنه كان هناك أسباب طاغية ومفهومة أدت للذهاب إلى أسلو. لكن السؤال الذي يطرح نفسه «ماهي نتيجة تحمل الأخطاء أو الاعتراف بالخطأ؟». آن الأوان كي نعيد حسابات المفاوضات ونراجعها، ويجب أن نراجع أيضًا إذا ما كانت هذه الحرب دينية أم غير دينية. بالإضافة إلى إعادة النظر إلى الرؤى المختلفة وإمكانية تحقيقها.

المداخلة السادسة

يجب التأكيد في البداية على أن القضية ليست كمنافسة طلابية داخل أروقة الجامعات، يسعد الكتلة المنتصرة فشل الكتل المنافسة لها. الحديث الآن يدور حول مصير الشعب الفلسطيني، والاعتراف بإخفاق مسار أوسلو لا يجب أن يقابل بالفرحة، فقد كان هذا المشروع خطأ كبيرًا منذ البداية. وهذا لم يكن موقف حماس وحدها بل كان موقف كثيرين من المستقلين والكتاب.

لعل أحد اهم أسباب أو إشكاليات مشروع أوسلو أنه انطلق من دون إجماع فلسطيني، وقاده عدد محدود من النخبة الفلسطينية وفوجئ الفلسطينيون به، حيث أنه خرج من دون تهيئة لا ثقافية ولا فكرية، بالإضافة إلى أنه لم يقنع أبناء الشعب الفلسطيني. كما لا أعتقد أن ما يصاغ خلف الكواليس في قضية مثل قضية التحرر يمكن أن يسير بشكل صحيح.

ويجدر القول أن الانقسام الحقيقي بدأ بالشعب الفلسطيني منذ أوسلو، وأدى ذلك إلى انقسام الشعب الفلسطيني حتى على الأساسيات. انا أعتقد أن هناك شبه إجماع على الساحة الفلسطينية أن هذا المشروع قد فشل، وأن نتحدث عن إيجابيات له، فليس هناك شيء في الدنيا اسمه شر محض. يعني حتى الحروب التي تخسرها يكون لها جوانب إيجابية من هنا أو هناك. لا شك أن مشروع أوسلو وبالرغم من سلبياته إلا انه انطوى على جوانب مفيدة. أنا شخصيًا مقتنع أن القوة العسكرية لدى حماس في قطاع غزة بوجه الخصوص وهي مجال فخر لنا ولشعبنا، ربما لولا أسلو لم توجد.

الحديث عن محاولة حماس إفشال اتفاقية أوسلو غير دقيقة، لأن حماس لم تقم بأي عمليه واحدة بغرض التعطيل على المفاوضات، كما أنه يجب ألا نتجاهل أن القائمين على أوسلو لم يأخذوا بعين الاعتبار استشارة كل مكونات الشعب الفلسطيني. وبالتالي ليس لفريق أوسلو إلزام الآخرين به.

نحن بحاجة إلى حد أدنى من التوافق الفلسطيني على مشروع نضالي، وعندما نتحدث عن مقاومة فإننا لا نتحدث عن البندقية فقط، فهذا مشروع متكامل. لا شك أن البندقية هي رمز وأساس بل وأكثر العوامل تأثيرًا. لكن البندقية وحدها لا تحدث تغييرًا شاملاً على الميدان، ونحن نؤمن بالمقاومة كمشروع متكامل بما فيه البندقية والمقاومة الشعبية والجماهيرية والعمل الإعلامي والدبلوماسي بالإضافة إلى النهوض بالواقعين الاقتصادي والسياسي. وفي النهاية يجب التنويه على أننا ندرك التغيرات الإقليمية والتغيرات الدولية تمامًا، لكن لا نريدها أن تحدد مسارنا كشعب فلسطيني حتى لو كنا نمرُّ في ظروف صعبة.

المداخلة السابعة

يطول الحديث عن فشل التسوية وفشل أسلو، أظن أن كل أبناء شعبنا اليوم أو الغالبية العظمى منهم وصلوا إلى هذه القناعة. لكن النقطة المحورية هنا ليست بتسجيل المواقف، التركيز يجب أن يكون حول ما ترتب على أوسلو من تداعيات لها أول وليس لها آخر.

يعتبر أبو مازن أن السلطة الفلسطينية إنجاز تاريخي في الوقت الذي أتحفنا فيه رئيس المخابرات الفلسطينية بقوله إنه قام بإحباط 200 عمليه فدائية، ألم يكن هذا أحد النتائج المترتبة على أوسلو؟! يجب الحديث عن أوسلو وملحقاته وما ترتب عليه من نتائج سياسية وأزمات اقتصادية وتبعات أمنية ليست في صالح الشعب الفلسطيني.

علينا أن نتحلل من هذه التوابع والقيود التي وضعتنا فيها قيادة منظمة التحرير، يجب علينا أن نقف ونقول لمنظمة التحرير ما قاله غسان كنفاني إنه «إذا كان المدافعون عن القضية فاشلين، فالأجدر بنا أن نغير المدافعين لا أن نغير القضية». لم يكن هناك فلسطيني مثقف جاد يحترم نفسه واقفًا مع أو مؤيدًا لأوسلو، وأنا لا أقصد أشباه المثقفين الذين نشاهدهم على الفضائيات،

فلم نسمع أن أحدهم قام بمباركة أوسلو. النقطة الجوهرية لا تكمن في أن حماس ضد أوسلو أو فتح مع أوسلو، ليس هنا موطن الخلل، هذا بالتأكيد يبقينا في نفس دائرة الانقسام وفي نفس الدائرة التي نريد أن نخرج منها. ما يريده الشعب الفلسطيني هو الخروج من مرحلة أوسلو.

المداخلة الثامنة

أوسلو كان خطأ سياسيًا كبيرًا، وثبت فشله بشكل واضح. وقد اعترف في ذلك الرئيس أبو مازن في خطابه الأخير أمام الجمعية العمومية في الأمم المتحدة. وقد ولّد ذلك حالة من انسداد الأفق السياسي ترتبت عليه الانتفاضة الشعبية الثالثة. من ناحية أخرى يأتي فشل أوسلو في ظل اختلال موازين القوى، وكنتيجة لذلك الاختلال ضاع الحق.

هنا كان الخطأ السياسي، وليس في فكرة التفاوض بحد ذاتها. كما كان الخطأ في أسس هذه المفاوضات. لكن الأهم هو التأكيد على أننا وصلنا إلى طريق مسدود. وأننا نقف أمام احتلال واضح لا يؤمن بالسلام مع الشعب الفلسطيني ولا يؤمن بحقوق الشعب الفلسطيني. لذلك فإن التركيز يجب يكون حول كيفية إنقاذ الوضع الفلسطيني القائم.

يجب أن ندافع الآن عن وجودنا، لذلك سوف تستمر الانتفاضة. وسوف تستمر أيضًا لأنها تحمل مقومات الاستمرارية أكثر من الانتفاضتين الأولى والثانية، كما أنها اندلعت وليس هناك أفق سياسي واضح. وهنا يجب طرح قضية إنقاذ الشعب الفلسطيني، والذي لا يكون إلا بالوحدة الوطنية الفلسطينية.

المداخلة التاسعة

أريد أن أبدا من فكرة الحكم الذاتي، ومن أين جاءت تلك الفكرة. لقد جاءت تلك الفكرة من ذهنية الليكود وتم استيحاؤها من اتفاقية كامب ديفيد مع

السادات، حيث تقوم على إدارة الحياة اليومية للسكان بإدارة أمنية مشتركة فلسطينية وأردنية وإسرائيلية. لقد كان للسلطة دور كبير في الشق الأمني، بالإضافة إلى إدارتها طبعًا للحياة اليومية كالتعليم والصحة.

لقد كان هناك رفض فصائلي ووطني ومن المستقلين ومن غيرهم لما يسمى بالتقاسم الوظيفي. أصبح الوضع الآن مختلفًا بحيث صارت جزء من الفكر والسلوك والممارسة، وهو أمر يشكل خطرًا حقيقًا على القضية.

المداخلة العاشرة

هناك قوانين لكل شيء، ويجمع بين الحاضرين في هذه الندوة الخبرة النظرية في السياسة بالإضافة إلى الخبرة العملية لعدد منهم. جيد أن نناقش دور السلطة وليس وجودها أو عدم وجودها. من الممكن تغيير دور السلطة الفلسطينية بما يتناسب مع الواقع على أساس نظرية القانون التي تحدث عنها عدد من الأخوة وهي قوانين المقاومة، بأن تنسحب إلى أماكن آمنة تمكنك من رأيك ويمكنك من قول لا في الوقت اللازم، وأن تخرج من تحت مطرقه الاحتلال وتستطيع أن تعبر عن موقفك.

المداخلة الحادية عشرة

انا أتصور أننا بحاجة إلى إيجاد إجماع وطني فلسطيني على هدف إستراتيجي بعد 20 سنه أو أكثر من أوسلو. لقد مضى أكثر من نصف قرن على النضال الوطني الفلسطيني وليس لدينا إجماع وطني في الداخل الفلسطيني. نحن في الداخل الفلسطيني بحاجة لتحقيق إجماع وطني بناء على هدف إستراتيجي محدد، وتتفق عليه النخبة السياسية الفلسطينية على الأقل سياسيًا وفكريًا. وأتصور أنه يجب أن يكون هذا متسق مع الهدف النهائي والإستراتيجي.

المداخلة الثانية عشرة

يجب أن يؤخذ الأمر في بعده الموضوعي، فهو غير متعلق بالرغبات، نحن الآن أمام أمر واقع جاء كنتيجة لاتفاق سياسي له أبعاد سياسية واقتصادية وأمنية. لا يمكن تجاهل أن هذا الاتفاق خرج من رحم حركة تحرر، لكن ما ثبت لاحقًا أنه لا يمكن لحركة تحرر وطني أن تأخذ تفويضها من المحتل. وعندما ضرب مشروع التسوية في عرض الحائط تعزز هذا الفهم داخل حركة فتح وأصبح في الحقيقة جزءًا من التفكير اليومي لديها.

المداخلة الثالثة عشرة

يبدو حقيقة أننا نغرق في التفاصيل وتغيب عنا المنهجية في العناوين العريضة التي هي أهم بكثير من التفاصيل، وإذا لم تُبن هذه التفاصيل على رؤية واضحة مرة أخرى سنكون أمام نفس المشهد. وبالتالي لا يغيب عن المتحدثين ولا عن كل الحضور أن الشعب الفلسطيني ملَّ من أحاديث المصالحة لأنه كل مرة يبني آمله ثم تصيبه خيبة أمل أكبر من خيبة الأمل التي سبقتها.

أنا أعتقد أن هناك عدة نقاط من الضروري تناولها وسأسردها سريعًا. يسود المشهد تقديم المصالحة الفلسطينية على أنها صراع نفوذ بين حماس وفتح، ونحن نعلم أن هذا ليس أساس المشكلة، فالمشكلة أعمق من ذلك، لأنها مشكلة برامج. هناك جزء كبير من الشعب الفلسطيني مختلف تمامًا ومتناقض مع البرنامج السياسي لمنظمة التحرير والسلطة والرئيس عباس. أنا أعتقد أن هذا هو الأساس. أما النقطة التالية فتتمثل بإمكانية وجود برنامج سياسي يشكل الحد الأدنى المشترك الذي يجب أن تتوافق عليه كافة المكونات الفلسطينية. بالإضافة إلى ذلك فإنه يجب تقديم تنازلات كبيرة جدًا لتحقيق المصالحة، وأخيرًا الوقوف عند وإعادة تعريف ماهية المشروع الوطني الفلسطيني، وإذا ما كان دولة أم عملية تحرر.

المداخلة الرابعة عشرة

يجب التنويه على أنه بالرغم من انتماء حركة حماس إلى فكر الاخوان المسلمين، إلا أنها تقر بأنها حركة تحرر وطني فلسطيني. لكن قرار الحركة السياسي مستقل عن الجماعة، هذا ينطبق عند التعاطي مع بعض قوى الإقليم. وهذا ينطبق أيضًا على موضوع المصالحة، وفيما يتعلق بقرار حماس حول المصالحة فهذا القرار يمر بمؤسساتها الشورية والتنفيذية والقيادية. وقرار حماس بهذا الشأن هو قرار واضح.

لكن تكمن الإشكالية في التفاصيل الشكلية المرتبطة بالبرنامج السياسي الذي يجب أن يكون توافقيًا. وفي هذا السياق فلم تتخل حماس في يوم من الأيام عن فلسطين التاريخية، ولا أعتقد أن غيرنا سيتخلى عنها، ولا يمكن أن نربي أفردنا على غير ذلك. فيما يتعلق بالمصالحة، فإن في مشروع وثيقة الأسرى شق سياسي تم التوافق عليه، لذلك دعونا نعتبرها الأرضية التي يمكن أن يبنى عليها برنامج سياسي توافقي. أما فكرة برنامج منظمة التحرير كبرنامج سياسي توافقي، فهي بالنسبة لحماس مرفوضة. وأخيرًا فإنه لا يجب إنكار أن هناك جهات في السلطة لها مصالح وتستفيد من استمرار هذا الانقسام، وأي برنامج سياسي يأتي خارج إطار برنامج منظمة التحرير فهو يضر مصالحها.

المداخلة الخامسة عشرة

يجب أن نعترف أننا نمارس الخصومة السياسية بعقلية قبلية. وهذه الوصف مستعار من الأخ المناضل المحترم إبراهيم حامد في رسالته التي أرسلها من السجن، وهو يصف الحالة الفلسطينية بعد الانقسام، وتؤكد على أن الفلسطينيين منقسمون من حيث المبدأ.

طالما أننا أحزاب وقوى سياسية نضاليه لها مهمه سياسية تريد أن تستوفي وتستكمل مسيرة التحرير، فإن علينا التوحد. إذا كان يجب على هذا المبدأ

أن يحكمنا فنحن بحاجة إلى برنامج سياسي متفق عليه. بالإضافة إلى التفكير بآليات نضال ومقاومة موحدة ومتفق عليها.

وفي هذا السياق علينا أن نقرأ التاريخ ونعتبر منه، ونطلع أيضًا على كيفية إيجاد إسرائيل وطبيعة السياق العالمي الذي وجدت فيه إسرائيل، وما توافق عليه العالم في تلك الحقبة الزمنية، وعلينا أن نكون مدركين أننا جزء من هذا العالم. ويجب علينا إدراك أننا لا نكتب تاريخًا، وأننا مسؤولون فقط عن المرحلة التي نعيشها. ومسؤوليتنا في هذه المرحلة تحقيق المصالحة والوحدة الفلسطينية.

.

المداخلة السادسة عشر

أكد عدد من الإخوة أن الفرصة مواتية الآن للمصالحة، وأنا اتفق معهم أن هناك ظروفًا جديدة يمكن الاستفادة منها في الدفع نحو تحقيق المصالحة. ولكنه يجب التأكيد على ضرورة أننا محتاجون إلى فهم وطني أكثر لمفهوم الوحدة الوطنية. وهنا يجدر طرح سؤال «لماذا نريد هذه الوحدة؟».

أعتقد إننا وصلنا لقناعة أنه لا تستطيع أي قوة فلسطينية أن تقود الحالة الفلسطينية بمفردها. لذلك علينا أن نتوحد وأن نعيش مرحلة توحد وطني في وجه عدو لا يرحم. لكنَّ هناك سؤالاً من الضروري طرحه، «هل يعقل أن تتحول أقدس قضية للأمة إلى ملف أمنى يتم مناقشتها في أروقة المخبرات المصرية والأردنية وغيرها؟». أنا برأيي أنه يجب علينا نحن كفلسطينيين أن نتجنب ذلك الذل، ونتفق داخليًا حتى.

التوصيات

- ضرورة الخروج من حالة التشرذم والانقسام السياسي.
- صياغة رؤية وطنية شاملة للمشروع الوطني الفلسطيني، يشارك فيها كل مكونات وفصائل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج.
- إعادة تقييم الواقع السياسي الفلسطيني بما يخدم إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.
- ضرورة تحديد والاتفاق على المصالح العليا للشعب الفلسطيني.
- العمل على توفير الغطاء السياسي لانتفاضة القدس والعمل على اسنادها ودعمها.
- التأكيد على أن الشعب الفلسطيني لازال يعيش مرحلة تحرر وطني وعلى الفصائل الفلسطينية بناء استراتيجياتها على هذا الأساس.
- ضرورة تشكيل فريق حوار وطني أو طاولة حوار وطني دائم، للوصول الى رؤى لكافة قضايا الشعب الفلسطيني.

المشاركون في ندوة المشروع الوطني الفلسطيني – رؤى وآفاق

المتحدثون

1. أسامة حمدان: مسؤول العلاقات العربية في حركة حماس
2. د. علي الجرباوي: أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت
3. د. محمد الهندي: القيادي في حركة الجهاد الإسلامي
4. د. مصطفى البرغوثي: الأمين العام للمبادرة الوطنية الفلسطينية
5. نبيل عمرو: عضو المجلس الاستشاري لحركة فتح
6. هاني المصري: المدير العام للمركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات

المعقِّبون

1. جواد الحمد: مدير مركز دراسات الشرق الأوسط
2. حسام بدران: الناطق الإعلامي باسم حركة حماس
3. حلمي الأعرج: عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية، ومدير مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية - حريات
4. خالد بركات: القيادي في الجبهة الشعبية
5. د. نشأت الأقطش: أستاذ الإعلام في جامعة بيرزيت
6. محمد الحوراني: نائب رئيس المجلس الاستشاري لحركة فتح

مدراء الجلسات

1. أحمد غنيم: عضو المجلس الوطني الفلسطيني، وعضو المجلس الاستشاري الفلسطيني
2. د. أحمد قاعود: كاتب وباحث سياسي
3. خليل عساف: رئيس تجمع الشخصيات المستقلة في الضفة الغربية
4. خليل المبروك: صحفي وكاتب فلسطيني
5. د. سعيد الحاج: كاتب وباحث سياسي
6. د. عمار الدويك: المدير العام للهيئة المستقلة لحقوق الانسان

المشاركون

1. د. أحمد عطاونة: المدير العام لمركز رؤية للتنمية السياسية
2. أماني السنوار: باحثة في الشؤون الأوروبية وحقوق الانسان
3. جمال حويل: النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني
4. جهاد يغمور: رئيس جمعية القدس وتاريخنا
5. د. حسام زملط: نائب مفوض العلاقات الخارجية لحركة فتح
6. د. سامي العريان: أكاديمي فلسطيني
7. سرحان دويكات: عضو المجلس الثوري لحركة فتح
8. سليمان عبد الرازق: نائب رئيس المجلس الاستشاري لحركة فتح
9. صادق أبو عامر: باحث في الشؤون الحزبية والبرلمانية
10. صلاح الدين العواودة: باحث ومتخصص في الشؤون الإسرائيلية
11. عاصم عبد الهادي: عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني
12. عبد الحكيم حنيني: قيادي في حركة حماس
13. عبد اللطيف سده: باحث قانوني
14. عمر أبو عرقوب: إعلامي وباحث في الشؤون الإسرائيلية
15. د. فائد مصطفى: السفير الفلسطيني في تركيا
16. قدورة فارس: رئيس نادي الأسير الفلسطيني
17. محمد دار خليل: ناشط سياسي، وباحث في شؤون المجتمع المدني
18. ماهر عبيد: عضو المكتب السياسي لحركة حماس
19. د. ناصر عبد الجواد: النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني
20. وليد عبد القادر: ناشط سياسي، ومدير العلاقات العامة في مركز رؤية للتنمية السياسية